

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾



الإصلاح

لَا يُصْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا

مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

السنة الثامنة، العدد الثاني والأربعون: ذو القعدة/ ذو الحجة 1435 هـ الموافق لـ سبتمبر/ أكتوبر 2014م

الوثوق بالعلماء
عند الفتن

التحذير من

قراءة القرآن بالمقامات

محمد طالبي

الزلازل

حكم وفوائد

عمر الحاج مسعود

حكم الاغتسال للجمعة

محمد تشلابي

ابن خلفون

من أعلام المحدثين في الأندلس...

د.رضا بوشامة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ
وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ
لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ
حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ
[سُورَةُ الْآحْقَافِ: ١٠٢]﴾

﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ
مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ
بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا
[سُورَةُ الشُّعَرَاءِ: ١]﴾

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا
قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ [سُورَةُ الْأَحْزَابِ: ١]﴾
أَمَّا بَعْدُ:

فإن خير الحديث كتابُ الله، وأحسن
الهدي هديُ محمد ﷺ، وشرُّ الأمور
محدثاتها، وكلُّ محدثة بدعة، وكلُّ بدعة
ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار.



الاشتراك السنوي



يرجى إرسال طلب يتضمن الأمور التالية:

♦ الاسم واللقب.

♦ العنوان.

♦ الهاتف.

♦ الوظيفة.

♦ وصل الحوالة البريدية.

ترسل الحوالة البريدية باسم توفيق عمروني على

الحساب البريدي الجاري:

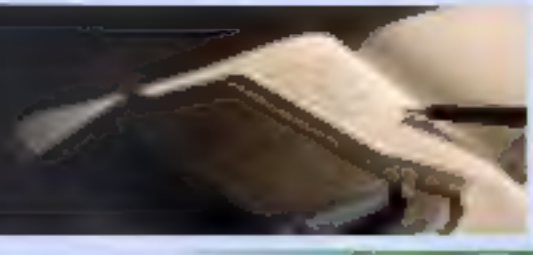
ccp 4142776 clé 96

قيمة الاشتراك:

الأفراد: 1200 دج. المؤسسات 1500 دج

عنوان المراسلة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي باحة (03)، رقم (28) اليدو. المحمدية - الجزائر



مدير المجلة

افتتاحية

دين الآباء والأجداد

من الأصول المسلمة أنَّ مصدر التشريع هو الوحي الكتاب والسنة؛ وعليه فإنَّ كلَّ تشريع من غير هذين الأصلين فهو مردودٌ على صاحبه وباطلٌ لا يكتفى إليه؛ وابتغاء الهداية في غيرهما ضلالٌ وانتكاس؛ وممَّا لا ينقضي منه العجب أن يأتي اليوم من يريد إقتاعنا بأن من الدين الذي يتحتَّم علينا التزامه ما نرثه عن الآباء والأجداد من الأفعال والأقوال والعادات والتقاليد ولو كانت مبينة للكتاب العزيز، ومناقضة للسنة الصحيحة، باسم الحفاظ على المرجعية الدينية.

والعقل الحصيف يدرك بأدنى تأمل أن هذا التَّظهير غير سليم؛ بل هو شبيه بمقولة حاربها القرآن أشدَّ المحاربة وهي قوله الجاهليين، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۖ﴾ وقال: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ فِتْنَةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ هُدًى مِّمَّنْ هَٰؤُلَاءِ﴾.

فبالتالي؛ ليس كل موروث عن الآباء والأجداد يكون موافقاً للشَّرع، ويجوز التزامه والعمل به؛ فضلاً عن وجوبه؛ ذلك لأنَّ أسباباً كثيرة عبر هذه العصور المتطاولة من تاريخنا - كتفشي الجهل وقلة العلماء، وتسلب المتأكلين بالدين من أصحاب الطرق، وبقياء من عقائد الفاطميين الشيعة، والاستعمار الفاشم، ونحو ذلك من الأسباب - كانت كفيلاً بأن يتسرَّب إلى الدين ما ليس منه، وأن تلتبس بعض حقائقه؛ فالجادة أن تُعرض الموروثات على الوحي؛ فما أقره حفظ وروعي، وما خالفه طرَح ونُسي؛ ويُترخَّم على من مضى من أهل الإيمان ويُستغفر لهم، وتُحفظ كرامتهم.

ولهذا دأب المصلحون على عدم مجازاة الآباء والمشايع في كل ما ورد عنهم، وإيثار الحق على الخلق، وصون الدين من الزيادة والنقص، بإحياء السنن ومُحاربة البدع، ومن هؤلاء الفحول علماء جمعية العلماء أيام ابن باديس والعقبي رحمهم الله؛ الذين أبلوا بلاءً حسناً في الدَّود عن حياض الشريعة؛ ونبذ البدع الشنيعة والأباطيل الموروثة، ونشر السنة الصحيحة؛ حفظاً لمرجعية الأمة الدينية، وسبيلاً لإصلاحها وتوحيدها، ووسيلة لاستقرارها الاجتماعي والفكري، وأما من ظنَّ أنه برعاية البدع المنكرة، والعادات المخالفة الموروثة عن الآباء والأجداد تتحقَّق الوحدة والاستقرار، فقد ظنَّ سوءاً وطلب محالاً؛ ومسَّ الإسلام بقُرحة التَّحريف، وعلة التزييف؛ وحماية العُلل والقروح تعجيل بالهلاك.

إنَّ شعار المصلحين في الجزائر وغيرها قول الإمام مالك رحمته الله: «ما لم يكن يومئذ ديناً، فلن يكون اليوم ديناً»، وعلى أساس هذه الكلمة الجامعة يجب أن تُبنى أركان مرجعيتنا الدينية، وتُسجَّح حياؤها؛ والأفعلى أمتنا السلام...
فאלلهم اهدِ قلوبنا وألهمنا رُشدنا، وسدِّد أقوالنا وأعمالنا.

«لا إله إلا الله، محمدٌ رَسولُه»

لا يُصلح أمرُ قِلةِ الأمة إلا بأصلح أوليائها

مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

دار الفضيلة
للنشر والتوزيع

المدير

توفيق عمروني

رئيس التحرير

عز الدين رمضان

أعضاء التحرير:

عمر الحاج مسعود

عثمان عيسى

نجيب جلواح

د. رضا بوشامة

التصميم والإخراج الفني:

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

الطباعة:

مطبعة الديوان

عنوان المجلة:

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي باحة (03)، رقم (28) الليدو

المحمدية - الجزائر

الهاتف والفاكس: 51 94 63 (021)

(النقل): 06 99 92 (0559)

التوزيع (جوال): 62 53 08 (0661)

البريد الإلكتروني:

darelfadhila@hotmail.com

الموقع على الشبكة العنكبوتية:

www.rayatalislah.com

محتويات



العدد الثاني والأربعون - السنة الثامنة؛
ذو القعدة - ذو الحجة 1435 / سبتمبر - أكتوبر 2014



6

في رحاب القرآن

التحذير من قراءة القرآن
بالمقامات



22

بحوث ودراسات

حكم الاغتسال يوم
الجمعة

1 الافتتاحية: دين الآباء والأجداد / مدير المجلة

الطلبة: الوثوق بالعلماء عند الفتن /

4 التحرير

في رحاب القرآن: تحذير المسلمين والمسلمات من

بدعة قراءة القرآن بالمقامات

6 / محمد طالب

من مشكاة السنة: لكل عمل شرة ولكل شرة فترة

11 / حسن أيت علجت

التوحيد الخالص: مراتب القدر

16 / عثمان عيسى

بحوث ودراسات: حكم الاغتسال للجمعة

21 / محمد تشلابي

مسائل منهجية: مختصر أصول السنة في مباحنة

أهل الأهواء والبدعة ومجانبة من

ناصرهم وذبح عنهم

29 / بوفلجة بن عباس

سيرة وتاريخ: رحمة النبي ﷺ

37 / نور الدين أو شلي

تزكية وآداب: الزلزال حكم وفوائد

41 / عمر الحاج مسعود

46 فتاوى شرعية: أ. د. محمد علي فركوس

سير الأعلام: من أعلام المحدثين في الأندلس: ابن خلفون

50 / د. رضا بوشامة

أخبار التراث: جزء في بيان الفرقة الناجية من النار

وبيان فضيلة أهل الحديث... للمقرئ

54 / تحقيق: أ. د. عبد المجيد جمعة

اللغة والأدب: القصيدة الميمية في المنهج والآداب

61 / عبد القادر شكيمة

63 الفوائد والنوادر: التحرير

64 بريد القراء: التحرير

قواعد النشر في المجلة

- أن تكون الموضوعات مطابقة لخطّة المجلة، وموافقة لمنهجها.
- أن يكون المقال متسمًا بالأصالة والاعتدال.
- أن يحرّر المقال بأسلوب يحقق الغرض، ولغة بعيدة عن التكلف والتعقيد.
- الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.
- أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخط واضح مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.
- ألا يزيد المقال على خمس صفحات.
- أن يذكر صاحب المقال اسمه الكامل وعنوانه ورقم هاتفه، ودرجته العلمية إن وجدت.
- المقالات أو البحوث التي لا تنشر لا ترد لأصحابها.

المراسلات على عنوان المجلة باسم رئيس التحرير:

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي باحة (03)، رقم (28) الليدو-الحمدية.

الجزائر

الفاكس: 51 94 63 (021)

البريد الإلكتروني:

darelfadhila@hotmail.com

سعر النسخة: (200 دج)

الاشتراك السنوي للأفراد: (1200 دج)

الاشتراك السنوي للمؤسسات: (1500 دج)

غلاف العدد السابق



تزكية واداب

الزلازل حكم وفوائد



41

سيرة وتاريخ

من أعلام المحدثين في الأندلس: ابن خلفون



50

الوثوق بالعلماء عند الفتن

التحرير

مِنْهَا كَمَا دَخَلْنَا فِيهَا لَمْ نُصِبْ مِنْهَا دَمًا وَلَا مَالًا. [أخرجه أحمد (1942)، وهو في «الصحيحة» (1682)].

فتتزع عقول أكثر أهل ذلك الزمان لشدة الحرص والجهل؛ فيسلكون سبيل الفتي ويدعون سبيل الرشد؛ والهباء في الأصل؛ ما ارتفع من تحت سنابك الخيل، والشئ المنبث الذي تراه في ضوء الشمس، فشبهم النبي ﷺ بالهباء المنبث الذي يرى ولا حاصل له؛ فيظن المفتون أنه أولى بالحق والصواب، ويتوهم أنه صاحب القوة والعلم، وأهل للحكم والإمارة، بل يرفع دعوى الخلافة!! وقد يصل به هوس الفتنة إلى التخلص من كل رابطة بالعلماء الربانيين بالبعد عنهم وقطع الصلة بهم، ورميهم بكل فاقعة وباقعة والتشكيك في صدقهم ونياتهم، وأنهم علماء البلاط والسلاطين غير قوالين للحق ولا يصدعون به، وهم بذلك يقطعون حبل الوصال مع العلم الصحيح المورث للبصيرة وللرحمة والرأفة والشفقة على الخلق؛ ولهذا تأتي صنائع المفتون خالية من هذه الأوصاف الحسنة والخلال الجميلة، ويبلغ به الأمر إلى التلذذ بالقتل والتفتن فيه وإخراجه في صور هي من أبشع الصور وأفظعها، وهو ما لا تتحمله العقول السوية والفطر السليمة والتي تستبعد نسبة هذه الأفعال الشنيعة والأعمال القبيحة إلى شريعة الإسلام السمحة.

وهو ما يؤكد على ضرورة التنبيه والتثوية بشأن العلماء ورفع منزلتهم وأن لزوم غرزهم والتعلق بتوجيهاتهم ونصائحهم هو الدرع الواقي من هذه الشرور، وغرس ذلك في نفوس شبابنا هو الحصن الحصين لتجنيبهم الجنوح والغلو والتطرف.

وإليك أنموذجا محفوظا في التاريخ للعبارة من طائفة تلوّث عقولها بفكر الخوارج الغلاة، وكيف أنهم توغلوا في الانحراف

إن الحديث عن الفتن في هذه الأيام صار يفرض نفسه فرضا، وما ذاك إلا لكثرة الهرج والمرج المنتشر في بقاع شتى من بلاد المسلمين شرقا وغربا، من تقتيل وتكيل وسفك للدماء، وتفجير وتدمير وتخريب، والذي يشغل بال المسلم هو كيف السبيل إلى السلامة من هذه الفتن والنجاة من أوارها وعدم السقوط في لهيبها؛ وتجنب الأمة عواقبها وآثارها السيئة؛ لأنه كما قال مطرف بن الشخير رحمته الله: «إِنَّ الْفِتْنَةَ لَا تَجِيءُ تَهْدِي النَّاسَ، وَلَكِنْ تَجِيءُ تُقَارِعُ الْمُؤْمِنَ عَنْ دِينِهِ» [حلية الأولياء] (204/2).

فالذي يُصاب في زمن الفتنة دين الناس، فتتزلزل العقائد، وتختل المفاهيم وتلتبس الأحكام، ويغلب على التصرفات الطيش والتسرّع، فتأتي الأفعال مشينة، والأقوال سيئة، فيصاب المرء في أنفـس ما عنده وهو دينه، ما يجعله عرضة لسخط الله وغضبه وعقابه في الدنيا والآخرة؛ والذي يؤسف له كثيرا أن المفتون يظن نفسه على شيء وهو ليس على شيء، فعن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ الْهَرَجُ؛ قَالُوا: وَمَا الْهَرَجُ؟ قَالَ: الْقَتْلُ؛ قَالُوا: أَكْثَرُ مِمَّا نَقْتُلُ، إِنَّا لَنَقْتُلُ كُلَّ عَامٍ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفًا، قَالَ: إِنَّهُ لَيَسَّ بِقَتْلِكُمُ الْمُشْرِكِينَ، وَلَكِنْ قَتْلُ بَعْضِكُمْ بَعْضًا، قَالُوا: وَمَعْنَا عَقُولُنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَنَزَعَ عَقُولَ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَيُخَلَّفُ لَهُ هَبَاءٌ مِنَ النَّاسِ، يَحْسِبُ أَكْثَرَهُمْ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ، وَلَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ».

قال علقمان في حديثه قال أبو موسى: والذي نفسي بيده ما أجد لي ولكم منها مخرجا، إِنْ أَدْرَكْتَنِي وَإِيَّاكُمْ إِلَّا أَنْ نَخْرُجَ

والضلالة لما لم يحفظوا للعلماء منزلتهم ولم يعرفوا لهم أقدارهم، ففي «الكنى والأسماء» للدولابي (3/1035) بسند صحيح عن سليمان بن علي الرضاعي، قال: «لما كانت فتنة ابن الأشعث. إذ قاتل الحجاج بن يوسف. انطلق عقبة بن عبد الغافر، وأبو الجوزاء، وعبد الله بن غالب في نفر من نظرائهم، فدخلوا على الحسن (أي البصري)، فقالوا: يا أبا سعيد؛ ما تقول في قتال هذا الطاغية الذي سفك الدماء الحرام، وأخذ المال الحرام، وترك الصلاة، وفعل ما فعل؟ وذكرنا من أفعال الحجاج؛ فقال الحسن: أرى أن لا تقاتلوه؛ فإنها إن تكن عقوبة من الله فما أنتم بمرادى عقوبة الله بأسيا فكم، وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين، قال: فخرجوا من عنده يقولون: نطيع هذا العلي، ونحن قوم عرب؛ قال: فخرجوا مع ابن الأشعث فقتلوا جميعاً.

قال سليمان: «فأخبرني مرة بن زياد أبو المعدل قال: أتيت على عقبة بن عبد الغافر وهو صريع في الخندق، فقال: يا أبا المعدل لا دنيا ولا آخرة»

فإشفاقاً منا على شباب أمتنا كي لا تكون نهايتهم كنهاية هؤلاء الذين احتقروا العالم الناصح الصادق؛ لكونهم لم يرقهم كلامه وتوجيهه، فلم يبالوا بجوابه، ومضوا فيما عزموا عليه، فكان مصيرهم القتل والإبادة، فلا دنيا ولا آخرة. كما قال صاحبهم: «ومن طالع في أحوال كثير ممن ركب الفتن واستحل دماء المسلمين في عصرنا هذا ولم يأبه بموقف العلماء منه، سيجد أنه قد خاب وخابت مساعيه، وتجرع مرارة الذل والهوان إلى مآقيه؛ وكانت نهايته وخيمة جزاء تهوينه لشأن العلماء واحتقارهم.

فعلى الشباب ألا ينساقوا وراء النداءات الغرارة والدعوات الخداعة ولا يسلموا رقابهم لمن يريد أن يجعلهم وهوداً لحروب ونزاعات لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ولا تحقق لدينهم ودعوتهم شيئاً يذكر، بل يكون المفرم عليهم والمغنم لغيرهم، فيتحولون إلى هم وبلاء على أوطانهم وأهاليهم ومجتمعاتهم.

فالنصيحة لهم أن يتوجهوا إلى العلماء الموثوقين المعروفين بحسن المعتقد وسلامة المنهج، ويسلموا لأقوالهم وفتاويهم في المسائل الكبار والقضايا المصيرية، فهم أحق وأولى بالكلام والإفتاء فيها دون غيرهم من الدعاة والوعاظ والخطباء والمدرسين الذين هم دون العلماء وإن حملوا شهادات وتولوا

مناصب وانتسبوا إلى العلم وأحسنوا البيان، فالعالمية مرتبة فوق كل ذلك؛ ولا يفترن مغتر بحلاوة منطق فصيح، وحسن هيئة خطيب، وكثرة ظهور واعظ على الشاشات والفضائيات.

فعدم التمييز بين العالم وغيره عثرة يقع فيها كثير من الناس، أضف إليها جرأة بعض هؤلاء الذين ليسوا بالعلماء على الخوض في القضايا الكبرى كالجهاد والقتال ونحوها، ومن هذه الجرأة وتلك العثرة تتولد القبائح والشناعات وتثور الفتن العاصفات.

فالعلماء هم المؤهلون وحدهم للفصل في قضايا الأمة المصيرية؛ لاضطلاعهم بالفتوى وتمكنهم من أدوات العلم التي تسع لهم بالتمييز بين المصالح والمفاسد والمفاضلة بينها، وتقدير الضرورات والموازنة بينها، فما أسهل إذاً على العاقل أن يسلم الأمر لأهله ويربح نفسه، ويجعل العلماء حجة بينه وبين الله عز وجل؛ فإنهم أهل الاستبطاء، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الشورى: ٢١].

ثم ما أزين الشاب إذا تحلى بالحلم والأناة زمن الفتن؛ فلا يندفع ولا يتعجل حتى لما يظنه من أمور الخير؛ ويحاول أن يرقب دائماً كلام العلماء فإذا أقدم على شيء فإنما على بصيرة من أمره؛ فمن حفص بن غياث، قال: قلت لسفيان الثوري: يا أبا عبد الله؛ إن الناس قد أكثروا في المهدي؛ فما تقول فيه؟ قال: «إن مر على بابك فلا تكن منه في شيء حتى يجتمع الناس عليه» [حلية الأولياء] (31/7) بسند صحيح.

فإذا كان هذا هو الأسلوب الرشيد مع المهدي المنتظر الذي أخبر النبي ﷺ بكثير من أوصافه وخلاله وأمرنا بتأييده ونصرتة؛ لكن لما كان ظهوره موافقاً لزمن يمج بالخلافات والفتن حسن التروي في أمره والتثبت في شأنه؛ فكيف يكون الحال مع كثير من الأعداء الذين لا يعرف حالهم؛ فالواجب هو رفع مؤشر التأكد والتريث إلى أعلى مستوياته، والتحلي بالتأني الشديد وعدم الانجراف وراء الشعارات الجميلة، وعدم الانخداع بالكلمات والخطابات الرنانة، ووزن الأمور بميزان الشرع والعلم والعقل والحكمة، حتى لا نزل قدم بعد ثبوتها، ولا يزيغ قلب بعد استقامته؛ فتعوذ بالله من الحور بعد الكور، ومن الضلالة بعد الهدى، ومن خاتمة السوء.

تحذير المسلمين والمسلمات من بدعة قراءة القرآن بالمقامات

محمد طالبي
وادي سوف

إن من جملة البدع التي
اشتد نكير السلف عليها بدعة
قراءة القرآن بالألحان، والتي
عُرِفَتْ في زماننا باسم قراءة
القرآن بالمقامات الموسيقية،
فتشبه القراء بها بأهل الفسق
والعصيان، وصار الفرق بين
أصواتهم وأصوات المغنين
والمغنيات هو عدم وجود صوت
الآلات، والألحان سواء،
كيف لا والنراة لهذه المقامات
واحدة؟ سواء من المطربين أو
من المتسمين بالمقرئين.

واتباعاً للسلف الكرام
والأئمة الأعلام في التحذير
من هذه البدعة كتبت رسالة
ولم تطبع بعد سميها «تنزيه
تلاوة القرآن عن مقامات أهل
الموسيقى والألحان» ونزولاً
عند رغبة بعض الأفاضل في
اختصارها سطرُت هذه الورقات،
وحتى لا يتفرق علي شعُ الكلام
جعلتها في مباحث على النحو
الآتي:



التعريف بالمقامات

هي قوانين للنغم الموسيقي، أو أوزانٌ للألحان، وضع بعضها اليونان وبعضها الهنود، وقد استنبطوا منها أصواتاً وأقساماً واستخرجوا منها أنغاماً وألحاناً جعلوها فناً مبسوطاً مفصلاً مُستقلاً⁽¹⁾.

وهذا قديماً، وأما الآن فقد زادوا قواعد وأوزاناً، وقسموها إلى أصلية وفرعية ومركبة، ولا توجد عندهم الآن نغمة مُرتلة إلا أدرجت تحت نوع من أنواع المقامات، وللأسف فقد صارت هذه البدعة علماً يُدرّس في بعض الجامعات، وتُعطى لضبطه الشهادات، وزاد الطين بلّة ظهور الآلات الموسيقية⁽²⁾ الحديثة التي تُشدُّ من أزرها وتُحسنها أكثر في أذان مُحبيها.



هل هناك علاقة بين المقامات وأحكام التجويد؟

مما لا شك فيه أن علم المقامات لا يمتُّ بصلة إلى أحكام التجويد، وأن السلف الكرام والأئمة الأعلام لم يشتغلوا به لا دراسة ولا تدريساً، وما هي كتبهم في بيان أحكام التجويد شاهدة على ذلك على مرّ العصور، ليس فيها شيء اسمه المقامات، أو القراءة بالصّبا أو البّيّات، أو الرّسّ، بل فيها ضوابط وقواعد بها تُحفظ قراءة القرآن كما أنزل، وبها يتروّض اللسان على صحّة الأداء.

ومع عدم معرفتهم بهذه المقامات

(1) ينظر: «الفوز الكبير» لولي الله الدبلوي (ص 91).

(2) والموسيقى لفظ يوناني معناه تأليف الألحان.

في هذا العصر تخرّج ثمارها السيئة في أقبح صورها إلى جانب ألحان أهل الفسق والمجون والعصيان.



خلاصة ما وقعت عليه في كتب المذاهب الأربعة من بيان لحكم القراءة بالألحان

لقد اتفق الإمامان مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل رحمهما الله على التحذير من قراءة القرآن بالألحان وإعظام القول فيها، ووصفها بأنها محدثة أو بدعة وأنها لا تليق بعظمة القرآن، بل اشتد نكيرهما حتى قال الإمام مالك رحمته الله: «ولا أدري أي شيطان ألقى على أفواه الناس هذا»⁽⁴⁾، وقال الإمام أحمد رحمته الله: «أخذوه أغاني، اتخذوه أغاني، لا تسمع من هؤلاء»⁽⁵⁾.

وأما الإمام أبو حنيفة رحمته الله فلم أقف له على كلام في هذه المسألة، وأما الإمام الشافعي رحمته الله فقد تباين النقل عنه، ففي مواضع قال: «أكرهها»، وفي مواضع آخر قال: «لا أكرهها»، وقد أخذ أصحابهما بإباحة قراءة القرآن بالألحان إذا كان لا يتغيّر بها نظم القرآن، ولا حروفه، وأما ما أدى للتغيير بزيادة حروف أو نقصانها؛ فإنه مُحَرَّم بالإجماع.



(4) ينظر: «مساعد النظر للإشراف على مقاصد الشّورة» اليقاعي (312/1).

(5) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» أبو بكر الخلال (ص 112).

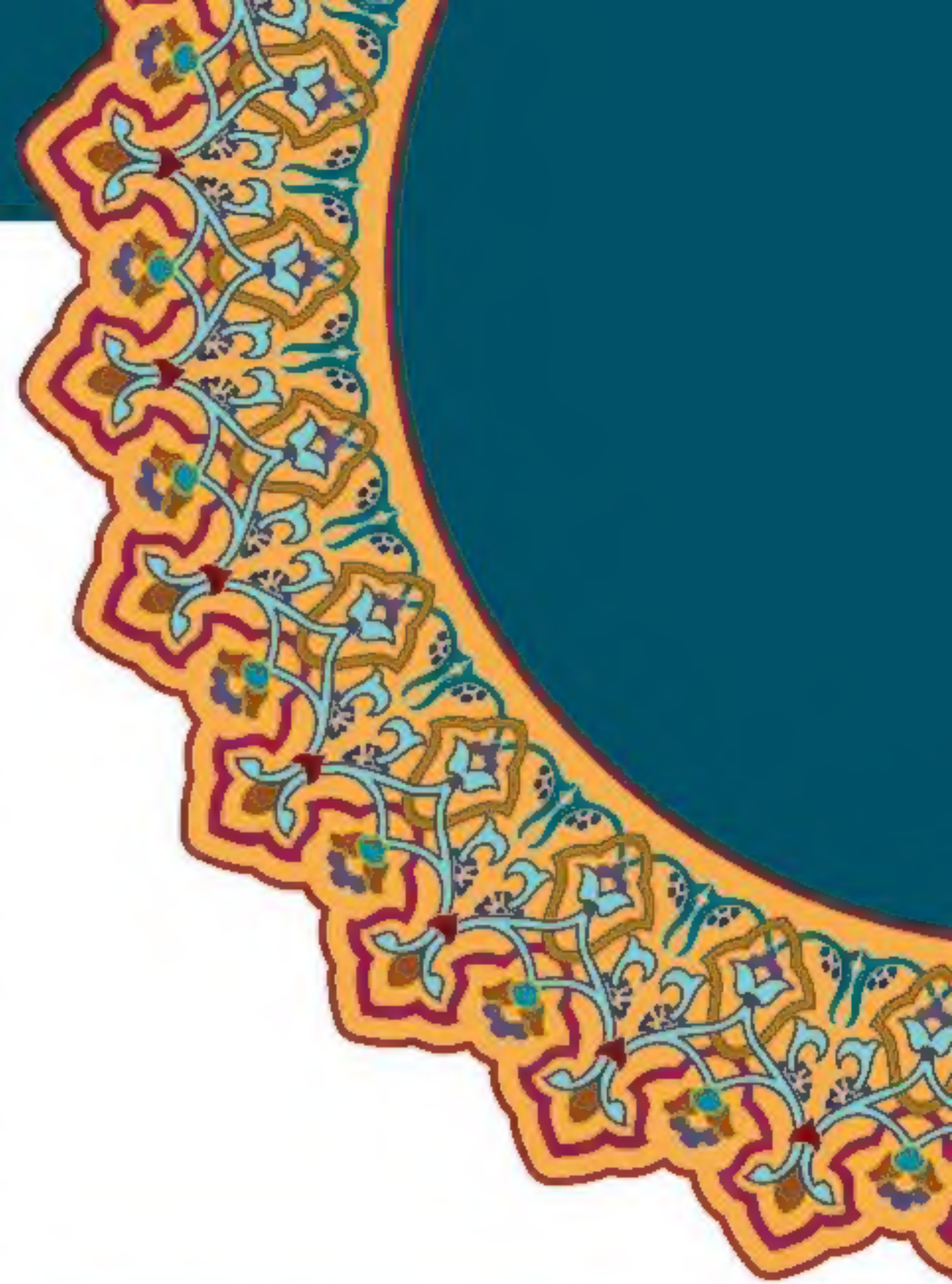
كانت أصواتهم بالقرآن عذبة بالغة في الحسن والجمال شهد بها من سمعهم، وكفى بشهادة رسول الله ﷺ شهادة، فقد أخرج ابن ماجه في «سننه» (1338) عن عائشة رضي الله عنها قالت: أبطأت على عهد رسول الله ﷺ ليلة بعد العشاء ثم جئت فقال: «أين كنت؟» قلت: كنت أستمع قراءة رجل من أصحابك لم أسمع مثل قراءته وصوته من أحد، قالت: فقام وقمت معه حتى استمع له، ثم التفت إلي فقال: «هذا سالم مؤلى أبي حذيفة، الحمد لله الذي جعل في أمّتي مثل هذا»، والآثار عن الصحابة في هذا كثيرة، وكذلك عن الأئمة من بعدهم، وقرأ في تراجهم ترعجياً.



متى ظهرت قراءة القرآن بالألحان والمقامات؟

يظهر - والله أعلم - من خلال تتبع الآثار أن بدعة الألحان ظهرت بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم، أو في آخره، لذا لم يعرفها منهم إلا من تأخرت وفاته كأنس بن مالك رضي الله عنه، وسبب ظهورها هو اختلاط المسلمين بالعجم، وخاصة الفرس منهم، فتأثر ضعفاء الإيمان بالغناء الفارسي، فأخذوا ألحانه وتغنّوا بها في القرآن، وتولّ من رأيتَه تكلم عن نشأة الألحان هو الإمام ابن قتيبة في كتابه «المعارف»، ويمكن القول إن القراءة بالألحان المبتدعة والقوانين الموسيقية المخترعة بدعة نشأت في المئة الثانية، وترعرت في المئة الثالثة، وتطوّرت وزدانت عبر العصور وما هي

(3) وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (3342).



تحرير محل النزاع

لا بد من تحرير محل النزاع في هذه المسألة؛ لئلا يقع القارئ في فهم خاطئ للأحاديث والآثار الواردة فيها؛ ولئلا تحمل النصوص على ما لا تحتمل، أو تفهم على غير فهم السلف لها. ومن خلال التتبع والاستقراء تبين لي أن محل النزاع يكمن في صورة من ثلاث صور:

الصورة الأولى: اتفق العلماء على أن تحسين الصوت بالقرآن مطلوب شرعاً؛ لأن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً، وقد ورد في هذا المعنى أدلة كثيرة، وهي محمولة على ما إذا كان التحسين فطرة اقتضته طبيعة القارئ وسليقته وسمحت به، من غير تكلف ولا تمرين ولا تعليم، وإن أعان القارئ طبيعته بفضل تزيين وتحسين فلا بأس بذلك كما قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه لما استمع النبي ﷺ لقراءته وهو لا يعلم، فلما علم قال: «لو

علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيراً»⁽⁶⁾، فأقره النبي ﷺ، فيكون القارئ بهذا بعيداً عن المقامات الموسيقية وتعلمها، بعيداً عن تطريب أهل الباطل والمجون، محافظاً على أحكام القرآن الأدائية، يقرأ القرآن كما قرأه السلف بشجى⁽⁷⁾ تارة، وبطرب⁽⁸⁾ تارة، وبشوق⁽⁹⁾ تارة، وهذا أمر مركوز في الطبائع تقاضيه، ولم يته عنه الشارع مع شدة تقاضي الطبائع له بل أرشد إليه وندب إليه⁽¹⁰⁾، فمن كان هذا وصفه فهو خارج عن محل النزاع، ولا يصح حمل أقوال السلف في الكراهة عليه.

الصورة الثانية: اتفق العلماء على أن تحسين الصوت بالقرآن بما يخرج به القارئ عن الأحكام الأدائية المتعارف عليها - فيتولد عن ذلك جعل الحركات حروفاً، أو مد مقصور، أو قصر ممدود، أو نحوه من اللحن - محرم لا شك في حرمة وإن لم يكن على سنن المقامات، أما لو انضافت إليه المقامات فصار كالغناء، فقد قرّر العلماء أن القارئ بذلك يفسق، والمستمع له يأنثم، وكما

(6) رواه ابن حبان (7197)، وأصله في «الصحيحين».

(7) الشجى: الحزن وقد شجي يشجى فهو شج، والتشجيع: الصوت الذي يتردد في الحلق. ويقال فلان شجي التشجيع، إذا كان يحزن من يسمعه يقرأ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» ابن الأثير (447/2) (53/5).

(8) يقال طرب الرجل إذا خف لشدة فرح بحقه أو حزن، والعامّة تظن أن الطرب لا يكون إلا مع الفرح وهو خطأ منهم، وقيل: هو ذهاب الحزن وحلول الفرح، أو هو ترجيع الصوت وتزيينه. ينظر: «تهذيب اللغة» الأزهري (227/13)، و«الزاهر في معاني كلام الناس» (264/1).

(9) الشوق نزاع النفس، يقال: شوق فلان إذا ذكرته الجنة والنار فاشتاق، أو هو الحنين وتوقان النفس للشيء تقول: حن إليه يحن حينئذ فهو حان.

ينظر: «المعين» الخليل بن أحمد (366/2)، و«الصباح تاج اللغة» الجوهري (3104/5).

(10) ينظر: «زاد المعاد» ابن القيم (493/1) بتصرف.

قيل: «يجب على السامع النكير وعلى التالي - أي القارئ - التعزير». وهذه الصورة تحمل عليها بعض نصوص السلف في كراهة القراءة بالألحان - وإن كانت تشملها جميع النصوص بطريق الأولى - ومن ذلك ما جاء عن أحمد بن حنبل رحمته الله أن رجلاً سأله ما تقول في القراءة بالألحان؟ فقال له أبو عبد الله: ما اسمك؟ قال: محمد، قال: أيسرك أن يقال: يا مو حامد - ممدوداً⁽¹¹⁾.

فبان لكل من يشد الحق أن هذا التحسين خارج عن محل النزاع أيضاً.

الصورة الثالثة: وهي التحسين الذي تراعى فيه قوانين النغم أو المقامات الموسيقية مع المحافظة على الأحكام الأدائية للقرآن، ولا يحصل إلا بالتكلف والتصنع والتمرن، كما تتعلم أصوات الغناء بألوان الألحان البسيطة والمركبة، على إيقاعات مخصوصة ولوزان مختلعة، لا يستطيعها إلا أفراد الناس - كما شهد بذلك من تعلمها - فهذا هو محل النزاع.

قال أبو العباس القرطبي رحمته الله: «ولا شك أن موضع الخلاف في هذه المسألة إنما هو إذا لم يغير لفظ القرآن بزيادة أو نقصان أو يبهيم معناه بترديد الأصوات فلا يفهم معنى القرآن؛ فإن هذا مما لا يشك في تحريمه»⁽¹²⁾ اهـ.

وقال العدوي: «وحكم المدونة» بالكراهة محمول على ما إذا لم تخرج عن حد القراءة»⁽¹³⁾ اهـ، يعني الحدود

(11) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الخلال (ص 113)، و«المفني» ابن قدامة (163/10).

(12) ينظر: «طرح التثريب في شرح التقریب» العراقي (96/3).

(13) ينظر: «حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني» العدوي (434/2).

المعلومة في التجويد حسب تلقى القراء - رحمهم الله -: لأن ما زاد عنها فهو تلاعب، وما قل عنها فهو تقصير في حق التلاوة⁽¹⁴⁾. والله أعلم..

أقوال بعض الاعلام في التحذير من قراءة القرآن بالألحان

ولنبداً أولاً بذكر شرط من أشراف السادة، وعامة من علامات النبوة، فيها التحذير من بدعة المقامات، قال الإمام أبو العباس المستغفري في كتابه «فضائل القرآن»: «باب ما جاء في ذكر النبي ﷺ نَشَأَ يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ والنهي عن قراءة القرآن بهذه الألحان المبتدعة»، ثم أورد بسنده عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: تَمَنَّى رَجُلٌ الْمَوْتَ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَالَ: لَا تَتَمَنَّ الْمَوْتَ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اسْتَحَقَقْتَ سِتًّا فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَمُوتَ فَمُتْ، وَإِنْ كَانَتْ نَفْسُكَ بِيَدِكَ فَانْبِذْهَا؛ مِرَّةَ السُّفْهَاءِ، وَاسْتَخَفَافًا بِالْأُذُنِ، وَالرَّشْوَةِ فِي الْحُكْمِ، وَكَثْرَةَ الشَّرْطِ، وَنَشَأَ يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ يُقَدِّمُونَ أَحْسَنَهُمْ صَوْتًا وَأَقْلَهُهُمْ فَهْمًا»⁽¹⁵⁾. وفي رواية: «وَنَاسٌ يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ يَتَغَنُّونَ بِهِ»⁽¹⁶⁾. وفي رواية

(14) ينظر: «أضواء ليل» محمد الأمين الشنقيطي (358/8).

(15) أخرجه أحمد في «مسنده» (16040). والمستغفري في «فضائل القرآن» (ص32) والمطالعة، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (979).

(16) ينظر: «فضائل القرآن» المستغفري (ص32).

لحديث آخر: «وَنَشَأَ يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ يُقَدِّمُونَ الرَّجُلَ لَيْسَ بِأَفْقَهُمْ وَلَا أَفْضَلِهِمْ إِلَّا لِيُغْنِيَهُمْ غِنَاءً»⁽¹⁷⁾. وفي رواية لهذا الحديث أيضاً: «وَنَشَأَ يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ يُقَدِّمُونَ أَحَدَهُمْ لَيْسَ بِأَفْضَلِهِمْ فِي الدِّينِ وَلَكِنْ يُقَدِّمُونَهُ لِيُغْنِيَهُمْ بِهِ غِنَاءً»⁽¹⁸⁾.

قال الإمام ابن كثير رحمته الله بعد نقله لإحدى الروايات السابقة: «وهذا يدل على أنه محذور كبير وهو قراءة القرآن بالألحان التي يسلك بها مذاهب الغناء»⁽¹⁹⁾.

وقال ابن الجوزي رحمته الله: «وقد كان السلف ينكرون رفع الصوت - يعني بالقرآن - الزائد على العادة فكيف لو سمعوا الألحان؟»⁽²⁰⁾.

وقال العلامة ابن القيم رحمته الله: «وكل من له علم بأحوال السلف يعلم قطعاً أنهم برآء من القراءة بالحن الموسيقي المتكلفة، التي هي إيقاعات وحركات موزونة معدودة معدودة وأنهم أتقى لله من أن يقرؤوا بها ويسوغوها»⁽²¹⁾.

وقال صاحب الفضيحة المقرئ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي رحمته الله: «إن قراءة القرآن بالألحان والأنغام الموسيقية لا تجوز بحال من الأحوال، حتى ولو وافقت أحكام التجويد المنصوص عليها، ولم ولن توافق تلك الأحكام، وكلام أئمتنا في ذلك مشهور ومعروف... وقد قرأت القرآن الكريم

(17) ينظر: «فضائل القرآن» المستغفري (ص33)، ونحوه أخرجه الداني في «السنن الواردة في الصلوة» (324).

(18) ينظر: «فضائل القرآن» المستغفري (ص34).

(19) ينظر: «فضائل القرآن» ابن كثير (ص100).

(20) «التفصيل والمذكر» ابن الجوزي (ص331).

(21) «زاد المعاد» ابن القيم (493/1).

بالقرآت سبعة كانت أو عشرة - على أكثر من ستة شيوخ، ولم يسمح واحد منهم بأن أخرج عن قواعد التجويد؛ لأن المسلمين أجمعوا على اتباع قواعد، وحرّموا تلك الأنغام، وأقول بحرمتها أيضاً»⁽²²⁾ اهـ.

وقال فضيلة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمته الله: «وأرى أن التلاوة بالألحان والنغم الموسيقية أمر لا يجوز بل هو مما ابتدعه الناس في التلاوة، وإنما المشروع تحسين الصوت بالقراءة والتحزين فيها من دون تكلف ولا تصنع ولا زيادة في الحروف والمدات، وأسأل الله أن يوفق المسلمين جميعاً والقراء خصوصاً لكل ما فيه رضاه والموافقة لشرعه المطهر إنه سميع قريب»⁽²³⁾ اهـ.



هل هناك أدلة يستند إليها مجوز قراءة القرآن بالألحان؟

قبل الإجابة عن السؤال ينبغي أن نعلم أن كل مبطل لا يستطيع ترويح بضاعته الكاسدة إلا أن يكسبها شيئاً من الحق ينخدع به الناس، وقد ذم الله اليهود بقوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽²⁴⁾ [سورة النحل: 96].

وهكذا أصبح بدعة الألحان والمقامات - قديماً وحديثاً - اعتقدوا أولاً ثم شرعوا في الاستدلال لباطلهم، كما

(22) ينظر: «البيان لحكم قراءة القرآن الكريم بالألحان» نيس رشدي مويدي (ص54).

(23) المرجع نفسه (ص65).

روى الخلأل «عن أبي بكر المروذوي قال: قلت لأبي عبد الله - يعني الإمام أحمد - إن رجلاً له جارية تقرأ بالألحان وقد خرج أحاديث يحث بها، فأنكر أن يكون على معنى الألحان»⁽²⁴⁾، لذا كان بعض الأئمة كأبيوب ومالك - رحمهما الله - يتحاشى أن يحدث ببعض الآثار، لتلا يتأولها بعض الناس على الرخصة من رسول الله ﷺ أو من أصحابه في هذه الألحان المبتدعة؛ لذا قمت بجمع هذه الأدلة التي زعموا أن فيها دليلاً على جواز بدعتهم، وعرضتها على فهم السلف لها، فتبين لي أن وجه استدلالهم بتلك الأدلة هو عموم ألفاظها؛ كالتحسين⁽²⁵⁾ والتغني⁽²⁶⁾ والتجويد⁽²⁷⁾ والتجويد⁽²⁸⁾، وهي ألفاظ حمالة لوجوه، وغاية ما فيها الحث على تحسين الصوت بالقرآن وتزيينه والتغني به، وأنه لا حرج على

(24) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لخلأل (ص 110).

(25) كقوله ﷺ: «مسنوا القرآن بأصواتكم، فإن لصوت الحسن يزيد القرآن حسناً» أخرجه الدارمي (3544)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (771).

(26) كقوله ﷺ: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»، أخرجه البخاري (7527).

(27) قال أبو موسى الأشعري رحمه الله: «لو علمت أن نبي الله ﷺ يستمع لقراءتي لحيرتها تحبيراً» أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (4178).

(28) قول عبد الله بن مفلح، لم يرضي عنه: «قرأ النبي ﷺ عام الفتح في مسيرته سورة الفتح على راحلته فرجع في قراءته» أخرجه مسلم (794).

من أعان طبيعته بمفضل تحبير أو تزيين أو ترجيع، دون أن تصل تلك الإعانة بتحسين الصوت إلى التشبه بالبحان أهل الفسق والمجون والعصيان وإنما هو طريق الحزن والتخويف والتشويق، لا الألحان المطربة الملهية»⁽²⁹⁾، وعلى هذا المعنى ينبغي أن تحمل تلك الأحاديث التي ذكرناها، ولا يحصل تزيين القرآن إلا باتباع هذا الفهم لجميع الأحاديث الواردة في تحسين الصوت، قال الإمام

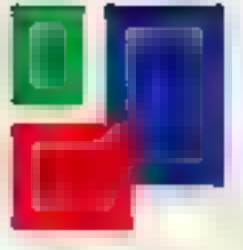
(29) ينظر: «فصائل القرآن» أبو عبيد (333/1). بنصره.

مالك رحمه الله: «ينبغي أن تترد أذكاء الله وقراءة القرآن عن التشبه بأحوال المجون والباطل، فإنها حق وجد وصدق، والغناء هزل ولهو ولعب»⁽³⁰⁾ اهـ. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيه وعبيده الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.



(30) ينظر: «طرح الشريب في شرح لتقريب» المراقي (96/3).





لِكُلِّ عَمَلٍ شَرَّةٌ وَلِكُلِّ شَرِّهِ فِتْرَةٌ

حسن آيت علجت



من الآفات الخطيرة التي تُعترضُ المؤمن في سيره إلى الله - عز وجل - والدار الآخرة، آفة الفُتُور والضعف، وذلك بأن يُضعف في سيره، وأحياناً قد يسقط وينقطع، ويؤول به الأمر إلى الانتكاس، وترك الاستقامة كليةً، والعياذُ بالله تعالى. وستتطرق في هذا المقال إلى حديث من الأحاديث النبوية العظيمة التي تتضمن علاجاً لهذه الآفة المهلكة، وتقدم الحلول الناجعة لتفاديها.

لفظ الحديث

رواه أحمد (6958)، وابن حبان (11) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لِكُلِّ عَمَلٍ شَرَّةٌ، وَلِكُلِّ شَرِّهِ فِتْرَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي؛ فَقَدْ أَفْلَحَ، وَمَنْ كَانَتْ إِلَيَّ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ هَلَكَ».

ورواه الترمذي (2453)، وابن حبان (349) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ آخر.

ورواه أحمد (23474) عن رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ، بلفظ آخر.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ابْنِ
الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لِكُلِّ عَمَلٍ شَرَّةٌ،

وَلِكُلِّ شَرِّهِ فِتْرَةٌ،

فَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى
سُنَّتِي؛ فَقَدْ أَفْلَحَ،

وَمَنْ كَانَتْ إِلَيَّ غَيْرَ
ذَلِكَ؛ فَقَدْ هَلَكَ».



مَنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ: صُمْ يَوْمًا، وَأَفْطِرْ يَوْمًا، وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «اقْرَأْهُ فِي خَمْسِ عَشْرَةَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ. قَالَ حُصَيْنٌ: فَذَكَرَ لِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ بَلَغَ سَبْعًا.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةٌ، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ هَلَكَ»⁽¹⁾.

المعنى الإجمالي للحديث

هذا الحديث تكرر ذكره من نبينا المصطفى ﷺ، مما يدل على أهميته، وجلالة قدر الموضوع الذي يُعالجه، وقد ورد هذا الحديث بألفاظ وروايات مختلفة يُفسر بعضها بعضًا.

وفي هذا الحديث إخبار وإرشاد وتوجيه؛ فقيه إخبار عن واقع ما له من دافع، وهو أن العامل المجتهد في أول أمره يكون له قوة ونشاط، ثم لا بد وأن يفتريه بعد ذلك ضعف وفقر.

ويتضمن هذا الحديث أيضًا إرشادًا إلى المحافظة على الأعمال والاستقامة عليها، وتوجيهًا إلى علاج هذا الفتور حتى يعود الإنسان إلى الخير الذي كان عليه، وذلك بالاستقامة على السنة والحذر من البدع والمعاصي.

غريب الحديث

الشِرَّةُ - بكسر الشين المعجمة وتشديد الراء -: الحرص على الشيء،

(1) قال العلامة الألباني رحمه الله: «لنعلق على صحيح حريمة» «بسناده صحيح على شرط البخاري».



والقيام في القصة المشهورة المخرجة في «الصحيحين» وغيرهما، فاحفظه فإنه عزيز نفيس».

والحديث الموصى إليه رواه أحمد (6477)، وابن خزيمة في «صحيحه» (2105). واللفظ له: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْمَاصِ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مُجْتَهِدًا، فَزَوَّجَنِي أَبِي، ثُمَّ زَارَنِي، فَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: كَيْفَ تَحْدِثِينَ بِكَ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَا يَنَامُ، وَلَا يَفْطِرُ، قَالَ: هَوِّفَ بِي أَبِي، ثُمَّ قَالَ: زَوَّجَكَ امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَفَضَّلْتَهَا؟ هَلَمْ أَبَالَ مَا قَالَ لِي مِمَّا أَجِدُ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْاجْتِهَادِ، إِلَى أَنْ بَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَكُنِّي أَنْامُ وَأُصَلِّي، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، فَنَمَ وَصَلَّ، وَأَفْطَرَ، وَصُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا أَقْوَى

درجة الحديث:

لقد صحح هذا الحديث غير واحد من العلماء: الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن حجر في «الأمالي المطلق» (ص 20)، والسيوطي في «الجامع الصغير»، والمنذوي في «التميز شرح الجامع الصغير»، والألباني في «ظلال الجنة» (51).

سبب ورود الحديث

قال العلامة الألباني في «ظلال الجنة» (1/ 28) بعد أن أورد هذا الحديث: «(فائدة): جاء في بعض طرق الحديث الصحيحة عند أحمد أن النبي ﷺ قال هذا الحديث لعبد الله ابن عمرو وهو يعظه في الاعتدال في الصيام

والنشاط فيه، والرغبة، والحدة⁽²⁾.

الفترة: هي الانكسار والضعف، يقال: فتر الشيء والحر، وفلان يفتر ويفتر فتوراً وهتاراً: سكن بعد حدة، ولأن بعد شدة⁽³⁾.

المعنى التفصيلي للحديث

□ قوله ﷺ: «لِكُلِّ عَمَلٍ شَرَّةٌ»، المقصود بالعمل هنا: عمل الآخرة، لا عمل الدنيا، ويبين هذا ما يلي:

جاء في رواية لهذا الحديث عند أحمد (6477): «كُلُّ عَابِدٍ شَرَّةٌ...»⁽⁴⁾. وفي رواية عند أحمد (6540) - أيضاً - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَوْمًا يَجْتَهِدُونَ فِي الْعِبَادَةِ اجْتِهَادًا شَدِيدًا، فَقَالَ: «تِلْكَ ضَرَاوَةُ الْإِسْلَامِ وَشِرَّتُهُ، وَإِنْ لِكُلِّ شَرَّةٍ فِتْرَةٌ...»⁽⁵⁾.

وفي رواية عند تمام في «فوائده» (1044): «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ شَرَّةً»⁽⁶⁾.

تنبيه: «كل» هذه: من أقوى ألفاظ العموم، فدل هذا على أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ، يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ قُوًيًا، وَتَكُونُ لِلْعَامِلِ رَغْبَةً وَنَشَاطًا فِيهِ، سِوَاءٍ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، أَوْ الْعِبَادَةِ، أَوْ الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ.

قوله ﷺ: «هَمْنٌ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي».

السنة لغة: هي الطريقة والسيرة؛ حسنة كانت أم سيئة⁽⁷⁾.

(2) «النهاية» لابن الأثير، طسان العربية لابن منظور (400 4).

(3) «لسان العربية» مادة «هتر» (43/5).

(4) صححه الألباني في «ظلال الجنة» (ص28).

(5) حسن إسناده الألباني في «الصحيح» (837/6).

(6) وجود إسناده الألباني في المصدر السابق (2850).

(7) «لسان العربية» (220/13).

أما اصطلاحاً: فالتعريف الجامع للسنة، هو ما كان النبي ﷺ عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، وكثير من العلماء يخص اسم السنة بما يتعلق بالاعتقادات؛ لأنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم⁽⁸⁾.

□ جاء في رواية لهذا الحديث عند أحمد (6540): «هَمْنٌ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»⁽⁹⁾.

وفي هذه الرواية دلالة على أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ متلازمان، ومرتبطين ارتباطاً وثيقاً؛ لهذا فإن المسلم مأمور بأن يعمل بالكتاب والسنة معاً، وأن لا يفرق بينهما.

وقد جاءت أحاديث كثيرة دالة على ذلك، منها ما رواه الحاكم (1/ 93)، والبيهقي (15/ 114)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْهُوعاً: «إِنِّي قَدْ خَلَفْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا مَا أَخَذْتُمْ بِهِمَا. أَوْ عَمِلْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضُ»⁽¹⁰⁾.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعليقاً على هذا الحديث في «إعلام الموقعين» (2/307): «فَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا، وَيَرُدُّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ». وروى أبو دلود (4604) عَنْ الْمِقْدَامِ ابْنِ مَعْدِي كَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»⁽¹¹⁾.

□ جاء في رواية لهذا الحديث عند

(8) عن «جامع العلوم والحكم» للحافظ ابن رجب (308/1).

(9) حسن الإسناد «الصحيح» (837/6).

(10) حسن: «صحيح الجامع» (2937).

(11) صحيح: «الصحيح» (2869).

الترمذي (2453): «فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا سَدَدًا وَقَارِبًا: فَارْجُوهُ»⁽¹²⁾.

والتسديد هو إصابة الغرض المقصود، وأصله من تسديد السهم؛ إذا أصاب الغرض المرعى إليه، ولم يخطئه⁽¹³⁾.

أما المقاربة فهي الاقتصار في الأمور كلها، وترك الغلو فيها والتقصير، يقال: قارب فلان في أمور، إذا اقتصد⁽¹⁴⁾.

قال النضر بن شميل: «السداد: القصد في الدين والسبيل، والمقاربة: المراد بها التوسط بين التفريط والإفراط»⁽¹⁵⁾.

ولهذا أمر النبي ﷺ بهذين الأمرين في الحديث الذي رواه البخاري (6464) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَدُّوْا وَقَارِبُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَأَنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَوْفَاهَا وَإِنْ قَلَّ». □ وقد جاء هذا المعنى صريحاً

في رواية لهذا الحديث عند أحمد (6539): «مَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى اقْتِصَادٍ وَسُنَّةٍ»⁽¹⁶⁾.

فالإقتصاد هو الأمر بين الإسراف والتقتير، ومنه قوله تعالى حكاية عن لقمان الحكيم لابنه وهو يعظه: ﴿وَأَقْبِدْ فِي مَسْئِكَ﴾ [التكاث: 19]. أي: لا تمس مسرعاً، ولا ببطء شديد متعاقباً.

فينبغي من هذا كله أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مدح من يكون في حالة فترته مستقيماً على السنة مقتصدًا في أعماله، لكونه متمسكاً بالأعمال الصالحة التي يمكن

(12) حسن: «الصحيح» (2850).

(13) «فتح الباري» لابن رجب (137/1).

(14) «النهاية» لابن الأثير (33/4).

(15) عن فتح الباري لابن رجب (138/1).

(16) حسن الإسناد: «الصحيح» (837/6).

نَوَامُهُ عَلَيْهَا، وَلَزُومُهُ إِيَّاهَا حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ جُلُّ وَعَلَا.

قال الإمام الطحاوي رحمه الله في «شرح مشكل الآثار» (3/ 270-272) مَبِينًا معنى الشُّرَّة: «هِيَ الْحِدَّةُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يُرِيدُهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فِي أَعْمَالِهِمْ الَّتِي يَتَقَرَّبُونَ بِهَا إِلَى رَبِّهِمْ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ مِنْهُمْ فِيهَا مَا تَوَنَّى الْحِدَّةُ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ التَّقْصِيرِ عَنْهَا، وَالْخُرُوجِ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَأَمَرَهُمْ بِاتِّمْسِكِ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ بِمَا قَدْ يَجُوزُ نَوَامُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَزُومُهُمْ إِيَّاهُ، حَتَّى يَلْقَوْا رَبَّهُمْ ﷻ عَلَيْهِ، وَرَوَى عَنْهُ ﷺ فِي كَشْفِ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَنَّهُ قَالَ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَنْ تَوَمَّهَا وَإِنْ قَلَّ» (17).

وفي هذا جاء قول ابن مسعود رضي الله عنه الذي رواه عنه الحاكم (1/ 103) موقوفًا: «الْاِقْتِصَادُ فِي السُّنَّةِ، أَحْسَنُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فِي الْبِدْعَةِ» (18). والمعنى: الاقتصاد مع السُّنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الاجتهاد مع البدعة؛ لأنَّ «في» التي تُقيد الظرفية، هي هنا بمعنى «مع» التي تُقيد المعية، وهذا مثلُ قوله سبحانه: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أَسْرَةٍ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ﴾ [الأنعام: 38].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «وَالسُّلْفُ يَذْكُرُونَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ كَثِيرًا وَهُمَا: الْاِقْتِصَادُ فِي الْأَعْمَالِ، وَالْاِعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَشُمُّ قَلْبَ الْعَبْدِ، وَيُخَفِّرُهُ».

فإن رأى فيه داعية للبدعة، وإِعْرَاضًا عَنِ كِمَالِ الْاِنْتِقَادِ لِلْسُّنَّةِ؛ أَخْرَجَهُ عَنِ الْاِعْتِصَامِ بِهَا.

(17) رواه البخاري (6464)، ومسلم (782) عن عائشة.

(18) صحيح موقوفه «صحيح الترغيب» (41).

وإن رأى فيه حرصًا على السُّنَّةِ، وَشِدَّةً طَلَبَ لَهَا؛ لَمْ يَظْفَرْ بِهِ مِنْ بَابِ اقْتِطَاعِهِ عَنْهَا، فَأَمَرَهُ بِالْاجْتِهَادِ، وَالْجَوْرِ عَلَى النَّفْسِ، وَمَجَاوِزَةِ حَدِّ الْاِقْتِصَادِ فِيهَا، قَائِلًا لَهُ: إِنَّ هَذَا خَيْرٌ وَطَاعَةٌ، وَالزِّيَادَةُ وَالْاجْتِهَادُ فِيهَا أَكْمَلُ، فَلَا تَقْتَرِ مَعَ أَهْلِ الْفُتُورِ، وَلَا تَتَمَّ مَعَ أَهْلِ النَّوْمِ!

فَلَا يَزَالُ يَحْتَنُّهُ، وَيُحَرِّصُهُ حَتَّى يَخْرُجَهُ عَنِ الْاِقْتِصَادِ فِيهَا، فَيَخْرِجَ عَنْ حَتْمًا.

فَكَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ خَارِجٌ عَنْ هَذَا الْحَدِّ، فَكَذَا هَذَا الْآخَرُ خَارِجٌ عَنِ الْحَدِّ الْآخِرِ» (19).

□ قوله ﷺ: «فَمَنْ كَانَتْ فُتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي؛ فَقَدْ أَفْلَحَ».

الفلاح هو الفوز والبقاء، وهي من الكلمات الجوامع، فقد قال المباركموري في «مرعاة المفاتيح» (4/ 294): «هُوَ الْخَلَاصُ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ، وَالظَّفَرُ بِكُلِّ مُرَادٍ».

جاء في رواية ابن خزيمة: «فَمَنْ كَانَتْ فُتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي؛ فَقَدْ اهْتَدَى». والهدى هو الاستقامة على الحقِّ علمًا وعملاً، وإنَّ كَانَ الْهَدَى أَخْصَصَ بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِقَامَةَ عَلَى الْحَقِّ تَحْتَاجُ إِلَى أَمْرَيْنِ: مَعْرِفَتِهِ وَاتِّبَاعَهُ، وَالْهَدَى هُوَ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ.

وجاء في رواية الترمذي: «فَارْجُوهُ»؛ أي: ارْجُوا الْخَيْرَ وَالْفَلَاحَ مِنْهُ.

وجاء في رواية أحمد السابقة (6540): «فَلَا تَمَّ مَا هُوَ».

وأصل هذه الكلمة من: أَمَّ، يَوْمُّ، أَمَّا، وَهُوَ الْقَصْدُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ: أَمٌّ، وَمِنْهُ: ﴿وَلَا تَأْتِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ

(19) مدارج السالكين (2/ 107، 108).

رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [البقرة: 12]، وَالِاسْتِقَامَةُ هُنَا لِلتَّعْظِيمِ، وَمَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: أَنَّهُ قَصَدَ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ (20).

□ قوله ﷺ: «وَمَنْ كَانَتْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ هَلَكَ». جَاءَتْ رَوَايَاتٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِالْفِصَالِ أُخْرَى تَوْضُحُ هَذِهِ الْفَقْرَةَ وَتَبَيِّنُهَا:

منها رواية أحمد (6477) التي سبق ذكرها، وهي بلفظ: «إِنَّ لِكُلِّ عَابِدٍ شُرَّةً، وَلِكُلِّ شُرَّةٍ فُتْرَةٌ؛ فِيمَا إِلَى سُنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى بَدْعَةٍ. فَمَنْ كَانَتْ فُتْرَتُهُ إِلَى سُنَّةٍ، فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ كَانَتْ فُتْرَتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ هَلَكَ».

فذكر النبي ﷺ هنا الفترة إلى البدعة، فيكون المعنى: فَمَنْ كَانَتْ فُتْرَتُهُ إِلَى الْبَدْعَةِ؛ فَقَدْ هَلَكَ.

ومنها رواية أخرى عند أحمد (6539) وقد سبق ذكرها. أيضا. وهي بلفظ: «تِلْكَ ضَرَاوَةُ الْإِسْلَامِ وَشُرَّتُهُ، وَلِكُلِّ ضَرَاوَةٍ شُرَّةٌ، وَلِكُلِّ شُرَّةٍ فُتْرَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ فُتْرَتُهُ إِلَى اِقْتِصَادٍ وَسُنَّةٍ فَلَا تَمَّ مَا هُوَ، وَمَنْ كَانَتْ فُتْرَتُهُ إِلَى الْمَعَاصِي فَذَلِكَ الْهَالِكُ».

فذكر النبي ﷺ هنا الفترة إلى المعاصي، فيكون المعنى: فَمَنْ كَانَتْ فُتْرَتُهُ إِلَى الْمَعَاصِي؛ فَقَدْ هَلَكَ.

□ وجاء في رواية الترمذي: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ شُرَّةً، وَلِكُلِّ شُرَّةٍ فُتْرَةٌ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا سَدَدًا وَقَارِبًا؛ فَارْجُوهُ، وَإِنْ أَشِيرَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ؛ فَلَا تَعْبُوهُ».

وقد وضع الإمام ابن القيم رحمه الله معنى الإشارة بالأصابع الواردة في هذا الحديث، فقال: «فَإِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يُشِيرُونَ بِالْأَصَابِعِ إِلَى مَنْ يَأْتِيهِمْ شَيْءٌ».

(20) «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (69/1).

فَنَعَصُّهُمْ يَعْرِفُهُ، وَيَقْضُهُمْ لَا يَعْرِفُهُ،
فَإِذَا مَرَّ أَشَارَ مَنْ يَعْرِفُهُ إِلَى مَنْ لَا
يَعْرِفُهُ: هَذَا هَالِكٌ!

وهذا قد يكون ذمًا له، وقد يكون
مدحًا؛ فمن كان معروفًا باجتهاد وعبادة
وزهد وانقطاع عن الخلق، ثم انحط
عن ذلك، وعاد إلى حال أهل الدنيا
والشهوات، فإذا مرَّ بالناس: أشاروا
إليه، وقالوا: هذا كان على طريق كذا
وكذا، ثم هُتِنَ وَانْقَلَبَ هَذَا الذي قال في
الحديث عنه: «فَلَا تَعْدُوهُ شَيْئًا»؛ لأنه
انقلب على عقبيه، وَرَجَعَ بعد الشُّرَّةِ إلى
أَسْوَأَ فَتْرَةٍ⁽²¹⁾.

وبناءً على كلام ابن القيم هذا،
وبالنظر إلى المعنى الآخر الوارد في
هذا الحديث، يمكن القول: إن من كان
على السنة والسبيل، ثم انحط عن
ذلك، وصار إلى مهامه البدعة وبيدائه
الضلالة؛ إذا مرَّ بالناس الذين كانوا
يعرفونه: أشاروا إليه، وقالوا: هذا كان
على الجادة، ثم هُتِنَ وَانْقَلَبَ، وصار من
أهل الأهواء والبدع، فهذا أيضا لا يعدُّ
شيئا، وصار هالكا في الهواك.

وقد فسّر القابعي الجليل الإمام
الحسن البصري، هذه الجملة بكلام
المعنيين المذكورين، فقد روى ابن أبي
الدنيا في «التواضع والخمول» (ص
63) عن مبارك بن فضالة، قال: قلنا
للحسن: يا أبا سعيد؛ إن الناس إذا
رأوك، أشاروا إليك بالأصابع! قال: «إنَّه
لَمْ يَعْزِ بِهَذَا هَذَا؛ إِنَّمَا عَنَى بِهِ الْمُبْتَدِعَ فِي
دِينِهِ، وَالْفَاسِقَ فِي دُنْيَاهُ»⁽²²⁾.

■ خلاصة جامعة:

يتلخص من هذا أن المجتهد المبالغ

(21) مدارج السالكين (175/3).

(22) ونظر: «هتاوى ابن قيمية» (11/672.673).

في العبادة في أول أمره ينتهي في الغالب
إلى واحد من ثلاثة أمور: أمر محمود،
وأمرين مذمومين:

أمر أول محمود: هو أن يصير إلى
اقتصاد واعتدال في العبادة، مع لزوم
السنة والاستقامة عليها، وهذا المهتدي
المرجو منه الخير والفلاح.

أمر ثان مذموم: وهو أن يصير إلى
البدعة والضلالة، وهذا هالك في سبيل
من هلك، ولا يرجى منه خير.

أمر ثالث مذموم: وهو أن يصير
إلى المعاصي والفجور، وينتسكس، فيكون
«كَأَلَيْ نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَدِدِ قَوْقُ
أَنكَتًا»، وهذا أيضا هالك، ولا
يرجى منه خير.

فوائد الحديث:

○ فضل لزوم السنة والاعتدال،
وأنه السبب الرئيس للهداية والفلاح.

○ فضل التمسك بالكتاب والسنة،
ولا يتم ذلك إلا بالتفقه فيهما.

○ ذم التطلع والغلو في الدين،
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح
الباري» (1/94): «لا يتعمق أحد في
الأعمال الدينية ويترك الرفق؛ إلا عجز،
وانقطع؛ فيقلب».

○ النجاة من الغلو والتقصير تكون
بلزوم السنة، وفي هذا قال الإمام ابن
القيم في كتاب «الروح» (257): «وما
أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان؛
فإما إلى غلو ومجاوزة، وإما إلى تضيق
وتقصير، وهما آفتان لا يخلص منهما
في الاعتقاد والقصد والعمل؛ إلا من
مشى خلف رسول الله ﷺ، وترك أقوال
الناس وآراءهم لما جاء به، لا من ترك ما
جاء به لأقوالهم وآرائهم».

○ الحذر من فتنتي الشبهات
والشهوات، وهما مدخل الشيطان
لإفساد قلوب بني آدم؛ ففتنة الشبهات
- وهي البدع والأهواء - تؤدي بصاحبها
إلى الضلال والخروج عن الحق، وترك
الاستقامة، وفتنة الشهوات - وهي
المعاصي وهوى الأعمال - تؤدي أيضا
بصاحبها إلى الغي، والخروج عن الحق،
وترك الاستقامة.

○ عدم الاغترار بالنشاط والحدة
في الأعمال في أول الاستقامة؛ لأن هذه
فترة مرحلية فحسب، من أجل ذلك لا
ينبغي الاطمئنان إليها، ولهذا جاء في
بعض روايات هذا الحديث: «فَارْقُبْهُ
عِنْدَ فَتْرَتِهِ»⁽²³⁾، فالذي ينبغي الاهتمام
به هو ما يأتي بعد هذه المرحلة، وذلك
بالتوجيه إلى لزوم السنة، والاقتصاد في
الأعمال، والمداومة عليها.

والله تعالى أعلم، والحمد لله رب
العالمين.

(23) قال الحافظ البوسيري في «إتحاف الخيرة»
(453/7): «رواه مسند مرسلا، ورواه
ثقات».



مراتب القدر

عثمان عيسى

إن الإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان الستة، ولا يصح إيمان العبد إلا به، قال الله جل وعلا ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ﴾ ﴿٢١﴾ ﴿إِنَّمَا الْإِنشَاءُ إِلَهٌ وَقَالَ جَل وَعَلَا﴾ ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ ﴿٢٢﴾ ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْإِنشَاءُ﴾ وقال ﷺ كما في صحيح مسلم: (08) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما سأله جبريل عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره» الحديث.

ومعاني القدر تدور في اللغة على التقدير، والحكم، والخلق، والحنم ونحو ذلك وهو في لسان الشرع: تقدير الله جل وعلا للأشياء في الأزل، وعلمه سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة وعلى صفات مخصوصة، وكانت كذلك وما يشهدها، ووقوعها على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى، وخلقها لها، والقضاء قريب منه والقضاء والقدر من الألفاظ التي إذا اجتمعت في الذكر اختلفت في المعنى، فكان لكل منهما معنى يخصه، وإذا اختلفت في الذكر دخل أحدهما في معنى الآخر، مثل الإسلام والإيمان ونحوها من الألفاظ الشرعية والإيمان بالقدر يقوم على أربعة أركان، وبعض أهل العلم يجعلها درجتين إجمالاً، وهي أسس ودعائم لا يتم الإيمان بالقدر إلا بها، وقد درج عليها أهل العلم، وتسميتها مراتب اصطلاح، من باب التأسيس والتقرير للمفيدة السلفية، وإلا فلم تزد لفظة المراتب في الكتاب والسنة، وهي اختصاراً

1. العلم

2. الكتابة

3. المشيئة

المرتبة الأولى

الإيمان بعلم الله - عز وجل - المحيط بكل شيء من الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات، فعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وأنه علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم؛ لأن علمه - جل وعلا - أزلي وأبدي⁽¹⁾، فالله - جل وعلا - لم ير متصفاً بالعلم ولا يزال، قد علم الله - جل وعلا - أزاق الخلق وأجالاتهم وأحوالهم وأعمالهم في جميع حرركاتهم وسكناتهم وشقاوتهم وسعادتهم ومن هو منهم من أهل الجنة ومن هو منهم من أهل النار من قبل أن يخلقهم ومن قبل أن يخلق الجنة والنار، علم بق ذلك وجليله وكثيره وقليله وظاهره وباطنه وسره وعلايته ومبداه ومنتهاه، كل ذلك يعلمه الذي هو صفته ومقتضى اسمه العليم الخبير عالم الغيب والشهادة علام الغيوب.

وعلمه - جل وعلا - غير مسبوق بجهل، ولا ملحق بنسيان، لا يخرج شيء عن سابق علمه جل وعلا، فلم يزل عالماً بمن يطيعه من خلقه ويشكره قبل أن يخلقه، ولم يزل عالماً بمن يعصيه ويكفره قبل أن يخلقه.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ﴾ [التوبة: 122]، وَقَالَ تَعَالَى ﴿لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ

(1) الأزلي: هو ما لا بداية له، وليس لأزل وقتاً محدوداً، بل هو عبارة عن الدوام الماصي لشيء لا يبدأ له ولم يسبق بعلم، فالأزل هو علم الأوليّة من جهة ماصي.

والأبدي: هو الذي لا نهاية له، وهو عبارة عن عدم الانتهاء، وليس الأبد وقتاً محدوداً، بل هو عبارة عن الدوام الذي لا نهاية له وما ليس له آخر من جهة مستقل.

شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [سورة الطلاق: 1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ لَا يَغْرِبُ عَنْهُ ثِقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سورة النجم: 1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ مَلَ عَنْ سَبِيلِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى﴾ [سورة الحديد: 1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنشَأَ آجِهَةً فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [سورة الحديد: 1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [سورة الأنعام: 1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الحديد: 1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَمْلِكُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الحديد: 1]...

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

وروى البخاري (6596) عَنْ عَمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْعَرَفُ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَلَمْ يَعْمَلِ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: «كُلُّ يَعْمَلُ بِمَا خُلِقَ لَهُ، أَوْ لِمَا يُسْرَلُهُ».

وروى مسلم (2661) عَنْ أَنَسِ بْنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَلَامَ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ طَبَعَ كَافِرًا، وَلَوْ عَاشَ لَأَرْهَقَ أَبْوَيْهَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا».

وله (2662) عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قَالَتْ: نُسِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طُوِيَ لَهْ عَصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ وَلَمْ يُدْرِكْهُ، قَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ».

ولوائيل القدرية⁽²⁾ وغلاتهم ينفون علم الله بالأشياء قبل وقوعها، كما ينفون كتابته لها، وهؤلاء هم الذين قالوا: «لا قدر، والأمر أنف» كما في «صحيح مسلم»⁽³⁾، فننفوا علم الله الأزلي، وقد كفرهم السلف بالإجماع، وهم الذين عناهم أئمة السلف بمخاصمتهم بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن جحدوه كفروا، كما كان من الخليفة عمر بن عبد العزيز مع غيلان بن مسلم الدمشقي بعد بيان الحق له وإقامة الحجّة عليه واستتابته فلما نكث التوبة - بعد - قتله هشام ابن عبد الملك وصلبه عام (105هـ)⁽⁴⁾.



المرتبة الثانية

الإيمان بما كتب الله في اللوح المحفوظ الذي لم يُضَرَطْ فيه من شيء:

دلّت النصوص من الكتاب والسنة على أن الله كتب كل شيء في اللوح المحفوظ، وقد سمّاه القرآن الكريم: (بالكتاب، وبالكتاب المبين، وبالإمام المبين وبألم الكتاب، والكتاب المسطور، والذكر).

(2) القدرية: اسم لمن يكر القدر لا من يشته، فهذا اصطلاح خاص عند علمائنا رحمهم الله، فالذين ينفون القدر يقال لهم عند أهل السنة ولجماعة قدرية كما يقال لهم قدرية لئلا.

(3) برقم (8)، وقولهم هذا معناه مستأنف من تنف الشيء - اد - بتداه واستقله، ومقصودهم أن الأمر مستأنف مستأنفاً من غير أن يكون سبق به سابق فصاء وتفسير، وإنما هو مقصور على اختيار العدد ودحوه فيه فلا دخل لقضاء الله وقدره، ولا سابق علمه به.

(4) انظر: «دواء تمرص العقل والنقل» (173/7)، وكان ممن نالوا غيلان للإمام الأوزاعي إمام أهل الشام في زمانه.



قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿١٢﴾﴾ [سورة الزمر: ١٢].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [سورة المائدة: ٧].

وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٩﴾﴾ [سورة الأنعام: ٩].

وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [سورة الأنعام: ١٢].

وقال تعالى: ﴿وَرِثَهُ فِي آثَرِ الْكِتَابِ لَدَيْنَا الْعِلِّيُّ الْحَكِيمُ ﴿١﴾﴾ [سورة الزمر: ١].

عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَرِثَهُ فِي آثَرِ الْكِتَابِ لَدَيْنَا﴾ قال: أم الكتاب: أصل الكتاب وجملته^(٥).

وقال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٥].

عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾، قال: أم الكتاب عند الله^(٦).

وروى مسلم في «صحيحه» (2653) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرَّشَهُ عَلَى الْمَاءِ».

ولفظ الترمذي (2156): «قَدَّرَ اللَّهُ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ».

وعن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ: اكْتُبْ، فَقَالَ: مَا أَكْتُبُ؟»

(5) أخرجه الطبري (547/20) بسند حسن.

(6) أخرجه الطبري (432/16) بسند صحيح.

قَالَ: اَكْتُبَ الْقَدَرُ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الْأَبَدِ⁽⁷⁾.

ودلالة هذه الأحاديث الصحيحة على المقصود واضحة.

□ واللوح المحفوظ الذي كتب الله فيه مقادير الخلائق لا تعرف ماهيته، ولا كفيته، ولا من أي شيء هو؟ فهذا من الغيب، والله أعلم به، فهو محفوظ من أيدي الخلق، ومحموظ من التغيير، لا يُزاد فيه ولا يُنقص، وإنما يحصل التغيير في الكتب التي بأيدي الملائكة⁽⁸⁾.

وقد جمع الله عز وجل: ما في اللوح المحفوظ، وما في أيدي الملائكة من كتب في هذه الآية الكريمة: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣١﴾﴾ [سورة النحل: ٣١]. والله أعلم.

والإيمان بكتابة المقادير يدخل فيه خمسة مقادير:

1. التقدير الأزلي قبل خلق السموات

(7) صحيح؛ رواه الترمذي (2155)، انظر «المصباح» (133).

(8) انظر: «مجموع فتاوى الشيخ ابن العثيمين» (547/8).

وَالْأَرْضَ عِنْدَمَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ. 2. كِتَابَةُ الْمِيثَاقِ.

3. التَّحْدِيدُ الْعُمَرِيُّ عِنْدَ تَخْلِيْقِ النَّطْمَةِ فِي الرَّحِمِ.

4. التَّحْدِيدُ الْحَوْلِيُّ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، يُقَدَّرُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ إِلَى مِثْلِهِ.

5. التَّحْدِيدُ الْيَوْمِيُّ، وَهُوَ سَوَّقُ الْمَقَادِيرِ إِلَى الْمَوَاقِيتِ الَّتِي قُدِّرَتْ لَهَا فِيمَا سَبَقَ.



المرتبة الثالثة

الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة، فما شاء الله كونه فهو كائن بقدرته لا محالة وما لم يشأ الله تعالى لم يكن.

فكل ما يقع في هذا الوجود قد أَرَادَهُ اللهُ قبل وقوعه، فلا يكون في ملكه إلا ما يريد جل وعلا، ولا يخرج عن إرادته شيء.

والنصوص المصرحة بهذا الأصل

المرتبة الرابعة

مرتبة الخلق؛ وهي الإيمان بأن الله خالق كل شيء، فهو خالق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه، وما من ذرة من السماوات ولا في الأرض إلا والله سبحانه وتعالى خالقها وخالق حركتها وسكونها، سبحانه لا خالق غيره ولا رب سواه.

وقد قررت النصوص من الكتاب والسنة النبوية أن الله خالق كل شيء، فهو الذي خلق الخلق وكونهم وأوجدهم، فهو الرب الخالق وما سواه مربوب مخلوق.

1. قال الله تعالى في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام حيث كسر الأصنام ثم جاء إليه قومه يجادلونه فيها مسرعين، كما حكى الله تعالى عنه: ﴿قَرَأَ إِلَى آلِهِمُ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ (١١) مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴿١٢﴾ قَرَأَ عَلَيْهِمْ صَرَبًا بِالْيَمِينِ ﴿١٣﴾ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَرْمُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ أَنْعِدُونَا نَسْجُدَ ﴿١٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ [سورة الصافات: ١-١٦].

ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (مَا) مُصَدَّرِيَّةً، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ عَمَلَكُمْ.

كما يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (مَا) مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الَّذِي) فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَالَّذِي تَعْمَلُونَهُ.

وإذا كان المفعول مخلوقاً لله؛ لزم أن يكون عمل الإنسان مخلوقاً؛ لأن خلق المفعول فرع عن خلق العمل^(٩)، والمفعول قد كان بعمل الإنسان الذي باشره، وهو مخلوق فلزم أن يكون فعل العبد مخلوقاً.

(٩) «تفسير الشيخ ابن العثيمين» (٨/ 453).

كونه لا يكون، ليس لعدم قدرته عليه وإنما لعدم مشيئته - جل وعلا - أن يكون. كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَكُمُ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ ائْتَلَفُوا فِيهِمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا وَلَكِنْ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: 253]. وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ فِرْقَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِنَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٨]. وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعْتَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونُ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١١٠]. وقال: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥]. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [سورة الأنعام: ١٧]. وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِمِينَ﴾ [سورة النحل: ٩١]. ﴿وَمَا كُنْتَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة يوسف: ١٠٠].

والآيات الكريمة في هذا كثيرة كلها تدل على عدم وجود ما لم يشأ الله وجوده لعدم مشيئته ذلك، لا لعدم قدرته عليه، فإنه - جل وعلا - على كل شيء قدير.

إذا: فَالسَّبَبُ فِي عَدَمِ وُجُودِ الشَّيْءِ هُوَ عَدَمُ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِجْبَادُهُ لَا أَنَّهُ عَجَزَ عَنْهُ، تَعَالَى اللَّهُ وَتَقَدَّسَ وَتَنَزَّاهُ عَنْ ذَلِكَ. قَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُعْجِزُهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [سورة طه: ١٨].



المقررة له كثيرة وافرة.

قال الله جل وعلا: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (١٧) لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (١٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (١٩) [سورة الزكوة: ١-١٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا إِلَى آلِ الْمَلِكِ هَكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبَلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]. وقال جل وعلا: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١١٣]. وقال جل وعلا: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٨].

وفي القرآن آيات كثيرة تدل على أن حوادث الدنيا إنما تجري وفق مشيئته سبحانه وتعالى، فهو الذي يوتي الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، وهو الذي يعز من يشاء، ويذل من يشاء، فتدول الدول، ويعز الدليل، ويذل العزيز كل ذلك بمشيئة الله.

قال الله جل وعلا: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُوتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدُلُ الْغَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة النحل: ١٦].

والله تعالى هو الذي يصور الخلق في الأرحام كيف يشاء ذكورا، وإناثا، أشقياء، وسعداء، مختلفين في صفاتهم وأشكالهم حسنا وقبحا، لحكمته - جل وعلا. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة النحل: ٦].

فما شاء الله تعالى كونه فهو كائن بقدرته لا محالة، وما لم يشأ الله تعالى

والقول بأنها مصدرية ضعفه بعض أهل العلم؛ لأن سياق الآية الكريمة إنما يدل على أنها موصولة؛ لأن إبراهيم عليه السلام أنكر على قوميه عبادة هذه الأصنام المنحوتة، فالمناسب أن يذكر ما يتعلق بالمنحوت، وأنه مخلوق لله⁽¹⁰⁾.

وعلى كل فكلا القولين متلازم، فالصناعات وأهلها مخلوقة لله، والله جل وعلا هو خالق الخلق وأفعالهم. وقد وردت آيات كثيرة تدل دلالة واضحة على أن كل شيء مما في هذا الكون مخلوق لله سبحانه وتعالى، وقد وردت هذه الآيات بلفظ العموم، فالله جل وعلا - خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد مع نسبتها للعباد نسبة حقيقية، فلا يقع في هذا الكون شيء إلا والله هو خالقه وحده لا رب سواه.

قال جل وعلا: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [سورة الزمر: 62] وقال جل وعلا: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة النحل: 62] وقال: ﴿بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة النحل: 62] ومن الأدلة من السنة على أن أفعال العباد مخلوقة لله - جل وعلا: ما رواه البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد»، عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ»⁽¹¹⁾ وتلا بقصصهم: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: 62] قال الإمام البخاري رحمه الله: «فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة».

(10) انظر.

(11) البخاري في «خلق أفعال العباد» (117)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص 332)، وابن أبي عاصم في «السنة» (366 - ط/الجوايرة)، والحاكم (32. 31/1)، وابن مندة في «التوحيد» (267/1)، انظر: «الجامع الصحيح في القدر» للشيخ مفضل الوضيحي (160).

□ ووجه كون فعل العبد مخلوقاً لله:

أن كل شيء سوى الله فهو مخلوق، قد خلقه الله - عز وجل - سواء كان هذا في الأعيان، أم الأفعال، أم الأوصاف. مثال الأعيان: جسد الإنسان فهو مخلوق.

ومثال الأفعال: عمله وحركته، وعمل الإنسان من صفاته، والإنسان مخلوق، فصفاته القائمة به مخلوقة مثله.

ومثال الأوصاف: الطول والعرض والبياض والسواد... إلخ فهي مخلوقة. وأيضاً: العمل - فعل العبد - ولا يكون إلا بقدرته وإرادة⁽¹²⁾، فلا يمكن أن يعمل المرء عملاً حتى تكون عنده قدرة وإرادة، ففعل العبد ناتج عن هاتين الصفتين القدرة والإرادة، وما يحصل منهما يكون مخلوقاً لله تعالى أيضاً.

والعبد وإن قام بالفعل حقيقة ونسب إليه العمل حقيقة، فهو لم يخلق عمله وأفعاله بل أفعاله وأعماله مخلوقة لله - جل وعلا؛ لأن الله هو خالق قدرة العبد وإرادته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»:

«وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً وَاللَّهُ خَالِقُ أَعْمَالِهِمْ؛ وَالْعَبْدُ هُوَ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ وَالْبَرُّ وَالْفَاجِرُ وَالْمُصَلِّيُّ وَالصَّائِمُ؛ وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَلَهُمْ إِرَادَةٌ؛ وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» [سورة النحل: ٢٨].

(12) والمقصود بالقصور: لقدرته لتأمة، وهي صابطة القدرة التي يحصل بها العمل. والمقصود بالإرادة: إرادة الجزاء، وهي صابطة لإرادة التي يحصل بها الفعل.

وهذه الدرجة من القدر: يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي ﷺ: «مُجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ»⁽¹³⁾، ويغلوا فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها» اهـ.

قال حافظ الحكمي في «معارح القبول» (940/3):

«وَالْعِبَادُ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَلَهُمْ مَشِيئَةٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَمَشِيئَتِهِمْ وَأَفْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ، وَهُوَ تَعَالَى الَّذِي مَنَحَهُمْ إِيَّاهَا وَأَقْدَرَهُمْ عَلَيْهَا وَجَعَلَهَا قَائِمَةً بِهِمْ مُضَافَةً إِلَيْهِمْ حَقِيقَةً، وَخَسِبَهَا كُلُّمُوا عَلَيْهَا يُثَابُونَ وَيُعَاقَبُونَ، وَلَمْ يَكْفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا وَسْمَهُمْ وَلَمْ يَحْمَلْهُمْ إِلَّا طَاقَتَهُمْ»⁽¹⁴⁾.

وقال الإمام ابن القيم في «شفاء العليل» (513/2):

«وبالجملة فكل دليل في القرآن على التوحيد فهو دليل على القدر وخلق أفعال العباد، ولهذا كان إثبات القدر أساس التوحيد. قال ابن عباس: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن كذب بالقدر نقض تكذيبه توحيداً» اهـ.

(13) يشير لي ما ورد من قوله ﷺ: «القدرية مجوس» هذه الأمة من مرصو فلا تؤوؤهم وإن ماتوا فلا تشهروهم»، وقد جاء من حديث أبي هريرة، وابن عمر، وحذيفة، وحابر بن عبد الله، وعائشة، وسهل بن سعد، وأنس، وهذه الأحاديث ثبتها بعض أهل العلم (كالعلائي، والسيوطي وما إلى القول بالتقوية لحفظ ابن حجر، ومن المتأخرين الشيخ لأباني كركاش). وصنعها آخرون قديماً وحديثاً، وإن كان تشبيه السلف للقدرية بالمجوس مشهوراً كثيراً عنهم، والله أعلم.

(14) (940/3).

حكم الاجتسال للجمعة

إنَّ المتَّبِعَ للنُّصوصِ المتعلِّقة بحكم الاجتسال للجمعة في دواوين السُّنَّة وكتب السُّلف التي تعنى بتقرير هدي النَّبي ﷺ في اهتمامه بصلاة الجمعة يجد أنَّه قد ورد عنه ﷺ من الأحاديث ما لا يحصى كثرة ولا يحصر عددًا في الحثِّ على الاجتسال لصلاة الجمعة. ولما كانت بعض هذه النُّصوص تفيد بظاهرها وجوب الغسل وبعضها يفيد جواز الاكتفاء بالوضوء، فإنَّ علماءنا، رحمهم الله جميعًا، قد اختلفوا في حكم هذا الاجتسال بين منتصر للقول بوجوبه، وبين مكثف بالقول بسنَّيته، في حين ذهب آخرون إلى تقييد وجوبه بمن به عرق ورائحة كريهة يحتاج إلى إزالتهما، وعليه فيمكن حصر ذلك في ثلاثة أقوال هي: الوجوب والاستحباب والتفصيل. ولما كان اعتماد كل فريق خصوصًا من جهة السُّنَّة، على أحاديث عدَّة بعضها يرقى إلى مصافِّ الاحتجاج بها وبعضها لا ينهض لذلك، ارتأيت تفاديًا للتطويل بما لا طائل تحته الاقتصار في هذا البحث فقط على ما كان منها أقوى من جهة الثُّبوت وأصرح من جهة الدلالة ضاربًا صفحًا عن الأحاديث الضعيفة، أو الصحيحة التي لا تتحقَّق في محلِّ النزاع، فأقول وبالله التوفيق.

القول الأول: مذهب القائلين بالوجوب

وهو قول عمر بن الخطَّاب وعُمَار ابن ياسر⁽¹⁾ وأبي هريرة وأبي سعيد الخُدري⁽²⁾ وجابر⁽³⁾ وعَمْرُو بن سليم⁽⁴⁾ من الصُّحابة، والحسن البصري⁽⁵⁾ وكعب والمسيَّب بن رافع⁽⁶⁾ من التابعين، وهي رواية عن أحمد بن حنبل⁽⁷⁾ وهو مذهب الظَّاهريَّة⁽⁸⁾، والقول القديم للشُّوكاني⁽⁹⁾ لاختاره العلامة ابن عثيمين⁽¹⁰⁾ والشيخ الألباني⁽¹¹⁾ من المعاصرين.

- (1) بن قسرة، الأوسط، (40/1).
- (2) عبد الرزق، في المصنَّف، (196/3، 198).
- (3) بن أبي شبة، في المصنَّف، (435، 434/1).
- (4) بن قدامة، في المغني، (200/2).
- (5) ابن المنذر، في الأوسط، (41/1)، والفتح، (282/2).
- (6) نقله عنهما ابن حزم، في المحلى، (9/2).
- (7) الكافي، في فقه أحمد، (226/1)، والمغني، (200/2)، الإنباع، (407/2)، الشَّرح الكبير، (199/2).
- (8) المحلى، (8/2).
- (9) ديل الأوطار، (290/1، 293).
- (10) الشَّرح المنيع، (108/5).
- (11) حُتام المنة، (ص120).

وفيما يلي مجمل ما استدُّوا به: أولاً. السُّنَّة:

الحديث الأوَّل: عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «غُسِّلُ الْجُمُعَةُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»⁽¹²⁾.

ووجه الدلالة منه على وجوب الغسل ورود التَّنْصيص فيه على الوجوب بأصرح صيغة له وبأقوى أسلوب من الأساليب التي تقتضيه، وهي لفظة «واجب». فدلَّ على أنَّ غسل الجمعة حتم لازم، وأنَّ من تركه دون عذر فهو آثم ومعرَّض للوعيد.

الحديث الثَّاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: «حَقَّ لَكُمْ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةٍ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ»⁽¹³⁾. ووجه الدلالة منه، هو ما تقرَّر في الأصول من أنَّ لفظة «حق» هي من أعلى

(12) أخرجه البخاري (879) واللفظ له، ومسلم (846).

(13) أخرجه البخاري (898)، ومسلم (849).

الصَّيْغِ الَّتِي تَقْتَضِي الْوُجُوبَ. وَمِثَالُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ تَطْلُقْنِي مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (٣١) [سُورَةُ الْبَقَرَةِ].

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (528/1): «وقد استدلل بهذه الآية من ذهب من العلماء إلى وجوب المتعة لكل مطلقة».

الحديث الثالث: عن عمرو بن سليم الأنصاري رحمته الله قال: «أشهد على أبي سعيد، قال: أشهد على رسول الله ﷺ قال: «الْفَسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ^(١٤)، وَأَنْ يَسْتَنْ^(١٥) وَأَنْ يَمْسُ طَبِيبًا إِنْ وَجَدَ» قال عمرو: أمّا الفصل فأشهد أنه واجب، وأمّا الاستنّان والطبيب فالله أعلم أواجب هو أم لا، لكن هكذا في الحديث^(١٦).

ووجه تقرير الاحتجاج بهذا الحديث، أن راوي الحديث لم يقتصر في الدلالة على وجوب الفصل بالاكْتِفَاءِ على ما في صريح منطوقه، حتى زاد فضمنه شهادته عليه بأنه واجب، وقد تقرر في علم المصطلح أن راوي الحديث أدري بمرويه وأعرف بتأويله.

الحديث الرابع: عن عبد الله ابن عمر رحمتهما الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(١٧).

ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ أمر الرّائح إلى الجمعة بالغتسل لها،

(14) ولتقصود النّاتج؛ ونمّا ذكر الاحتلام لكونه لغالب، يراجع هتج الباري (361/2).
(15) يستنّ: أي يملك أسنانه بالسّواك؛ انظر «حاشية الأصول» (324/7)، وهتج الباري (364/2).

(16) أخرجه البخاري (880)، ومسلم (846).
(17) أخرجه البصري (882)، ومسلم (844)، واللعطله.

والأصل في أمره - عليه الصّلاة والسّلام - حمله على الوجوب ما لم يكن محذوفاً بقرينة تصلح لصرفه إلى

ثانياً: الآثار:

الأوّل: عن سعد بن أبي وقاص رحمته الله قال: «ما كنت أرى مسلماً يدع الفسل يوم الجمعة»^(١٨).

الثاني: عن جابر رحمته الله أنه قال: «حق على كل مسلم غسل يوم بين سبعة أيّام، وهو يوم الجمعة»^(١٩).

الثالث: عن سفيان الثوري رحمته الله أنه قال: «غسل يوم الجمعة واجب»^(٢٠).

الرابع: عن عطاء رحمته الله وقد سئل عن غسل الجمعة أواجب هو؟ قال: «نعم»^(٢١).

ووجه تقرير الحجّة بهذه الآثار هو ما تضمنته من تصريح بوجوب غسل الجمعة، وقد استفاض عن الصحابة والتابعين أن من عادتهم، بل من تقواهم وورعهم وتعظيمهم لشأن هذا الدّين عدم التّجاسر والتّجرؤ على القول بأنّ كذا واجب أو حرام، إلّا إذا كان قد سبق لهم تلقّي ذلك عن رسول الله ﷺ مباشرة أو بواسطة العدل الضّابط.

(18) «المعنى» (10/2).

(19) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (434/1).

(20) أورده ابن حزم في «المعنى» (10/2) محتجاً به.

(21) أخرجه عبد الرزاق في «المصنّف» (198/3).

القول الثاني،

مذهب القائلين بالاستحباب،

وهو قول علي بن أبي طالب وابن مسعود⁽²²⁾ وابن عباس⁽²³⁾ من الصحابة، وعطاء⁽²⁴⁾ والشّعبى والنّخعي⁽²⁵⁾ والأوزاعي⁽²⁶⁾ من التابعين، وبه يقول الحنفية⁽²⁷⁾ ومالك⁽²⁸⁾ وجمهور أصحابه⁽²⁹⁾ والشّافعي⁽³⁰⁾ وهو المذهب عند أصحابه⁽³¹⁾ والرواية الأخرى لأحمد⁽³²⁾ ومذهب الأصحاب⁽³³⁾ وقول السيوطي⁽³⁴⁾ والقول الجديد للشوكاني⁽³⁵⁾ واختاره الشيخ ابن باز⁽³⁶⁾ والشيخ الفوزان⁽³⁷⁾ وغيرهما من المعاصرين⁽³⁸⁾.

(22) نقله عنهما الهيثمي في «مجمع الروائد» (176.175/2).

(23) «الأوسط» (42/1).

(24) نقله عنه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (436/1).

(25) نفس المصدر (436.435/1).

(26) «الأوسط» (42/1).

(27) «بدائع الصّنائع» (270/269/1)، تحفة «نقها» (163/2).

(28) «التّمهيد» (79/10)، «القسر» (264/1)، ولفصل عند مالك، رحمه الله تعالى، سنة مؤكدة.

(29) «مقدمات ابن رشد» (158/1)، «تشرح الصّغير» (168/1)، «إرشاد السّالك» (326/1)، «مختصر خليل» (97/1).

(30) «الأم» (179/1)، «الرّسالة للشّافعي» (ص305).

(31) «المهذب» (404/4)، «روضة الطّائفين» (ص546)، «حلية العلماء» (282/2)، «المجموع» (405/4).

(32) «الإنصاف» (407/2).

(33) «المحرر» (144/1)، «لكايج في فضله أحمد» (226/1).

(34) «شرح سنن النّسائي» للسيوطي (93/3).

(35) «السّيل الجوّار» (117.116/1).

(36) «هناوى نور على الدّرب» (417/5).

(37) «الملخص الفقهي» (248/1)، وقال: هو سنة مؤكدة.

(38) «هناوى اللّجنة الدّائمة» (70/7)، وترى أنه سنة مؤكدة.

وقد استدلوا لذلك بالسنة النبوية والإجماع والآثار. أولاً: السنة.

الحديث الأول: عن سمرة ابن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَتَغَمَّتْ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»⁽³⁹⁾.

ووجه الاستدلال منه ما قرره الحافظ في «الفتح» (2/362): «فَقَوْلُهُ ﷺ «فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» يَقْتَضِي اشْتِرَاكَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ فِي أَصْلِ الْفَضْلِ، فَيَسْتَلْزِمُ إِجْزَاءَ الْوُضُوءِ».

بعضه قول الخطابي في «معالم السنن» (1/218) معلقاً على هذا الحديث: «وفيه البيان الواضح أن الوضوء كافٍ للجمعة، وأن الغسل لها فضيلة لا فريضة».

الحديث الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ نَغَا»⁽⁴⁰⁾،⁽⁴¹⁾.

ووجه الدلالة من هذا الحديث، أن النبي ﷺ جعل فيه نيل المغفرة معلقاً بتحسين الوضوء بالنسبة للرائح إلى الجمعة، ولا ريب أن الوضوء لو لم يكن مجزئاً لكان المتلبس به أثماً متوعداً بالعذاب، فكيف وقد جعله أهلاً للمغفرة؟

(39) أخرجه أبو داود (352)، والترمذي (497)، وقال: «حديث حسن»، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (497).

(40) قال ابن الأثير في «النهاية»: «فقد لقا: أي تكلم، وقيل: عدل عن الصواب، وقيل: خاب؛ والأصل الأول، وانظر «الفتح» (2/414)، وشرح مسلم للثوري (4/143).

(41) أخرجه مسلم (857).

الحديث الثالث: عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ»⁽⁴²⁾ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ مَنْزِلِهِمْ وَالْعَوَالِي ⁽⁴³⁾ فَيَأْتُونَ فِي الْغُبَارِ يَصِيبُهُمُ الْغُبَارُ وَالْعَرَقُ، فَيُخْرِجُ مِنْهُمْ الْعَرَقَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا»⁽⁴⁴⁾.

وجه الاستدلال بهذا الحديث، ما سطره ابن العربي في «القبس» (1/266) حيث قال: «هَبِئْتِ - رضوان الله عليها - سبب الغسل ولوضحت علته، فارتبط الغسل بها، والفرائض المطلقة لا تتعلق بالعلل العارضة».

الحديث الرابع: عن عكرمة رضي الله عنه أن أناساً من أهل العراق جاؤوا فقالوا: «يا ابن عباس أترى الغسل يوم الجمعة واجباً؟ قال: لا ولكنه أظهر وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف بدء الغسل: كان الناس مجهودين»⁽⁴⁵⁾ يلبسون الصوف ويمعملون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف، إنما

(42) ينتابون الجمعة: قال ابن الأثير في «جامع الأصول»: «هو الإتيان مرة بعد مرة» (5/665)، وقال الحافظ: «أي يحصرونها يوماً والانتداب استعمال من النوبة، وفي رواية: يتناوبون».

انظر فتح الساري (2/386)، وعمدة القاري (3/197).

(43) جمع العالية: وهي مواضع وقرى شرقي المدينة وأدناها من المدينة على تربة أميال أو ثلاثة وأبعدها على شامية.

انظر إرشاد الساري (2/172)، والاستدكار (2/323).

(44) أخرجه البخاري واللفظ له (902)، ومسلم (847).

(45) الجهد: المشقة يقال: جهد الرجل فهو مجهود إذا وجد مشقة.

انظر «النهاية» لابن الأثير (1/320)، وجامع الأصول: له أيضاً (7/327).

هو عريش، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضاً. فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح قال: «أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمَ فَاعْتَسِلُوا، وَلَيَمَسَّ أَحَدُكُمْ أَفْضَلَ مَا يَجِدُ مِنْ دَهْنِهِ وَطَيِّبِهِ».

قال ابن عباس: «ثم جاء الله تعالى ذكره بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل، ووسّع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق»⁽⁴⁶⁾.

ووجه الدلالة من هذا النص ما نقله الحافظ في «الفتح» (2/368) معزواً إلى الطحاوي فقال: «فهو يدل على أن الأمر بالغسل لم يكن للوجوب، وإنما كان لعلة، ثم ذهب تلك العلة فذهب الغسل».

الحديث الخامس: عن عمرو بن سليم الأنصاري رضي الله عنه قال: «أشهد على أبي سعيد، قال: أشهد على رسول الله ﷺ قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، وأن يستن وأن يمس طيباً إن وجد» الحديث⁽⁴⁷⁾.

وجه الدلالة منه قوله ﷺ: «وَأَنْ يَسْتَنْ وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّباً، وَهَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِالِاتِّفَاقِ؛ فَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِذْ لَا يَصِحُّ تَشْرِيكَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ مَعَ الْوَاجِبِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ»⁽⁴⁸⁾.

(46) أخرجه أبو داود (351)، والحاكم (1/416). (47) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري»، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ في «الفتح»: «إسناده حسن» (2/362)، وهو كذلك في «صحيح أبي داود» (353).

(47) تقدم تخريجه.

(48) قاله الحافظ في «الفتح» (2/362) وعراه إلى قرطبي وهو في «لمهم» (2/480).

الحديث السادس: وعن إبراهيم ابن شبيب أنه سأل الزهري عن الغسل يوم الجمعة فقال: «سنة وقد حدثني سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ تكلم بها على المنبر»⁽⁴⁹⁾.

ووجه الاستدلال بهذا الحديث، أن الزهري أخبر بسنة غسل الجمعة مستنداً إلى تصريح أبي سالم بتلقي ذلك من رسول الله ﷺ الذي تولى تقرير ذلك على المنبر بنفسه.

ثانياً: الإجماع:

وممن نقل الإجماع على سنة الغسل ابن عبد البر في «المهيد» (79/10) حيث قال: «وقد أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على أن غسل الجمعة ليس بفرض واجب».

ومثله أبو الوليد الباجي في «المنتقى» (186/1) إذ قال: «أجمع فقهاء الأمصار على أن الغسل للجمعة ليس بواجب، وذهب أهل الظاهر إلى وجوبه».

ثالثاً: الآثار:

الأثر الأول: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة، إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين⁽⁵⁰⁾ من أصحاب النبي ﷺ فناداه عمر: «آية ساعة هذه؟ قال: «إني شغلت فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين، فلم أزد على أن توضأت، فقال: والوضوء أيضاً؟ وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل»⁽⁵¹⁾.

ووجه الاستدلال بهذا الأثر، ما ذكره (49) أخرجه النسائي (1406)، وقال الألباني «صحيح الإسناد».

(50) وهو عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقد ورد ذكره في رواية مسلم من طريق أبي هريرة رضي الله عنه.

(51) أخرجه البخاري (878) والمصنف، ومسلم بالماظمتارية (845).

الإمام الشافعي في «الرسالة» حيث قال: «فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل، ولم يأمره عمر بالخروج للغسل، دل على أنهما قد علما أن أمر رسول الله ﷺ بالغسل على الاختيار لا على أن لا يحزى غيره»⁽⁵²⁾.

الأثر الثاني: عن علي رضي الله عنه أنه قال: «يستحب الغسل يوم الجمعة، وليس بحتم»⁽⁵³⁾.

الأثر الثالث: عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إن من السنة الغسل يوم الجمعة»⁽⁵⁴⁾.

الأثر الرابع: عن النخعي رضي الله عنه قال: «ما كانوا يرون غسلًا واجبًا إلا غسل الجنابة، وكانوا يستحبون غسل يوم الجمعة»⁽⁵⁵⁾.

ووجه الاستدلال بهذه الآثار على سنة الاغتسال للجمعة واضح لا غموض فيه، فضلاً عما تضمنته من التصريح باستحبابه تارة، والنهي لوجوبه تارة أخرى.

(52) «الرسالة» للشافعي (ص 305).

(53) رواه الطبراني في «الأوسط» (2193)، قال الهيثمي في «المجمع» (175/2): رجاله ثقات.

(54) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (41/4).

وابن أبي شيبة (435/1)، وعبد الرزاق (200/3)، وذكره الهيثمي في «مجمع الروايات» (173/2)، وقال: «رواه الزُّرَّار ورجاله ثقات»، وهو أثر صحيح كما في «ما صح من آثار الصحابة» (470/1).

(55) أخرجه عبد الرزاق (199/3).

القول الثالث: مذهب القائلين بالتفصيل

وهو قول وسط بين القولين المتقدمين حيث يرى أصحابه أن غسل الجمعة واجب على من به أذى أو رائحة كريهة يحتاج إلى إزالتها، وسنة مؤكدة في حق غيره.

وبه قال بعض المالكية⁽⁵⁶⁾ وهو قول لأصحاب أحمد⁽⁵⁷⁾ واختاره شيخ الإسلام⁽⁵⁸⁾.

ومما عول عليه أنصار هذا المذهب حديث عائشة رضي الله عنها وكذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي مر قريباً في وصفه لبدا الغسل، إذ إن مدار الأمر فيهما بالاغتسال على وجود العرق والروائح الكريهة، كقول عائشة: «فيأتون في الغبار والعرق، فيخرج منهم العرق»، وقول ابن عباس: «وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح أذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح قال: «أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغسلوا...» الحديث.

وكذا حديث أبي موسى، وفيه: «لقد رأيتنا ونحن عند نبينا ﷺ ولو أصابتنا مطرة لشممت منا ريح الضأن»⁽⁵⁹⁾، فإنها نصوص صريحة في تأثير وصف العرق والرائحة الكريهة في عليّة تشريع الغسل ليوم الجمعة وبيان وجه المناسبة بينهما.

(56) «حاشية التسوقي» (384/1).

(57) «زاد المعاد» (377/1).

(58) «الفتاوى الكبرى» (393/4)، «الاختيارات الفقهية» (ص 17)، «إيضاح» (407/2).

(59) رواه ابن حبان (1235)، وصححه الألباني في «تعليقات لحسان» (449، 2).



2/ عن الاستدلال بالآثار:

وأما الآثار فقد عورضت بأنها أقوال صحابة، وما كان كذلك فليس بحجة إذا خولف فيه ولم يُجمع معه عليه⁽⁶³⁾.



ثانيًا. مناقشة أدلة القائلين

باستحباب الغسل:

هذا، وقد ناقش القائلون بوجوب الغسل أدلة المستحبين له على النحو التالي:

1/ عن الاستدلال بالسنة:

(أ) عن حديث سمرة بن جندب وفيه: «ومن اغتسل بالغسل أفضل»، فجوابه ما ذكره ابن حزم في «المحلى» (14/2) حيث قال: «لا دليل على أن غسل الجمعة ليس بواجب، وإنما فيها أن الغسل نِعَمُ العمل، وأن الغسل أفضل، وهذا لا شك فيه؛ وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [التوبة: 110].

فهو دلُّ هذا اللفظ على أن الإيمان والتقوى ليس فرضًا حاشا لله من هذا».

(ب) وعن حديث أبي هريرة وأنه اقتصر فيه على ذكر الوضوء؛ فجوابه بأنه ليس فيه نفي الغسل؛ على أنه قد ثبت التصريح به في «صحيح مسلم» وغيره مرفوعًا من طريق أبي هريرة **رحمته**: «مَنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَقَى الْجُمُعَةَ» الحديث⁽⁶⁴⁾، فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب،

(63) «أحكام القرآن» لابن العربي (4/1809).

(64) وتامه: «مَنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَقَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قَرَأَ لَهُ ثُمَّ انْصَبَتْ حَتَّى يَقْرَعَ مِنْ خُطْبَتِهِ ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، غُمِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى وَفُضِّلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» وقد أخرجه مسلم (857).

فاحتاج إلى إعادة الوضوء⁽⁶⁵⁾.

(ج) وعن حديث عائشة: فقد أجيب عنه بأن ليس فيه نص ولا دليل على نسخ الإيجاب المتقدم ولا على إسقاط حق الله تعالى المنصوص على إثباته، وإنما هو تبيكيت لمن ترك الغسل بالمأمور به فقط، وهذا تأكيد للأمر المتيقن لا إسقاط له⁽⁶⁶⁾.

(د) وعمَّا قيل استدلالاً بأثر عكرمة من قول الطحاوي: «ذهب تلك العلة فذهب الغسل» فأجيب عنه بأنه يلزم منه سقوط الغسل أصلاً، فلا يعد فرضاً ولا منوباً، بل يكون مذهباً ثالثاً في المسألة⁽⁶⁷⁾.

(هـ) وعن حديث عمرو بن سليم **رحمته** وفيه: أن الاستئذان والتطيب ليسا بواجبين بالاتفاق؛ فجوابه أن دعوى الاتفاق منقوضة بما ثبت عن بعض الصحابة كأبي هريرة وأبي سعيد⁽⁶⁸⁾ فضلاً عن أهل الظاهر⁽⁶⁹⁾ من القول بإيجاب التطيب يوم الجمعة.

(و) وأما عن قولهم: «إنه لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد» فجوابه: بأنه يمكن دفعه بحمل قوله: «وَأَنْ يَسْتَنْ وَأَنْ يَغْسِلَ طَيِّبًا» على أنه جملة استتافية، فيكون معنى الحديث «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، وأن يستن ويمس طيباً استحباباً»، وهذا سائغ⁽⁷⁰⁾.

وجواز عطف الواجب على ما ليس

(65) «فتح الباري» (2/362).

(66) «المحلى» (2/14).

(67) «فتح الباري» (2/8).

(68) نقله عنهما ابن حزم في «المحلى» (2/10)،

ونقله عن أبي هريرة الحافظ في «الفتح».

وقال: «إسناده صحيح» (2/362).

(69) كما في «المحلى» (2/363).

(70) «فتح الباري» (2/364).

موازنة ومناقشة:

أولاً. مناقشة أدلة القائلين

بالوجوب:

لقد ناقش القائلون باستحباب الغسل أدلة القائلين بوجوبه على النحو التالي:

1/ عن الاستدلال بالسنة:

(أ) أجابوا عن الحديث الأول والثاني والثالث، وما وقع فيها من تصريح بأن غسل الجمعة واجب وأنه حق لله بأن الأمر ليس على ظاهره، بل المقصود منه أنه واجب وجوب سنة واستحباب وفضيلة⁽⁶⁰⁾، أو واجب في المروءة وفي الأخلاق الجميلة⁽⁶¹⁾، أو بأن معنى «واجب» هنا: أي متأكد في حقه، كما يقول الرجل لصاحبه: حقك واجب عليّ، أي متأكد. وليس المراد أنه الواجب المحتتم، المستحق للعقوبة على تركه⁽⁶²⁾.

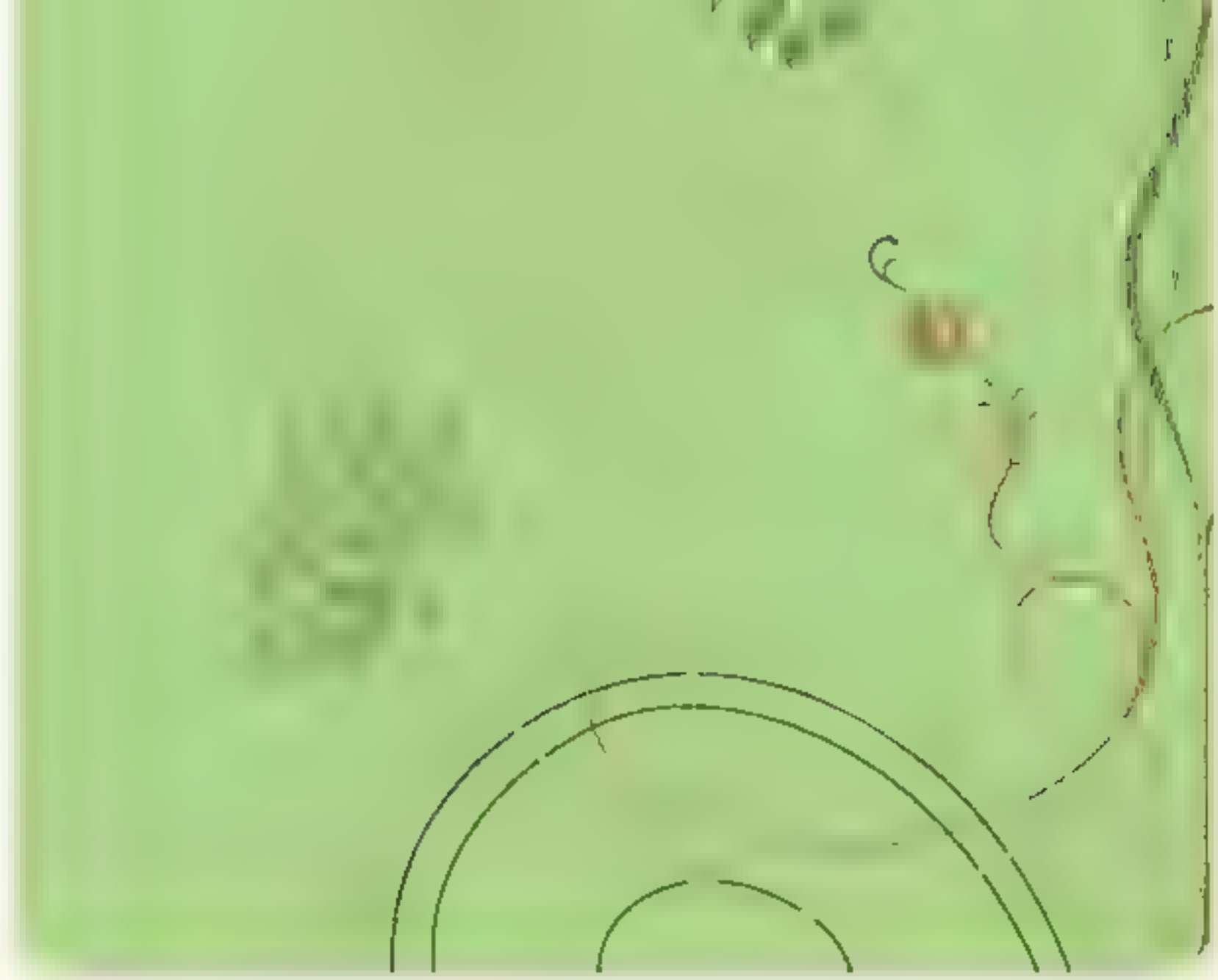
(ب) وأما عن حديث ابن عمر وما فيه من الأمر بالاغتسال، فيحمله على أن المراد بالوجوب هو تأكيد المشروعية جمعاً بين الأحاديث، وقد تقرر في الأصول على ما أفاده الشوكاني في «السيل الجرار» (1/117) أن الجمع بين الأدلة مقدم على الترجيح ولو كان بوجه بعيد.

(60) «تفهيد» (10/79).

(61) «تحرير الحواشي» (1/125).

(62) «شرح مسلم» (4/135)، ونظر «المنتقى»

(1/185).



الأخرى في هذه المسألة، ليس بالأمر اليسور ولا الهين، نظراً لتكافؤ الأدلة من جهة وكذا عدم وجود - من جهة أخرى - أمارات وقرائن قوية تصلح لترجيح أحد الأقوال على الأخرى.

هذا، ومما لا مرية فيه لمن أمعن النظر في أدلة الباب وأعطاها حقها من التأمل والاعتبار أن أدلة القائلين بوجوب الغسل أصرح من أدلة القائلين باستحبابه من حيث الدلالة على المطلوب وتحقيق المقصود.

وعليه؛ فإن الرأى في هذه المسألة - في تقديري - محصور في دائرة الوجوب، إما مطلقاً وإما مقيداً بمن به أذى من غير اعتبار للقول بالاستحباب الصريح. غير أنه يمنع من المصير إلى القول بالوجوب المطلق أمور:

الأول: لأن في ذلك ترجيحاً لأحد الأقوال على الأخرى، والجمع إن أمكن مقدم على الترجيح كما سبق تقريره مراراً.

الثاني: لأنه يلزم من الترجيح إهمال نصوص كثيرة وتعطيلها، وإلّا فتسليط معاول التأويل المستكره عليها، وكلاهما محذور.

الثالث: لأنه لا يمكن الصيرورة إلى القول بالوجوب المطلق من غير إهمال أدلة كثيرة إلا بالقول بنسخ الاستحباب ومعلوم أن النسخ لا يصار إليه إلا بعد معرفة التاريخ، ثم الحكم على المتقدم بأنه منسوخ بالتأخر، وهو مفقود فيما نحن بصدد.

والرابع: ولأن فيه حملاً للأمر على أعلى مراتبه الذي هو الوجوب، وذلك

بمعاتبة مثل ذلك الصحابي الجليل، على رؤوس الناس، ثم تقرير جميع الحاضرين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الإنكار، ولو كان ترك الغسل مباحاً، لما تكلف عمر ذلك كله⁽⁷²⁾، ولأنكر الصحابة ذلك على عمر رضي الله عنه.

ولعل القائلين بالاستحباب كما قال الشوكاني في «النيل» (1/292): «ظنوا أنه لو كان الاغتسال واجباً لنزل عمر من منبره ولأخذ بيد ذلك الصحابي وذهب به إلى المفعل، أو لقال له: لا تقف في هذا الجمع، واذهب فاغتسل فإنا سننظرك، وما أشبه ذلك، ومثل هذا لا يجب على من رأى الإخلال بواجب من واجبات الشريعة، وغاية ما كلفنا به في الإنكار على من ترك واجباً هو ما فعله عمر في هذه القصة».

الترجيح:

وبعد ذكر أقوال العلماء في حكم الاغتسال للجمعة مقرونة بأدلتها وكذا توجيه الاعتراضات والرد عليها، فلا يخفى أن ترجيح أحد الأقوال على (72) انظر «تحفة الأحمدي» (8/3).

بواجب مهور في القرآن كما في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَمَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141]، فإنه عطف الأمر بإخراج حق الحصاد على الأمر بالأكل من الثمار، والإبقاء واجب وليس كذلك الأكل⁽⁷¹⁾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [المائدة: 90] والعديل واجب، وليس كذلك الإحسان.

2/ عن الاستدلال بالإجماع:

وأما الاستدلال بالإجماع على سنّة الغسل، فإنه يكفي في نقضه وعدم الاعتداد به مخالفة من سلف ذكره من الصحابة والتابعين له، ناهيك عن غيرهم من الأئمة الأعلام ممن يقول بإيجاب الغسل للجمعة ممن سلف التخصيص على أسمائهم في موضعه.

3/ عن الاستدلال بالآثار:

كما أنهم أجابوا على أثر عمر ومحدثه مع عثمان، بأن هذه الواقعة بالنسبة للقائلين بالاستحباب هي في الحقيقة حجة عليهم، لا لهم.

يقرر ترك عمر للخطبة، واشتغاله

(71) «شرح صحيح مسلم» (262/2).

يُمْتَنَعُ مع وجود ما يصلح لصرف ذلك إلى ما هو أدنى منه، وقد عرف وجه تسويغه فيما سبق تقريره.

وعليه؛ فالذي أجنح إلى اختياره في هذه المسألة وأميل إليه دون وصفه بأنه هو المقطوع بأرجحيته، هو ما ذهب إليه بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد، وانتصر له شيخ الإسلام من أن غسل الجمعة واجب على من به أذى ورائحة يحتاج إلى إزالتها، وسنة مؤكدة في حق غيره؛ ولا ريب أن هذا القول - فضلاً عن كونه هو أعدل الأقوال -، فيه جمع لكل الأدلة وإعمالاً لمختلفها دون تناقض فيما بينها فضلاً عن إهدار بعضها، وما كان بهذه المثابة فهو بلا شك أولى من الترجيح الذي يلزم منه ما ذكر من محذور.

وطريقة الجمع تكون بحمل كل النصوص التي ورد فيها وصف الفصل بأنه «واجب» على أن المقصود بذلك من كان به عرق أو روائح يحتاج إلى إزالتها، كما في حديث ابن عباس في وصفه لبدء الفصل، إذ إن تشريعه معقول المعنى وصريح في أن العلة منه كونه وسيلة وذريعة لبدء الرائحة الكريهة التي يتأذى بها المصلون بل والملائكة أيضاً، وكذا بحمل الأحاديث التي اقتضت على الاكتفاء بالوصوء على من انتفت في حقه هذه العلة؛ والله أعلم.

وأيضاً، مما قد يدل على أن لفظة «حق» و«واجب» قد يكون لهما محامل غير الذي يوحيه ظاهرهما كما انتصر

لذلك الجمهور، هو ما ثبت من إطلاق لهذه اللفظة عن بعض السلف مراداً بها غير الواجب المستحق العقوبة على تركه.

يشهد له ما روى ابن وهب عن مالك أنه سئل عن غسل يوم الجمعة أوجب هو؟ قال: هو «سنة ومعروف» قيل له: إن في الحديث واجب، قال: «ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك»⁽⁷³⁾.

وأصرح منه ما جاء عن ابن جريج أنه قال: «سألت عطاء فقلت له: الفصل واجب يوم الجمعة؟ قال نعم! ومن تركه فليس يأثم»⁽⁷⁴⁾.

فقوله: «ومن تركه فليس يأثم» بعد قوله: «نعم هو واجب»، قرينة صريحة يمكن الاستئناس بها على جواز إطلاق «الواجب» وإرادة «تأكيد الفعل»، لا أن المقصود الواجب الذي يلزم منه الإثم على تركه.

إضافة إلى هذا كله؛ فقد ثبت من طريق أبي أيوب عن النبي ﷺ أنه قال: «الْوِتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ...»

(73) أورده ابن عبد البر في «الاستدكار» (2/275)، وانظر للمريد من التوضيح «المنقى» (1/185).
(74) أورده ابن عبد البر في «التمهيد» (10/82)، وفي «الاستدكار» له أيضاً (2/275).

الحديث⁽⁷⁵⁾، فيلزمهم القول بوجوب الوتر كما قال الحنفية، والجاهير على خلافه، وهو الأصح⁽⁷⁶⁾.

أما ما اعترض به ابن حزم على هذا الحديث باستدلاله بآية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ أَهْلُ الْأَكْتَابِ لَكَانَ حَرِّمًا﴾، وقوله: «فهل دل هذا اللفظ على أن الإيمان والتقى ليس فرضاً؟» فهو منقوض ومحجوج بأن فرضية التقوى والإيمان ليست منتزعة من هذه الآية، بل من أدلة من خارج كما في الأمر بذلك في آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 136].

وكما في التوعد بالعذاب لمن ترك ذلك كما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يُؤْمِرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾ [البقرة: 136].

ولا مرية أننا لا ننكر أن صيغة التفضيل لا يلزم منها عدم وجوب المفضول، لكننا نقول كون وروها في موطن ما محذوفة بقرينة توجب اختصاصها بمعنى معين، لا يلزم منه (75) أخرجه أبو داود (1422)، وصححه لأباني في صحيح الجامع، (7147).
(76) وانظر السلسلة لصحيفة لأباني (1/222).



أن يكون معناها كذلك في سائر مواردنا عند تجردها من القرينة.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة يرفعه: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ» الحديث⁽⁷⁷⁾، فإن فيه التصريح بالاجتزاء بالوضوء عن الغسل بدليل تعليق المغفرة بمحرّد الوضوء من غير تعرض لذكر الغسل أصلاً.

يؤيّد قول الحافظ في «التلخيص» (67/2): «ومن أقوى ما يستدل به على عدم فرضيّة الغسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقب أحاديث الأمر بالغسل، ثم ذكر هذا الحديث»⁽⁷⁸⁾.

والحديث الثالث: حديث عمرو ابن سليم مرفوعاً «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَأَنْ يَسْتَنْ وَأَنْ يَمْسُ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ»⁽⁷⁹⁾، ومن قال بوجوب الغسل لهذا الحديث يلزمه القول بوجوب الاستئذان والتطيب لعظمهما عليه، لاسيما عند من يرى نهوض الاحتجاج بدلالة الافتران.

وأما القول بمنع التشريك بحمل الواو على الاستئناف فهو خلاف الأصل، بل هو نوع تكلف واضح.

وأما الاحتجاج بآية: «كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» [الأنعام: 114] على جواز عطف ما ليس بواجب على واجب، فمما لا يجدي نفعاً هنا، لإمكان أن يكون الأكل في هذه الصورة واجباً أيضاً، إذا كان ممّا يُستدل به على

(77) سبق تحريجه.

(78) «تلخيص العبير» (67/2).

(79) سبق تحريجه.

نضج الثمار الذي يلزم منه إيتاء حق المال، من باب أن «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، والله أعلم.

وأما بخصوص اعتراض الشوكاني في «النيل»، فجوابه بأنه قد صحّ تراجعنا عن هذا المذهب في أحد مصنفاته الأخيرة وتصريحه فيه باستقراره على القول بالاستحباب كما في «السيل الجرار» (116/1، 117) فقد كفانا بِإِذْنِ اللَّهِ مؤنة الردّ عليه والله الحمد.



هذا، وكوني جنحت إلى اختيار القول بأن غسل الجمعة ليس بواجب على من انتفى في حقّه موجب الغسل الذي هو وجود العرق والرائحة الكريهة، فليكن على بال أنه لا ملازمة بين هذا القول القاضي بعدم وجوب الغسل وبين التهاون في فعله، لأن الأمر بالاغتسال لصلاة الجمعة قد بلغ من شأنه في الأهمية والتوكيد ما جعل بعض العلماء كابن القيم يقرّر أن وجوبه أقوى من وجوب الوتر، وقراءة البسملة في الصلوة ووجوب الوضوء من منى النساء، ووجوب الوضوء من القهقهة في الصلوة، ووجوب الوضوء من الرعاف والحجامة والقي، ووجوب الصلوة على النبي ﷺ في التشهد الأخير، ووجوب القراءة على المأموم⁽⁸⁰⁾.



وفي الختام، فإنّه مهما قيل بأن غسل الجمعة واجب مطلقاً أو أن وجوبه مقصور فقط على من به أذى يحتاج إلى إزالته، فإنني أرى بل وأنصح أنه لا بد من بذل الجهد واستقراغ الوسع في الحرص على مطاوعة النفس لفعله ومجاهدتها لتحصيله في ذلك اليوم العظيم الشأن الجليل القدر، لا سيما إذا استحضرنّا أن السلف - رحمهم الله - قد استفاض عنهم تشديد التكبير على المتساهل في تركه، واشتهر عنهم توجيه اللوم والعتاب على المتكاسل عن فعله، فكيف إذا ثبت وأن تركه كان موضع تعيير بينهم، كما أثر عن عمر رضي الله عنه أنه قال في شيء: «لأنت أشرم ممن لا يغتسل يوم الجمعة» ومثله في أثر عمار: «أنا إذا أنتن من الذي لا يغتسل يوم الجمعة»⁽⁸¹⁾، وأثر ابن مسعود «لأنّا أحقّ من الذي لا يغتسل يوم الجمعة»⁽⁸²⁾.

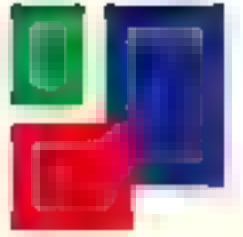
والله تعالى أعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(81) أخرج هذا الأثر وُثِدِيَه بن أبي شيبة (425.434/1).

(82) أورده ابن حزم في «المحلّة» (9/2).

(80) «زاد المعاد» (376/1).



مختصر أصول السُّنة في مباينة أهل الأهواء والبدعة ومجانبة من ناصرهم وذب عنهم

هم طائفة الحدادية، أتباع محمود الحداد المصري، وغيرهم ممن سار على طريقته⁽²⁾.

والصَّنْف الثاني: خرج إلى حدّ التفريط والتَّمييع، فلا يُحذِّرون من البدع وأهلها، بل يُقرُّون الجميع على مذاهبهم المختلفة، على قاعدة المنهج الأَفْيَح الواسع، بل ويذمُّون ويُحذِّرون ممن يقوم بالواجب الشرعي اتِّجاههم، بل ويجمِّلونهم من الصَّنْف الأول، وهؤلاء لهم سلفهم من المرجئة، والمتَّصوفة وغيرهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وصار كثيرٌ من أهل البدع مثل الخوارج والرُّوافض والقدرية والجهمية والممثلة يمتدِّون اعتقادًا هو ضلال، يرونه هو الحق، ويرون كفرًا من خالفهم في ذلك، فيصير فيهم شوبٌ قويٌّ من أهل الكتاب في كفرهم بالحق، وظلمهم للخلق، ولعلَّ أكثر هؤلاء الكُفَّرين يُكفَّرُ بالمقالة التي لا

(2) وللشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله مقالًا وكتب في الرد على هذه الطائفة وأتباعها، رُدِّهها على أصولهم للفاسدة، فليجاء الله عن المسلمين خير الجراء. اليد الطولى في بيان انحراف هذه الطائفة عن جادة الصواب.

ينتحلون، وقتلوا في دينهم الذين لا يعلمون، فيما لا برهان لهم به في الكتاب، ولا حجة عندهم فيه من الإجماع...» إلى أن قال: «...جمعت في هذا الكتاب طرقًا ممَّا سمعناه، وجُملاً ممَّا نقلناه عن أئمة الدين، وأعلام المسلمين ممَّا نقلوه لنا عن رسول ربِّ العالمين، ممَّا حضَّ عليه من اتَّبعه من المؤلِّقين، وما أمر به من التمسك بسُنَّته، وسلوك طريقته، والافتداء بهديه، والافتقاء لأثره»⁽¹⁾.

وقد ظهر هاهنا صنفان من الناس، انحرفوا عن أصول أهل السُّنة والجماعة:

أحدهما: غال مُفَرِّط.

والثاني: مُفَرِّطٌ مُقَصِّر.

فالأول: خرج إلى حدِّ التُّكْمير أو التَّبديع المتقلِّت، كفعل الخوارج، والرُّوافض، والجهمية، والمعتزلة، وغيرهم من طوائف أهل الكلام، ومن سار على طريقته، ومن أقرب الطوائف مشابَهة لهم في هذا العصر

(1) الشرح والإبانة على أصول السُّنة والتَّبانة ومجانبة المعانين ومباينة أهل الأهواء المارقين (ص 118).

إنَّ ممَّا يجبُ على المرء معرفته، وينبغي الاعتناء به والتمسك به هو معرفة أصول السُّنة عند أئمة السُّلف، وفهمها الفهم الصحيح، والعمل بها، والدعوة إليها، دون إفراط أو تفريط؛ لأنها الفيصل بين المؤمنين والكافرين، وبين أهل السُّنة وأهل البدعة، وبين أهل السُّنة الصادقين وأدعيائهم، ويتأكد معرفتها والعمل بها بخاصة عند ظهور الفتن وطغيانها، وفشو البدع وانتشارها.

يقول الإمام ابن بطَّة العكبري رحمته الله في بيان سبب تأليفه «الإبانة الصُّغرى»: «إني لما رأيت ما قد عمَّ الناس وأظهروه، وغلب عليهم فاستحسنوه، من فطائع الأهواء، وقذائح الآراء، وتحريف سنَّتهم، وتبديل دينهم، حتَّى صار ذلك سببًا لفُرقتهم، وفتح باب البلية والعمى على أمتهم، وتشيت ألفتهم، وتضريق جماعتهم، فتبذوا الكتاب وراء ظهورهم، واتَّخذوا الجُهَّال والضُّلَّال أربابًا في أمورهم، من بعد ما جاءهم العلم من ربِّهم، واستعملوا الخصومات فيما يدعون، وقطعوا الشَّهادات عليها بالظنون، واحتجُّوا بالبهتان فيما

تفهم حقيقتها، ولا تعرف حجتها.

وبإزاء هؤلاء المكفرين بالباطل أقوام لا يعرفون اعتقاد أهل السنة والجماعة كما يجب، أو يعرفون بعضه ويجهلون بعضه، وما عرفوه منه قد لا يبينونه للناس، بل يكتُمونه، ولا ينهون عن البدع المخالفة للكتاب والسنة، ولا يذمون أهل البدع ويعاقبونهم، بل لعلهم يذمون الكلام في السنة وأصول الدين ذمًا مطلقًا، لا يفرقون فيه بين ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وما يقوله أهل البدع والفرقة، أو يقرؤون الجميع على مذاهبهم المختلفة، كما يقر العلماء في مواضع الاجتهاد التي يسوغ فيها النزاع، وهذه الطريقة قد تغلب على كثير من المرجئة، وبعض المتفقهة والمتصوفة، والمتفلسفة، كما تغلب الأولى على كثير من أهل الأهواء والكلام، وكلاهما من الطريقتين منحرفة خارجة عن الكتاب والسنة⁽³⁾.

والمقصود بهذه المقالة هو بيان بعض الأصول السنية التي انحرفت فيها الطائفة الثانية: أهل التقصير والتفريط، فخصصت ثلاثة أصول من أصول السنة بالذكر، التي يعرف بها السني من المبتدع، والمتبع للسنة حقيقة من المدعي لها؛ لمسيس الحاجة إلى بيانها في هذا الزمن بخاصة، ولظهور كثرة من يشغب على أهل الحق فيها، وتذكيرًا لأهل السنة بها؛ وتبصيرًا للجاهل من المنتسبين إليها، ودعوة لغير أهلها للأخذ بها والتمسك بها.

الأصل الأول: هو محبة السنة وأهلها، وبغض البدعة وأهلها، وهذا يرجع إلى أصل الولاء والبراء.

(3) «مجموع لمتاوي» (12/466-467).

الأصل الثاني: ترك مجالسة أهل الأهواء والبدع، واجتناب مخالطتهم وصحبهم.

الأصل الثالث: ترك مجالسة من يصاحب أهل الأهواء والبدع، ويذب عنهم، ويمدحهم ويثني عليهم، أو يسكت عنهم ممن علم مقالهم، وأطلع على أحوالهم، وإن لم يكن على أصل مذهبهم في الظاهر، وهذا فرع عن الثاني، لكن خص بالذكر لأهميته، وكثرة من يكس فيه على الناس في الوقت الحاضر.

وهذه الأصول الثلاثة السنية السلفية لها دليلها من القرآن والسنة وأقوال سلف الأمة.

وقبل الشروع في شرح هذه الأصول الثلاثة أقدم بهذه المقدمة، فأقول مستعيناً بالله تعالى:

نبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كلامه السابق إلى بعض الأسباب التي أدت بهذه الطائفة إلى الانحراف عن جادة الصواب وهي:

إما لجهلهم بأصول أهل السنة والجماعة، وعدم معرفتها كما يجب. وإما لمعرفتهم القاصرة؛ حيث علموا بعضها، وجعلوا بعضها الآخر.

وإما لمعرفتهم بها، لكن كتّموا ما لوجب الله عليهم بيانه، من ذم البدع وأهلها، والتحذير منهم، وهجرانهم وعقوبتهم.

ولوجود هذه الأمور فيهم صاروا لا ينهون عن البدع المخالفة، ولا يذمون أهلها ويعاقبونهم، بل يذمون الكلام في أصول السنة، وصاروا لا يفرقون بين ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وبين ما يقوله أهل البدع، فأصبحوا يقرؤون الجميع على مذاهبهم المختلفة،

وهذا هو عين مذهب أصحاب المنهج الأفح الواسع، الذي لبس به على كثير من العقلاء، فضلاً عما نونهم من الدهماء.



وهذا لأن الشروع في شرح هذه الأصول:

الأصل الأول: وهو محبة السنة وأهلها، وبغض البدعة وأهلها، وهذا يؤول إلى أصل عظيم من أصول الدين، وهو الولاء والبراء؛ تولي المؤمنين، وعلى رأسهم أهل السنة والجماعة فهم خاصة المؤمنين، وبغض الكافرين، والمنافقين، والمخالفين من أهل الأهواء والبدع المنتسبين للإسلام.

قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: 71]، وقال تعالى: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ] [سورة المائدة: 22]، وغيرها من الآيات التي فيها وجوب موالاة المؤمنين، ومعاداة المعاندين من أهل الكفر والشرك، وأهل الأهواء والبدع، وخاصة المؤمنين هم أهل السنة والجماعة.

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: «ومن المعلوم أن أهل الحديث والسنة أخص بالرسول وأتباعه، فلهم من فضل الله،

وتخصيصه إياهم بالعلم والحلم، وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم، كما قال بعض السلف: أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل⁽⁴⁾.

فالمقصود من كلامه ﷺ أن أهل السنة والجماعة إذا كان لهم هذا الفضل العظيم، فهم أولى بالمواولة والمحبة، بل يجب لهم ذلك.

وأما من السنة فمنها أدلة خاصة وأخرى عامة، فالخاصة يأتي ذكرها قريباً. وأما العامة فمنها قوله ﷺ: «أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْمَوَالَاةُ فِي اللَّهِ وَالْمُعَادَاةُ فِي اللَّهِ وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ»⁽⁵⁾، وغير ذلك.

وكان أئمة السلف يمتحنون الأشخاص بمحبة علماء السنة، وبغض علماء البدعة، فإن أحب أهل السنة، وأثنى عليهم، فهو من أهلها، وإن أبغض أهل السنة، وعادى أهلها، أو أحب أهل البدعة، فليس من أهل السنة، وإن اتصى أنه على أصلها.

وهذه الطريقة لها أصل في السنة النبوية الفراء، وعليها العمل عند سلف الأئمة.

أما من السنة: فمنها قوله ﷺ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ»⁽⁶⁾، وقوله ﷺ: «الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُتَافِقٌ فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ»⁽⁷⁾.

(4) «مجموع فتاوى» (4/140).

(5) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (10/271)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (321)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (13) وغيرهم. وحسنه لعامة الأساني بمجموع طرقه في «تسلسل الصحيحة» (998، 1728).

(6) أخرجه البخاري، واللفظ له. (17)، ومسلم (74).

(7) أخرجه البخاري، واللفظ له. (3783)، ومسلم (75).

وقال علي بن الحسين: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَمَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُتَافِقٌ»⁽⁸⁾.

وأما آثار سلف الأمة فكثيرة، منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

قول الإمام البربهاري رحمه الله: «وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَنْسَ ابْنَ مَالِكٍ، وَأَسِيدَ بْنَ خُضَيْرٍ فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَيُّوبَ، وَابْنَ عَوْنٍ، وَيُونُسَ ابْنَ عُيَيْدٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِيسَ الْأَوْدِي، وَالشَّعْبِيَّ، وَمَالِكَ بْنَ مِغْوَلٍ، وَيَزِيدَ ابْنَ زُرَّيْعٍ، وَمَعَاذَ ابْنَ مَعَاذٍ، وَوَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ، وَحَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ، وَحَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، وَمَالِكَ ابْنَ أَنْسٍ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَزَائِدَةَ بْنَ قُدَامَةَ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ، وَإِذَا رَأَيْتَ

(8) أخرجه مسلم (78).

الرَّجُلَ يُحِبُّ الْحَجَّاجَ بْنَ مَنْهَالٍ، وَأَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ، وَأَحْمَدَ بْنَ نَصْرٍ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِذَا ذَكَرَهُمْ بِخَيْرٍ، وَقَالَ بِقَوْلِهِمْ»⁽⁹⁾.

وقال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: «إِذَا رَأَيْتَ بَصْرِيًّا يُحِبُّ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ فَهُوَ صَاحِبُ سُنَّةٍ»⁽¹⁰⁾.

وقال أحمد بن زاهر رحمه الله: «لَا سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ: امْتَحَنَ أَهْلَ الْمَوْصِلِ بِمُعَافَى بْنِ عِمْرَانَ، فَإِنْ أَحْبَبُوهُ فَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَإِنْ أَبْغَضُوهُ فَهُمْ أَهْلُ بَدْعَةٍ، كَمَا يَمْتَحَنُ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِبَحْيٍ»⁽¹¹⁾.

(9) شرح السنة لأبي محمد البربهاري (ص 116).

(10) رواه ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» (1/183)، والألكنائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (1/69) رقم (38).

(11) رواه الألكنائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم (58) (1/74)، وروى مثل ذلك عن سفیان الثوري رحمه الله كما في «تهذيب الكمال» للمري (28/153).



نصروا الدين كذلك حبهم من الإيمان، والطعن فيهم إنما هو دليل على النفاق؟ فأجاب: حفظه المولى: «لا شك أن من قام بإظهار الدين، والدعوة إلى هذا الدين أنه يحب في الله، ومن أجل الله، ومعلوم أن المحبة في الله من أوثق عرى الإيمان: فالمسلم يحب الله ورسوله، ويحب من يحبه الله ورسوله، وما يحبه الله ورسوله: يحب الله ورسوله، ويحب من يحبه الله ورسوله، ويحب ما يحبه الله ورسوله، ومعلوم أن: يعني: المؤمنين، وسادات المؤمنين أنهم من أولياء الله ﷻ، فالإنسان يحبهم، لكن لا يقال إنه يقال فيهم مثل ما قيل في الأنصار، لكن لا شك. يعني: أن من يعتدي عليهم، ويذمهم، ويحترق الناس مما هم فيه، لا شك أن هذا وصف ذميم، وفيه شبه من أولئك الذين حصل منهم بالنسبة للأنصار ما حصل، لكن لا يقال إن غيرهم مثلهم، وإن كان هذا لا شك أنه يدل على سوء ممن حصل منه ذلك، لكن لا يسوى بين هؤلاء وأولئك» (15).

الأصل الثاني: ترك مجالسة أهل الأهواء والبدع، والابتعاد عن مخالطتهم وصحبهم، لما يترتب عن مجالستهم من المفسد العظيمة، ولما يترتب في تركها من المصالح الجليلة، في الدين والدنيا، وهذا هو أصل الشريعة الإسلامية؛ فهي مبنية على درء المفسد بالكلية أو تقليلها، وجلب المصالح وتكثيرها. وهذا له أصل في الكتاب والسنة، وعليه إجماع أهل السنة، من أئمة

(15) مفرغ من شرحه على «صحيح مسلم». كتاب الإيمان، باب لتليل على أن حب الأنصار وعنى حبهم من لامن وعلاماته. (بتاريخ 5 ربيع الثاني 1435 هـ، وقد تمت بشرح لنص كما هو، دون أي تصرف أو تعديل.



السنية، فعلامة أهل الأهواء والبدع الوقعية في أهل الأثر، ومن الألقاب السيئة التي ظهرت في هذا العصر لقب «الفلاة»، وقد أطلق ظلمًا وزورًا على أهل السنة والجماعة ممن يتكلم في أهل الأهواء والبدع بلم وحقبة وبرهان، والله المستعان.

قال الإمام أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله: «وعلامات أهل البدع على أهلها ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلامتهم شدة معاداتهم لحمة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم، وتسميتهم حشوية، وجهلة، وظاهرية، ومشبّهة» (14).

سئل شيخنا فضيلة العلامة عبد المحسن العباد: حفظه الله ورعاه. عند شرحه للأحاديث السابقة ما نصه: «هل يؤخذ من الحديث أن العلماء الذين

(14) «عمدة السلف وأصحاب الحديث» (من 109).

وقال أبو جعفر محمد بن هارون الفلاس رحمه الله: «إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل فاعلم أنه مبتدع ضال» (12).

وقال قتيبة بن سعيد رحمه الله: «إذا رأيت الرجل يحب أهل الحديث مثل يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد ابن محمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وذكر قوما آخرين؛ فإنه على السنة، ومن خالف هؤلاء فاعلم أنه مبتدع» (13). فمن أظهر علامات أهل البدع إذا: بغض أهل السنة والجماعة، وشدة معاداتهم لهم، ونبرهم بالألقاب القبيحة المنفرة، ووصفهم بالأوصاف

(12) رواه ابن أبي حاتم في مقننة الجرح والتعديل (309/1)، والبرقي في تهذيب الكمال (457/1).

(13) رواه الأتكاخي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم (59) (74/1).

السُّلْفِ وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ أَنْذَرْتَهُمْ إِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: 140].

روى الضَّحَّاك عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أنه قال: «دخل في هذه الآية كلُّ مُحدثٍ في الدين، وكلُّ مُبتدعٍ إلى يوم القيامة» (16).

وروى مثله جُوَيْرٍ عن الضَّحَّاك (17). قال الإمام الطبري رحمته الله في «تفسيره» (321/9): «وفي هذه الآية الدلالة الواضحة على النُّهي عن مُجالسة أهل الباطل من كلِّ نوع، من المُبتدعة والفَسقة عند خوضهم في باطلهم، وبتحذير ذلك كان جماعة من الأئمة الماضين يقولون تأولوا منهم هذه الآية أنه مراد بها النُّهي عن مُشاهدة كلِّ باطل عند خوض أهله فيه».

وقال الإمام عبد الرحمن ابن سعدي رحمته الله في «تفسيره» (ص 210): «...وكذلك المُبتدعون على اختلاف أنواعهم؛ فإنَّ احتجاجهم على باطلهم يتضمَّن الاستهانة بآيات الله؛ لأنها لا تدلُّ إلا على حقٍّ، ولا تستلزم إلا صدقاً، بل وكذلك يدخل فيه حضور مجالس المعاصي والفسوق التي يُستَهانُ فيها بأوامر الله ونواهيهِ، وتفتحهم حدوده التي حدَّها لعباده».

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: 140]. (16) ذكره لغوي في «معالم لتأويل» (301/2). وابن عادل النمشقي في «الكتاب» (79/7). (17) ذكره القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (186.185/7).

غَيْرِهِ وَإِنَّمَا يُسَيِّتُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 168]. ذكر بعض أهل العلم من المُفسرين ثلاثة أقوال مرويَّة عن بعض أئمة السُّلف في المراد بالخائضين: فقيل هم المشركون، وقيل اليهود، وقيل أهل الأهواء والخصومات (18)، والآية تعمُّ الجميع؛ لأنَّ العبارة بعموم اللفظ، لا بخصوص السُّبب، ولا تعارض بين الأقوال.

قال العلامة الشوكاني رحمته الله: «وفي هذه الآية موعظة عظيمة لمن يتسمَّح بمجالسة المُبتدعة الذين يُحرفون كلامَ الله، ويتلاعبون بكتابه وسنة رسوله، ويرتدون ذلك إلى أهوائهم المُضلة، وبدعهم الفاسدة؛ فإنه إذا لم ينكر عليهم، ويغيِّر ما هم فيه، فأقلَّ الأحوال أن يترك مجالستهم، وذلك يسير عليه غيرٌ عسير، وقد يعملون حضوره معهم مع تزهره عما يتلبَّسون به شبهة يشبهون بها على العامة، فيكون في حضوره مفسدة زائدة على مُجرَّد سماع المنكر... وَمَنْ عَرَفَ هذه الشريعة المُطهِّرة حقَّ معرفتها علِمَ أنَّ مجالسة أهل البدع المُضلة فيها من المفسدة أضعافُ أضعافٍ ما في مجالسة من يعصي الله بفعل شيءٍ من المحرِّمات، ولا سيما لمن كان غيرَ راسخٍ القدم في علم الكتاب والسُّنة؛ فإنه ربما ينفق عليه من كذباتهم وهذيانهم ما هو من البطلان بأوضح مكان، فينقذ في قلبه ما يصعب علاجه، ويعسر دفعه فيعمل بذلك مدة عمره، ويلقى الله به معقداً

(18) انظر: زاد السير في علم التفسير، لأبي المرح ابن الجوزي (3/61، 62)، وفتح القدير، الجامع بين هنيئ لرواية والدراسة من علم التفسير، للإمام الشوكاني (2/185).

أنه الحق، وهو من أبطل الباطل، وأنكر المنكر» (19).

وأما من السُّنة: فمنها ما جاء عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «مثلُ الجليس الصَّالح والجليس السَّوء كمثلُ صاحبِ المسك وكبيرِ الحُداد، لا يَخْدِمُكَ مِنْ صَاحِبِ الْمَسْكِ إِذَا تَشْتَرِيهِ أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ، وَكَبِيرِ الْحَدَّادِ إِذَا يَخْرِقُ بِدَنَّاكَ أَوْ تُؤْيِكَ أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحاً خَبِيثَةً» (20).

ففي هذا الحديث بيان لأداب المجالسة والمصاحبة: وفيه التَّرهيب في مجالسة مَنْ يُنتَفِعُ منه في دين أو دنيا، والنُّهي عن مجالسة مَنْ يُتَأَذَّى منه في دين أو دنيا، ويدخل في الجليس السَّوء دخولاً أولياً أهلُ الأهواء والبدع، فهم من أكثر النَّاسِ ضرراً وإضراراً.

قال النووي رحمته الله: «وفيه فضيلة مجالسة الصَّالحين، وأهل الخير، والمروءة ومكارم الأخلاق، والورع والعلم والأدب، والنُّهي عن مجالسة أهل الشرِّ، وأهل البدع، وَمَنْ يَفْتَابُ النَّاسَ، أَوْ يَكْثُرَ فَجْرُهُ وَبَطَالَتُهُ، ونحو ذلك من الأنواع المذمومة» (21).

وقال القرطبي رحمته الله: «إذا ثبت تحبُّب أصحاب المعاصي كما بيَّنا، فتجنَّب أهل البدع والأهواء أولى» (22).

وأما الآثار عن أئمة السُّلف؛ فهي أكثر من أن تُحصَر في هذا المقام، وقد اعتنوا بهذا الباب أشدَّ الاعتناء؛ ليعد نظره، ونفاذ بصرهم، ممَّا قد يلحق مصاحبة أهل البدع والأهواء من التَّأثر والتَّحوُّل والتَّقلُّب، أو نحو ذلك من

(19) فتح القدير، (2/182).

(20) أخرجه البخاري، واللفظ له. (2101)، ومسلم (2628).

(21) شرح النووي على صحيح مسلم، (16/178).

(22) الجامع لأحكام القرآن، (7/185، 186).

المفاسد الظاهرة المعلومة.

قال الإمام أحمد رحمته: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والافتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات، والجلوس مع أصحاب الأهواء»⁽²³⁾

وقال الشيخ قوام السنة الأصبهاني رحمته: «وترك مجالسة أهل البدعة ومعاشرتهم سنة؛ لثلاث تعلق بقلوب ضعفاء المسلمين بعض بدعتهم، وحتى يعلم الناس أنهم أهل البدعة، ولثلاث تكون مجالستهم ذريعة إلى ظهور بدعتهم»⁽²⁴⁾.

فإن الصُحبة والتألف من أظهر العلامات والسمات التي يُعرف ويُميز بها صاحب السنة من صاحب البدعة، أو صاحب السنة من المدعي لها.

قال عبد الله بن مسعود: «اعتبروا الناس بأخذانهم؛ فإن المرء لا يخادن إلا من يعجبه»⁽²⁵⁾.

وقال الأوزاعي رحمته: «من ستر علينا بدعته لم تخف علينا أفقته»⁽²⁶⁾.

وقال يحيى بن سعيد القطان رحمته: «لما قدم سفيان الثوري البصرة جمل ينظر إلى الربيع - يعني ابن صبيح - وقدره عند الناس، سأل: أي شيء هو؟ قالوا: ما مذهبه إلا السنة، قال: من بطانته؟ قالوا: أهل القدر، قال: هو قدري»⁽²⁷⁾.

(23) تقدم تخريجه.

(24) «لعجة في بيان لعجة» (509/2).

(25) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (376).

(26) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (508).

ورواه في «الإبانة الصغرى» (177) من طريق

عبد الله بن المبارك، ورواه كذلك اللالكائي في

«شرح أصول الاعتقاد» (257).

(27) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (421).

قال الإمام ابن بطّة معلقاً على هذا الأثر: «رحمة الله على سفيان الثوري، لقد نطق بالحكمة فصدق، وقال بعلم فوافق الكتاب والسنة، وما توجبته الحكمة ويدركه العيان، ويعرفه أهل البصيرة والبيان، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا بِطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ لَا يَأْلُوكُمْ خَبَالًا وَذُوا مَا عِثْمُ﴾ [التغابا: 118]»⁽²⁸⁾.

قيل للأوزاعي: «إن رجلاً يقول أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدعة، فقال الأوزاعي رحمته: هذا رجل يريد أن يسلي بين الحق والباطل»⁽²⁹⁾. وقال الأصمعي: «لم أر بيتاً قط أشبه بالسنة من قول عدي:

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه

فإن القرين بالمقارن يقتدي»⁽³⁰⁾. وهذا الأصل مع أنه معلوم وظاهر، إلا أنه كثر من يلبس به على الناس في هذا العصر، بدعاوى باطلة، لا مستند لها إلا الهوى والتعصب.

الأصل الثالث: وهو مجانية من يناصر أهل البدعة والضلالة، ويذب عنهم، أو يمدحهم ويثني عليهم، أو يدلّ عليهم، وينصح بهم، أو يسكت عنهم ممن هو منسب للعلم، أو متصدّر للدعوة، وقد علم حالهم، ووقف على مقالهم، وإن كان الفاعل لذلك مظهرًا للسنة؛ وهذا في الحقيقة فرع عن الأصل الذي قبله، لكن - كما سبق التنبيه عليه - خصّ بالذكر لكثرة من يلبس به على الناس في هذا الزمن.

قال الإمام أبو حاتم الرازي رحمته: «مذهبتنا واختيارنا أتباع رسول الله (28) المصدر نفسه (453/2).

(29) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (430).

(30) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (387).

ﷺ، وأصحابه، والتابعين، ومن بعدهم بإحسان... وترك رأي المتلبسين، المموهين، المزخرفين، الممخرقين، الكذابين، وترك النظر في كتب الكرايس، ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه، وشاجر فيه، مثل داود الأصبهاني، وأشكاله ومُتبعيه»⁽³¹⁾.

موضع الشاهد من كلامه رحمته هو قوله: «ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه».

وقال ابن بطّة: «ونحن الآن ذاكرون شرح السنة ووصفها وما هي في نفسها: وما الذي إذا تمسك به العبد ودان به سمي بها واستحق الدخول في جملة أهلها، وما إن خالفه أو شينا منه دخل في جملة ما عينا وذكرناه وحذرنا منه، من أهل البدع والزيف، ممّا أجمع على شرحنا له أهل الإسلام، وسائر الأمة مذ بعث الله نبيه إلى وقتنا هذا...»

ومن السنة: مجانية كل من اعتقد شيئاً ممّا ذكرناه، وهجرانه والمقت له، وهجران من ولّاه ونصره وذّب عنه وصاحبه، وإن كان الفاعل لذلك يظهر السنة»⁽³²⁾.

فالشاهد من قوله هو: «وهجران من ولّاه، ونصره وذّب عنه، وصاحبه، وإن كان الفاعل لذلك يظهر السنة».

وقال الإمام البربهاري: «وإذا رأيت الرجل جالساً مع رجل من أهل الأهواء، فعذرته وعرفته، فإن جلس معه بعدما علم فائقه: فإنه صاحب هوى»⁽³³⁾.

وقال ابن عون رحمته: «من يجالس (31) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للآل كائي (323).

(32) «الإبانة لصمري» (ص 117، 188).

(33) شرح لسنة (ص 119).

أهل البدع أشد علينا من أهل البدع»⁽³⁴⁾.

وقال الفضيل بن عياض رحمته: «مَنْ أتاه رجل فشاوره فذله على مبتدع فقد غش الإسلام»⁽³⁵⁾.

وقال المروزي رحمته: «إِنْ أبا عبد الله ذكر حارثا المحاسبي فقال: حارث أصل البلية؛ يعني حوادث كلام جهم، ما الآفة إلا حارث، عامة من صاحبه أنبتك»⁽³⁶⁾، إلا ابن العلاف: فإنه مات مستورا، حذروا عن حارث أشد التحذير، قلت: إن قوماً يختلفون إليه. قال: نتقدم إليهم لعلهم لا يعرفون بدعته، فإن قبلوا وإلا هجروا»³⁷.



وأما مسألة السكوت عن أهل البدع ممن هو منتسب للعلم وأهله، أو متصدر للدعوة، أو هو عند قومه من المقدمين الذين يعتمد على قولهم، أو يرجع إليهم، ويحتج بهم، وهو قد علم حالهم، ووقف على مقالهم، فهذا لا يجوز له السكوت عن أهل الباطل، وخاصة إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛ لأن في ذلك مخالفة صريحة لنص القرآن والسنة، وإجماع سلف الأمة.

والسكوت عن الباطل وأهله كالمقر لهم ولباطلهم، والإقرار طريق معتبر في شريعة الإسلام؛ ولأن السكوت عن أهل الباطل من أكبر الغش للإسلام وأهله، فمن اتخذ هذه الطريقة مذهباً، واعتقدها مسلماً، وصار يحتج بها على

(34) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (486).

(35) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاده» (261).

(36) اشتك: من عمل بتلك وهو بمعنى انقطع. من لبتك بمعنى انقطع، انظر: «معجم مقاييس اللغة» (1/195). عمل بتك.

(37) رواه أبو الحسين الفراء في «طبقات الحنابلة» (150/1).

أهل السنة فالواجب نصحه أولاً، ثم هجره والتحذير منه إن عاند واستكبر؛ صيانة لدين الله تعالى من المبدلين والمغيرين والمحرفين والملبسين.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَاكَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُذَكِّرَاتِ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّائِقُونَ﴾⁽³⁸⁾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁹⁾ [42].

قال الإمام ابن سمعي رحمته: «فتاهم عن شيئين: عن خلط الحق بالباطل، وكتمان الحق؛ لأن المقصود من أهل الكتب والعلم تمييز الحق وإظهار الحق؛ لينهدي بذلك المهتدون، ويرجع الضالون، وتقوم الحجّة على المعاندين؛ لأن الله فصل آياته، ولوضح بيناته؛ ليميز الحق من الباطل، وليستبين سبيل المجرمين»⁽⁴⁰⁾.

قال قتادة بن دعامة السدوسي رحمته: «يا أحو! إن الرجل إذا ابتدع بدعة يجب أن تذكر حتى تحذر»⁽⁴¹⁾.

وقال عباد بن عباد المهلب رحمته: «أتيت شعبة وحماد بن زيد فكلمناه أن يمسك عن أبان بن أبي عيَّاش، قال: فلقينهم بعد ذلك فقال: ما أراني يسعني السكوت عنه»⁽⁴²⁾.

وقال حماد بن زيد رحمته: «كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عيَّاش لسنة ولأهل بيته، فضمن أن يفعل، ثم

(38) «تيسير الكريم الرحمن» (ص51).

(39) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاده أهل السنة» (256).

(40) رواه أبو جعفر القبلي في «الصُفَاء الكبير» (39/1)، والذهبي في «ميراث الاعتدال» (10/1-11). وذكره ابن الجوزي في مقامة كتابه «لصفاء والمنزوكين» (6/1) بلطف. وكان شعبة يقول: لا يسعني أن أكف عن نوري.

اجتمعنا في جنازة فتأدى من بعيد: يا أبا إسماعيل إنني قد رجعت عن ذلك، لا يحل الكف عنه لأن الأمر دين»⁽⁴³⁾.

انظر - رحمك الله - إلى قول شعبة الإمام: «لا يحل الكف عنه»، وانظر بماذا علل الكلام فيه: قال: «لأن الأمر دين»، فلا يغرنك متشدد ولا متحذلق ولا متكلف يفرق بين جرح الرواة، وبين الكلام في المبتدعة؛ لأن الأمر يتعلق بمصلحة الدين، وهو متحقق في الجميع، فتنبه.

وقال محمد بن بندار السبائك رحمته: «قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليستد علي أن أقول فلان ضعيف، فلان كذاب، قال أحمد: إذا سكّئت أنت، وسكّئت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم»⁽⁴⁴⁾.

وقال الإمام المروزي رحمته: «سمعت أبا عبد الله وذكر الحسن بن حي؛ فقال: لا نرضى مذهبه، وسفيان أحب إلينا، وقد كان ابن حي قد عن الجماعة، وكان يرى السيف، وقال: قد هتن الناس بسكوته وورعه، وقال: لقد ذكر رجلاً فتلطم فم نفسه، وقال: ما أردت أن أذكره»⁽⁴⁵⁾.

فانظر - يا رعاك الله - كيف جعل الإمام المبجل أحمد بن حنبل سكوت العالم الورع الحسن بن صالح بن حي

(41) رواه أبو جعفر القبلي في «الصُفَاء الكبير» (39/1)، ولحاظ أبو نعيم الأصبهاني في «السند المستخرج على صحيح مسلم» (55/1-56). ورواه في «حلية الأولياء». أيضاً (150/7)، والذهبي في «ميراث الاعتدال» (11/1).

(42) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الرأوي وأدب السامع» رقم (1677)، وذكره ابن الجوزي في مقامة «لصفاء والمنزوكين» (6/1). ورواه أبو الحسين الفراء في «طبقات الحنابلة» (278/2).

(43) رواه أبو الحسين الفراء في «طبقات الحنابلة» (142/1).

عن أهل البدع أو عن الرواة المجروحين
فتنة للناس، وهذا من فقهه وبعد نظره،
ونفاذ بصره.

وقال المروزي رحمه الله: «قلت لأبي
عبد الله: ترى الرجل يشتغل بالصوم
والصلاة ويسكت عن الكلام عن أهل
البدع ما يتكلم، فكلح في وجهه، قال:
إذا هو صلي وصام، واعتزل الناس أليس
هو لنفسه؟ قلت: بلى، قال: فإذا تكلم له
ولغيره، يتكلم أفضل» (44).

قال الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله:
«فإذا كان هذا حال السلف الصالح:
فإنني - إن شاء الله تعالى - لا أدع الكلام
في عيب أهل البدع، والطمع عليهم، ولا
أدع الكلام فيمن خرج عن طريقة أهل
السنة والجماعة» (45).

سئل العلامة صالح الفوزان - حفظه
الله -: هل عدم الرد على أهل الباطل،
وكتمان باطلهم، والدفاع عنهم، يعتبر
من الفش للمسلمين؟

فأجاب - حفظه المولى -: «هذا من
أكبر الفش للمسلمين؛ السكوت عن أهل
البدع وعدم بيان بدعهم، هذا من الفش
للمسلمين، فإذا انضاف إلى هذا أنه
يعدحهم ويثني عليهم، فهذا أشد وأنكر
والعياذ بالله، فالواجب من عنده علم
أن يبين البدع والمحدثات، وينهي عنها
ويحذر منها، ولا يسكت؛ فإن السكوت
هذا من الكتمان: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا
أَرْسَلْنَا مِنْ آيَاتِنَا وَالْهُدَى مِنْ بَدِ مَا بَيْنَكَ
لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ
الْمَلَائِكَةُ﴾ [التكوير: 159]، لا يجوز
للمسلم الذي عنده علم أن يسكت عن
البدع والمخالفات، ولا يبينها للناس؛ لأنه

(44) «طبقات لحنا لله للمراء، 3/400»

(45) «كشف الأوهام والافتاس عن تشبه بعض
الأغنياء من الناس» (ص37).

إذا سكّحت احتجّ الناس به، وقالوا لو كان
هذا محرماً أو ممنوعاً ما سكّحت العالم
الفلاني وهو يراه» (46).

وسئل العلامة زيد المدخلي - حفظه
الله -: هل من منهج السلف السكوت على
دعاة أهل البدع مراعاة لبعض المصالح،
وكذلك السكوت عن تبديع المبتدع
والتحذير منه مراعاة للمصلحة؟

فأجاب بقوله: «ليس من منهج
السلف السكوت عن أهل البدع الداعين
إليها مراعاة لبعض المصالح؛ وذلك
لأن انتشار البدع في المجتمعات يفسد
أهلها، ولا شك أن درة المفسد أولى
من جلب المصالح، كما لا يحوز السكوت
عن المبتدع بذكر ما فيه؛ لأن السكوت
عنه يسبب أضرارا على المجتمع، فلا
بد من ذكر بدعته، ولا بد من التحذير،
وكل ذلك عند القدرة على البيان حساً
ومعنى، وفي الحديث الصحيح: «مَنْ
رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ
لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» (47)،
وانتشار البدع والسكوت عن الدعاة
إليها ترك للمنكر بدون تغيير، وذلك
غير جائز في شريعة الإسلام التي جاء
بها البشير النذير، والسمراج المنير،
تنزيل من حكيم خبير» (48).

وقال العلامة ربيع بن هادي المدخلي
- حفظه الله -: «فإذا جرّح العالم الناقد
مَنْ يستحق الجرح ببذعة، وحذر من
بدعته، فهذا من أهل العدل والنصح
للإسلام والمسلمين وليس بظالم، فهو

(46) «مصرع من مآذ صوتية مسموعة منشور في
شبكة سحاب الشلفية».

(47) أخرجه مسلم (49).

(48) «الأجوبة الأثرية عن المسائل المنهجية السؤال
الثامن والثلاثون (ص104)».

مؤد للواجب؛ فإن سكّحت عن يستحق
الجرح والتحذير منه؛ فإنه يكون
خائناً، غاشاً لدين الله والمسلمين، فإن
ذهب ذاهباً إلى أبعد عن السكوت، من
الدّبّ والمحاماة عن البدع وأهلها، فقد
أهلك نفسه، وجرّ مَنْ يسمّع له إلى هوة
سحيقة، وأمعن بهم في نصر الباطل،
ورد الحق، وهذه من خصائص وأخلاق
اليهود، الذين يصدّون عن سبيل الله
وهم يعلمون» (49).

فالواجب كما قال شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله: «بيان ما بعث الله به
رسله، وأنزل به كتبه، وتبليغ ما جاءت
به الرسل عن الله، والوفاء بميثاق الله
الذي أخذ على العلماء، فيجب أن يعلم
ما جاءت به الرسل، ويؤمن به، ويؤلفه،
ويدعو إليه، ويجاهد عليه، ويزن جميع
ما خاض الناس فيه من أقوال وأعمال
في الأصول والفروع، الباطنة والظاهرة
بكتاب الله، وسنة رسوله، غير متبعين
لهوى؛ من عادة، أو مذهب، أو طريقة،
أو رئاسة، أو سلف، ولا متبعين لظن؛ من
حديث ضعيف، أو قياس فاسد - سواء
كان قياس شمول، أو قياس تمثيل - أو
تقليد لمن لا يحب اتباع قوله وعمله؛ فإن
الله ذم في كتابه الذين يتبعون الظن وما
تهوى الأنفس، ويتركون اتباع ما جاءهم
من ربهم من الهدى» (50).

والحمد لله الذي بنعمته تتم
الصالحات.



(49) «المحجة البيضاء في حجابة لسنة لفرء من
زلأت أهل الأخطاء وزيف أهل الأهواء» (ص31).

(50) «مجموع المتلوي» (12/467-468).

رحمة النبي
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

■ نور الدين أوشلي

١١٨٥ - الجبر الثاني

لقد وصف الله تعالى نبيه محمدا ﷺ بأنه رحيم بالمؤمنين، فقال سبحانه: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة المؤمن: ١٧٨]، ووصف رسالته بأنها رحمة لجميع الخلق، فقال جل جلاله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٧]، قال عبد الله ابن عباس رضي الله عنه: «مَنْ تَبِعَهُ كَانَ لَهُ رَحْمَةٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ عُوِيَ مِمَّا كَانَ يُبْتَغَى سَائِرُ الْأُمَمِ مِنَ الْخُسْفِ وَالْمَسْخِ وَالْقَذْفِ»^(١).

وكان من أسمائه. عليه الصلاة والسلام. نبي الرحمة، فمن
أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يُسمي
لنا نفسه أسماء، فقال: «أنا مُحَمَّدٌ، وأحمدُ، والمُقفي، والحاشِرُ،
ونبي التوبة، ونبي الرحمة» (2).

وقال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ اللَّهِ مُبَشِّرٌ لِقَوْمٍ مُّسْلِمِينَ﴾ (٣).

هَشَمَت رَحْمَتُهُ ﷺ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرَ الْمُسْلِمِينَ، الرُّجَالَ
وَالنِّسَاءَ، الْكِبَارَ وَالصُّغَارَ، الْإِنْسَانَ وَالْحَيَوَانَ، وَحَتَّى الْجَمَادَاتِ،
كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

فَامْنُوا بِنَبِيِّي لَا أَبَاكُمْ

ذِي خَاتَمٍ صَاغَهُ الرَّحْمَنُ مَخْتُومَ

رَأْفٌ رَحِيمٌ بِأَهْلِ الْبَيْتِ يَرْحَمُهُمْ

مُقَرَّبٌ عِنْدَ ذِي الْكَرْسِيِّ مَرْحُومٌ⁽⁴⁾

(1) والمعجم الكبير: (23/12).

(2) مسلم (2355).

(3) خُرجه الحاكم في «المستدرک» (35/1). وصححه الألبانی «المصححة» (490).

(4) طسان العرب، مادة: (رؤف)

وهذه صُورٌ من رحمته
 ﷺ بالخلق، هي غيَضٌ
 من فيض وشعرة من
 ظهر جمل، وذرة من
 رمال الصحراء تدلُّ على
 علو كعبه وعظم خلقه
 وسنمو منزلته ﷺ.

رحمته ﷺ بعموم أُمَّته

فمن تمام رحمته ﷺ بأُمَّته أنه
 نهاهم عن أعمال لو عملوها لكان في
 ذلك مشقة لهم، ولو فرضت عليهم لما
 أطاقوها؛ فإنَّ النبي ﷺ كان يُواصلُ
 صومه ولا يفطر اليومين والثلاثة، فأراد
 أصحابه فعل ذلك فتهاهم شفقة عليهم
 ورحمة بهم؛ فمن عائشة رضي الله عنها قالت:
 نفي رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة
 لهم؛ فقالوا: إنك تواصل، قال: «إني
 لست كهيئتكم؛ إني يُطعمني ربي
 ويسقيني»⁽⁵⁾.

وعنها أيضا رضي الله عنها أن رسول الله
 ﷺ خرج ذات ليلة من جوف الليل
 فصلّى في المسجد، فصلّى رجال
 بصلاته، فأصبح الناس فتحدّثوا
 فاجتمع أكثرُ منهم فصلّوا معه، فأصبح
 الناس فتحدّثوا فكثّر أهل المسجد من
 الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ
 فصلّوا بصلاته، فلما كانت الليلة
 الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى
 خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر
 أقبل على الناس فتشهد ثم قال: «أما
 بعد؛ فإنه لم يخف عليّ مكانكم لكني
 خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا
 عنها»⁽⁶⁾.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول
 الله ﷺ أنه قال: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ
 أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَاكِ مَعَ كُلِّ
 صَلَاةٍ»⁽⁷⁾.



رحمته ﷺ بالصغار

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «مَا
 رَأَيْتُ أَحَدًا أَرْحَمَ بِالْعِيَالِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ، كَانَ ابْنُهُ إِبْرَاهِيمَ مُسْتَرْضَعًا لَهُ فِي
 عَوَالِي الْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَنْطَلِقُ وَنَحْنُ مَعَهُ
 فَيَدْخُلُ الْبَيْتَ وَإِنَّهُ لَيُدْخِنُ، وَكَانَ ظَنَرُهُ
 قَتِينًا⁽⁸⁾، فَيَأْخُذُهُ فَيَقْبَلُهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ»⁽⁹⁾.

قال النووي رحمه الله: «فيه بيان كريم
 خلقه ﷺ ورحمته للعيال والضعفاء»⁽¹⁰⁾.
 وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي
 ﷺ قال: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا
 أُرِيدُ إِطْلَاقَهَا فَاسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ
 فَاتَّجَوَّزُ فِي صَلَاتِي مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ
 وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ»⁽¹¹⁾.

وفي رواية للبخاري (708): قال
 أنس رضي الله عنه: «وَأِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ
 الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ مَخَافَةَ أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ».

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في
 «الفتح» (202/2): «وفيه شفقة النبي
 ﷺ على أصحابه، ومراعاة أحوال
 الكبير منهم والصغير».

إحساس مرهف، وقلب مُفعَم
 بالرأفة والشفقة، يدخل الصلاة بنية
 ثم يغيّر هذه النية بمجرّد سماعه لهذا
 البكاء الذي يصدر من الصبي.



(8) قال النووي بحسب «مَا لَطَنَ مُكْسِرُ الطَّاءِ
 مهموزة، هي المَرْصُعة ولد غيرها وروحها طنر
 لديك ترصيع... فلفظة الطنر تقع على الذكر
 والأنثى، شرح مسلم» (76/15).

والقبن هو الحداد.

(9) رواه مسلم (2316).

(10) شرح صحيح مسلم» (75/15).

(11) البخاري (709) ومسلم (470).

(5) البخاري (1964) ومسلم (1105).

(6) البخاري (924)، ومسلم (761).

(7) البخاري (887) واللفظ له، ومسلم (252).

رحمته ﷺ بالشباب

وعن أبي سليمان مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: «أتينا رسول الله ﷺ ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ رحيماً رقيقاً⁽¹²⁾ فظن أننا قد اشتقنا أهلنا، فسالنا عن تركنا من أهلنا فأخبرناهم فقال: «ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم؛ فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أخذكم ثم ليؤمكم أكبركم» متفق عليه⁽¹³⁾.

فالتبى ﷺ في هذا الحديث جمع بين حُسنيين: بين التوجيه والإرشاد وبين مراعاة الحاجات النفسية للشباب حيث سألهم عن أحوالهم وعن أهلهم؛ وفي هذا مزيد تعرف عليهم وتقرب وإزالة حواجز.



رحمته ﷺ بالأعمال والخدم

قال أبو مسعود البصري رضي الله عنه: «كنت أضرب غلاماً لي بالسوط، فسمعت صوتاً من خلفي: «اعلم، أبا مسعود»، فلم أفهم الصوت من الغضب، قال: فلما دنا مني، إذا هو رسول الله ﷺ فإذا هو يقول: «اعلم أبا مسعود، اعلم أبا مسعود»، قال: فالتقيت السوط من يدي، فقال: «اعلم أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام». قال: فقلت: لا أضرب مملوكاً بعده أبداً⁽¹⁴⁾.



(12) وفي رواية البخاري «رفيقاً».

(13) البخاري (631)، ومسلم (674).

(14) أخرجه مسلم (1659).

رحمته ﷺ بالبهائم

فمن سهل بن الحنظلية رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مر ببعير قد لصق ظهره ببطنه فقال: «اتقوا الله في هذه البهائم المعجمة، فاركبوها صالحة، وكلوها صالحة»⁽¹⁵⁾.

قال الشيخ الألباني رحمته الله: «تنبيه: قوله: (كلوها) قيدوها بضم الكاف من الأكل، وعليه جرى المنلوي في شرح هذه الكلمة، فإذا صححت الرواية بذلك فلا كلام، وإلا فالأقرب عندي أنها (كلوها) بكسر الكاف، و(كلوها) من وكل يكل كل أي: اتركوها، هذا هو المتبادر من سياق الحديث، ويؤيده حديث «اركبوا هذه الثواب سائمة وايتدعوها سائمة ولا تتخذوها كراسي»⁽¹⁶⁾.

وكذلك الطيور لم تفتها رحمة المصطفى عليه الصلاة والسلام، فمن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فأنطلق لحاجته فرأينا حُمرة (أي طائراً) معها فرخان فأخذنا فرخيهما، فجاءت الحُمرة فجعلت تفرش (أي ترفرف) فجاء النبي ﷺ فقال: «من فجع هذه بولدها؟ ردوا ولدها إليها»، ورأى قرية نمل قد حرقناها فقال: «من حرق هذه؟ فقلنا: نحن، فقال: «إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار»⁽¹⁷⁾.

ومن تأثر المسلمين بتوجيهات نبيهم ﷺ وإرشاداته في هذا الباب: ما رواه وهب بن كيسان رضي الله عنه أن ابن عمر رضي الله عنهما رأى راعي غنم في مكان قبيح.

(15) رواه أبو داود (1659)، وصححه الألباني «السلسلة الصحيحة» (23).

(16) «السلسلة الصحيحة» (163).

(17) رواه أبو داود (2675).

وقد رأى ابن عمر مكاناً أمثل منه فقال رضي الله عنه: «ويحك يا راعي! حولها، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل راع مسؤول عن رعيته»⁽¹⁸⁾.

وكذلك ما رواه معاوية بن قرة رضي الله عنه قال: «كان لأبي الدرداء رضي الله عنه جمل يقال له (دمون)، فإذا كانوا استماروه منه قال: لا تحملوا عليه إلا كذا وكذا؛ فإنه لا يطيق أكثر من ذلك، فلما حضرته الوفاة قال: «يا دمون لا تخصمني غداً عند ربي؛ فإنني لم أكن أحمل عليك إلا ما تطيق»⁽¹⁹⁾.



(18) أخرجه أحمد (5869).

(19) «السلسلة الصحيحة» (69/1).

شمول رحمته للكفار والمشركين

ومن دلائل رحمته ﷺ بالخلق: أنها تعدت إلى عتاة الكفار ونعاة الشرك الذين آذوه ﷺ في دينه وأهله ونفسه، وردوا دعوته، وطعنوا في صدقه وحسن سعيابه.

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «قالت قريش للنبي ﷺ، ادع لنا ربك أن يجعل لنا الصفا ذهباً فؤمن بك، قال: «وَتَفْعَلُونَ؟» قالوا: نعم، مدعاً، فأتاه جبريل فقال: إن ربك يقرأ عليك السلام، ويقول: «إِنْ شِئْتَ أَصْبَحَ لَهُمُ الصِّفَا ذَهَبًا، فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ عَذَّبْنَاهُ عَذَابًا لَا أَغْدِيهِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، وَإِنْ شِئْتَ فَتَحَتْ لَهُمْ بَابُ التَّوْبَةِ وَالرَّحْمَةِ»، قال: «بَلْ بَابُ التَّوْبَةِ وَالرَّحْمَةِ» (20).

فلما خبر ﷺ بئان أن ينزل عليهم العذاب أو يفتح لهم أبواب الرحمة، قدم الرحمة.

فلم يكن النبي منتصراً لنفسه، مسارعاً إلى الاقتصاد منهم، ليشفى غيظ صدره، بل احتمل ذلك منهم.

فهذه بعض الجوانب النيرة من سيرته العطرة ﷺ تدل على كريم خلقه وعظم رأفته ورحمته بالخلق.

وأعلم أنه كلما اتسع علم الرجل بالله تعالى وبدينه ونبيه ﷺ اتسعت رحمته؛ فتجد الصعابة - رضوان الله عليهم - أرحم الأمة بعد نبيها، قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [التوبة: 29].

(20) أخرجه أحمد في «المسند» (2166)، وصححه لأباني رحمته في «السلسلة الصحيحة» (3388).

ونجد أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو أرحم الأمة بالأمة؛ حيث جمع الله له بين العلم والرحمة.

ومما يجدر التنبيه له هو أن الرحمة الحقيقية تقتضي الحزم لا الإهمال، قال ابن القيم رحمته: «إن الرحمة صفة تقتضي إيصال المنافع والمصالح إلى العبد وإن كرهتها نفسه وشقت عليه، فهذه الرحمة الحقيقية، فأرحم الناس من شق عليك في إيصال مصالحك ودفع المضار عنك، فمن رحمة الأب بولده أن يكرهه على التأديب بالعلم والعمل، ويشق عليه بالضرب وغيره ويمنعه شهواته التي تعود بضرره، ومتى أهمل ذلك من ولده كان لقلته رحمته به وإن ظن أنه يرحمه ويرفقه ويربحه، فهذه رحمة مقرونة بحمل...» (21).

ويدل على ذلك قول إبراهيم النخعي رحمته: «كانوا يضربوننا ونحن صغار على الشهادة والعهد» (22).

فحري بكل مسلم أن يتصف بالرحمة اقتداءً بنبيه ﷺ، ورجاء أن يجازيه الله بمثل صنيعه الذي يفعله؛ فالراحمون يرحمهم الرحمن.

وحري بمن هذا نبيه ﷺ أن يستشعر حبه ويكابده الشوق إلى لقائه وورود حوضه، ولا سبيل لذلك إلا بلزوم سنته، وتعظيم أمره، وألا يقدم عليه بشراً كائناتاً من كان، محبةً واتباعاً. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(21) «إغاثة اللهاة» (172/2)، 175، منصرف.

(22) رواه البخاري (2509).

والأعاصير والعواصف والفيضانات التي من
آيات الله العظيمة الدالة على عظمته وقوته
وجبروته وكبريائه، فينبغي للعاقل أن يحفظ
عندها، ويقتدي بها بتيسيرته، ويحذر المنهكة

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

حكم الزلزال وفوائده، عليها تكون مودعة

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

والله اعلم بما نريد.

فهمي ذلك

الزوال

حكم وفوائد

عمر الحاج سمعود

1. بيان عظمة الله عز وجل وقدرته وأنه على كل شيء قدير وفعل لما يريد، ولو واسع علمه وكمال قدرته لا يمتنع عليه أمر ولا يعجزه شيء، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الشورى: 26]، ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [البقرة: 255]، وروى البخاري (4628) عن جابر رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿قُلْ هُوَ الْغَايُزُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال رسول الله ﷺ: أَعُوذُ بِوَجْهِكَ، قال: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: أَعُوذُ بِوَجْهِكَ، ﴿أَوْ يَلْسَنُكُمْ لِسَانًا وَيُزَيِّقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: 65] قال رسول الله ﷺ: هَذَا أَهْوَنُ أَوْ هَذَا أَيْسَرُ.

وله ﷺ في خلقه وحكمه وقضائه وبلائه الحكمة البالغة والحجة الدامغة، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحج: 22]، وكل ذلك دليل على أنه هو وحده الفعال لما يريد المدبر لخلق كيف يشاء، وأن كل ما في المملكة الإلهية طوع قدرته وتحت مشيئته، وأنه ليس شيء يستقل وحده بالفعل إلا الله ⁽¹⁾.



2. التخويف من عذاب الله والتحذير من شؤم مخالفة أمره، قال تعالى: ﴿وَمَا رُسُلٌ إِلَّا أَنْبَاءُ إِلَّا تَخَوِّفُ﴾ [الحج: 21]، أخرج الطبري في «تفسيره»

(1) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (1280/2).

(638/14) عن قتادة رضي الله عنه أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يُخَوِّفُ النَّاسَ بِمَا شَاءَ مِنْ آيَاتِهِ لَعَلَّهُمْ يَغْتَنِبُونَ أَوْ يَذْكُرُونَ أَوْ يَرْجِعُونَ. ذَكَرَ لَنَا أَنَّ الْكُوفَةَ رَجَفَتْ عَلَى عَهْدِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَبَّكُمْ يَسْتَعْتِبُكُمْ فَأَعْتَبُوهُ». استعْتَبَكُمْ: طلب منكم أن تَعْتَبُوهُ، أي أن تَرْضَوْهُ وتُزِيلُوا عَنِّيهِ وَغَضَبَهُ عَلَيْكُمْ، ويكون ذلك بالتوبة والاستغفار.

ويخوف الله ﷻ عباده بكسوف الشمس وخسوف القمر، كما يخوفهم بالنار وعذابها وبالعقوبات التي أنزلها بالكفار والمجرمين، «والتخويف يتضمن الأمر بطاعته، والنهي عن معصيته» ⁽²⁾، ولهذا أرشد أصحابه رضي الله عنهم إلى الذكر والصلاة والصدقة والاستغفار درءًا للعقاب الذي قد ينزل.

فمن أبي موسى قال: خَسَفَتْ الشَّمْسُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ قَرَعًا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ فَقَامَ يُصَلِّي بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ مَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاةٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَاهْرَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَتَعَاتِهِ وَاسْتَغْفِرُوا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (1059) ومسلم (912).

قال شيخ الإسلام رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (169/35): «هَذَا أَنَّ مِنْ حِكْمَةِ ذَلِكَ تَخْوِيفَ الْعِبَادِ كَمَا يَكُونُ تَخْوِيفُهُمْ فِي سَائِرِ الْآيَاتِ كَالرَّيَّاحِ

(2) «النوادر لابن تيمية» (793/2).

الشديدة والزلازل والجذب والأمطار المتواترة، ونحو ذلك من الأسباب التي قد تكون عذابًا، كما عَذَّبَ اللَّهُ أُمَّمًا بِالرَّيْحِ وَالصَّيْحَةِ وَالطُّوفَانِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَكُلًّا أَحَدًا بِذُنُوبِهِمْ فَهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَحَدَهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَقْنَا﴾ [التكوير: 40]. وقد قال: ﴿وَالْيَا نَادُوا الْفَاقَةَ مَبِيعَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا رُسُلٌ إِلَّا أَنْبَاءُ إِلَّا تَخَوِّفُ﴾ [الحج: 21]، وإخباره بأنه يخوف عباده بذلك يبين أنه قد يكون سببًا لعذاب ينزل كالرياح العاصفة الشديدة».

وهذا يكون إذا عصوه وخالفوا أمره، قال ابن بطال رحمته الله في شرح البخاري (26/3): «والتخويف والوعيد بهذه الآيات إنما يكون عند المجاهرة بالمعاصي والإعلان بها».

وقال رحمته الله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ هَاقَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَلُهَا﴾ [الحج: 26]، وقال عن أهل النار: ﴿هُمْ مِنْ قَوْفِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَخَافُونَ﴾ [الزمر: 16]، قال ابن تيمية في «منهاج السنة» (299/5): «فَخَوْفُ الْعِبَادِ مُطْلَقًا، وَأَمْرُهُمْ بِتَقْوَاهُ لئلا ينزل المخوف، وأرسل الرُّسُلَ مبشرين ومنذرين، والإنذار هو الإعلام بما يخاف منه، وقد وجدت المخوفات في الدنيا، وعاقب الله على الذنوب أممًا كثيرة كما قصه في كتابه، وكما شوهد من الآيات».

وروى البخاري (3206) ومسلم

ينسبه إلى الطبيعة وغضبها، روى البخاري (846) ومسلم (71) عن رسول الله ﷺ أن الله تعالى قال: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ».

والزَّلْزَالُ يكون تطهيراً للمؤمنين، وتكفيراً لسيئاتهم ورفعاً لدرجاتهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَنُلَوِّنَكُم بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٧﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [البقرة: 156-158]، وروى أحمد (19678) وأبو داود (4278) وصححه الألباني في «الصحيحة» (959) أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ، إِنَّمَا عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الْقَتْلُ وَالْبَلَابُ وَالزَّلَازِلُ»، كما يكون انتقاماً من الكافرين المعاندين، فقد أغرق الله قومَ نوحٍ عليه السلام، وأرسل الرياح العقيم على قوم عاد وأخذت قومَ ثمود الرُّجْفَةَ. وهي الزَّلْزَالُ الشديد الذي ترحف منه الأرض وتضطرب اضطراباً شديداً، وقلب قري قوم لوط؛ فجعل عاليها سافلها وأمطر عليهم حجارة من سجيل، وأغرق فرعون وقومه في البحر، وخسف بقارون وداره الأرض، وأهلك القرون من بعد نوح بأنواع من العقوبات جزاءً وفاقاً، ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِمْ فَنَسْفَكْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَتْ

اللَّهُ يَظْلِمُهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة: 159].

4. اتَّخَذَ الشُّهَدَاءُ، فمن مات من أهل التَّوْحِيدِ تحت الهدم، ولم يكن في معصية الله (3) نال منزلتهم، وكانت خاتمته حسنة وعاقبته حميدة، روى البخاري (653) ومسلم (1914) أن رسول الله ﷺ قال: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ الْمَطْمُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْفَرِيقُ وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فهو لا ومنهم الذي يموت في الزَّلْزَالِ وينهدم عليه بيته، لهم منزلة الشهيد الذي يقتل في جهاد الكفار، ويمطون مثل أجره، لكن لا تجري عليهم أحكامه النُّبُوَّةِ، بل يُسَلُّونَ وَيُكْفَنُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ (4).

5. الاعتبارُ بما أصاب الناس من عقوبات والأتعاط بما حل بهم من مثلات، فيحذرُ المعترفُ أن يفجأه الزَّلْزَالُ وهو في غمرته ساء وفي سكرته عمه، ويخاف من ذنبه، ولا يطمئن إلى نفسه ولا يأمن مكر ربه، وبخاصة مع ترك الواجبات وإفتراف السيئات وفشو الموبقات، قال ﷺ: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٦٠﴾﴾، وقال: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٦١﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلِبِهِمْ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴿١٦٢﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: 160-163]، وروى البخاري (3346) ومسلم (2880) أن زينب

(3) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (293/24).
(4) انظر شرح مسلم للنووي (164/2)، «الغني» لابن قدامة (399/2).

بنت خُشٍّ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قالت: خرج رسول الله ﷺ يوماً فزعاً مُحَمَّراً وَجْهَهُ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ هَذِهِ أَهْزَتْ فَتَحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوحُ وَمَأْجُوحٌ مِثْلُ هَذِهِ»، وَخَلَقَ بِأَصْبَعِهِ الْإِبْهَامِ وَالْأَشْيَ ثَلِيهَا، فَالَتِ؛ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَهْلِكُ وَهَيْنَا الصَّالِحُونَ؟! قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ».

إِنْ هَتَمًا مِنَ النَّاسِ تَصِيبُهُمْ زَلَزَلٌ شَدِيدَةٌ وَلَا يَتَوَبُّونَ، وَتَحُلُّ بِهِمْ قَوَارِعُ أَلِيمَةٌ وَلَا يَتَوَبُّونَ، بَلْ يَصْرُوفُونَ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَتَنَلُولِ الْمَسْكِرَاتِ وَالْمَخْذِرَاتِ وَالتَّبَرُّجِ وَالْعُرْيِ وَالْمَجَاهِرَةِ بِالْمُوبِقَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ ﴿١٦٤﴾ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [البقرة: 164-165].

ومن الاعتبار أن لا يفتر الإنسان بقوته وماله وداره، وهو يرى الموتى والجرحى والبيوت المهتمة والقصور الخاوية على عروشها والمدن المدكوكة عن آخرها، ﴿كَانَ لَمْ تَقْنِ بِالْأَمْسِ﴾ [البقرة: 166]، وقد كانت عامرة زاهرة، فصارت عبرة للمعتبرين، ﴿فَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا تَارِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبْنَوعُ مَعْلَقٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ ﴿١٦٧﴾ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُوا لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَلَمَّا نَهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿١٦٨﴾﴾ [البقرة: 167-168].

في سنة (1425هـ) الموافق لسنة (2004م) وقع زلزال عظيم في أندونيسيا تحت البحر، قوته (9 درجات بمقياس ريختر)، فَتَنَجَ عَنْهُ أَمْوَاجٌ كَالْجِبَالِ وَتَحَوَّلَتْ فِي دَقَائِقٍ مَعْدُودَةٍ إِلَى

طوفان بحري - أسموه بـ «تسونامي»⁽⁵⁾ .
على طول سواحل اليابسة المطلّة على المحيط الهندي، ووصل طول موجته إلى (35 متراً)، دمر بإذن الله سواحل ومدننا بأكملها وخلف أكثر من (230000 قتيل) ومئات الآلاف من المفقودين والمشرّدين، وأغرق المناطق الساحلية، وترك مشاهد مرعبة ومناظر موحشة.

وفي سنة (1432 هـ) الموافق لسنة (2011 م) أرسل الله ﷻ زلزالاً عنيفاً مدمراً في المحيط الهادي بقوة (8,9 درجات)، ضرب سواحل اليابان وأحدث أمواجاً عاتية - تسونامي - دمرت بإذن ربها العباد والبلاد، وكانت نتيجة ذلك أكثر من (15 ألف قتيل) وما يقارب (3000 جريح) وأكثر من (16000 مفقود)، وأغلقت مصانع ومطارات ومحطات للطاقة النووية.

إن الذي فعل هذا هو الله الفعال لما يريد، ولا يستطيع أهل الأرض - بما لديهم من علم وقوة وتطور - أن يردّوا أمره أو يفرّوا من قدره، بل يتبيّن لهم أنه هو القويّ العزيز، وأنهم هم الفقراء الضعفاء، قال ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أُنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحج: 26].

فليعتبر العاقل بهذا الخطب الجسيم، وليحذر أخذ الربّ العليّ العظيم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدُّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَعَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [٨٢] ﴿[الحج: ٢٦]﴾ وروى البخاري (3380) ومسلم (2980) عن عبد الله ابن عمر أنه قال: مرّنا مع رسول الله

(5) تسونامي كلمة يابانية، «تسو» الكبير، «نامي» لوج، يعني مجموعة من الأمواج الكبيرة العاتية.

ﷺ عَلَى الْحَجَرِ⁽⁶⁾ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ». وفي رواية: لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين - إلا أن تكونوا بأكين خذراً أن يصيبكم مثل ما أصابهم ثم زجر فأسرع حتى خلفها، زجر أي ناهته وساقها سَوْقاً شديداً، حتى خلفها أي جاوز الديار.

فتهى ﷺ عن الدّخول إلى ديار الكفار التي دمرها الله ﷻ وأهلك أهلها - إلا إذا كان الدّاخل باكياً خائفاً - خذراً من أن يصيب الدّاخل مثل ما أصابهم من العقاب والنكال.

قال ابن رجب في «فتح الباري» (433/2 - 434): «هذا الحديث نصّ في المنع من الدّخول على مواضع العذاب إلا على أكمل حالات الخشوع والاعتبار، وهو البكاء من خشية الله وخوف عقابه الذي نزل بمن كان في تلك البقعة، وأن الدّخول على غير هذا الوجه يخشى منه إصابة العذاب الذي أصابهم، وفي هذا تحذير من الفعلة عن تدبّر الآيات، فمن رأى ما حلّ بالعصاة ولم يتنبّه بذلك من غفلته، ولم يتفكّر في حالهم ويعتبر بهم، فليحذر من حلول العقوبة به، فإنها إنما حلت بالعصاة لغفلتهم عن التدبّر وإهمالهم اليقظة والتذكّر».

وفي الحديث معرفة «خطأ هؤلاء الجهال الذين يذهبون إلى ديار ثمود للتفرّج والتشّوه ويبقون فيها أياماً ينظرون آثارهم القديمة، فإن ذلك معصية للرّسول ﷺ ومخالفة لهديه وسنته، فإنه لما مرّ بهذه الثّيار أسرع وقّع رأسه حتى جاوز الوادي»⁽⁷⁾.



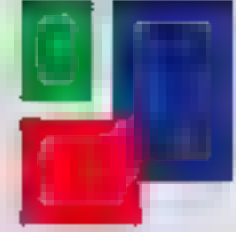
(6) المحصر: ديار ثمود الكائنة بين المدينة والشّام.

(7) مشرح رياض الصّالحين لابن عثيمين (578/4).

6. تذكر زلزال يوم القيامة وقوّته وهولها، فيحدث ذلك للعبد ذكراً وخوفاً وإنابة وحذراً واستعداداً، قال ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمْ إِذْ رَزَلَتْ السَّاعَةُ شَوْفٌ عَظِيمٌ﴾^(١) يوم ترونها تذهل كلّ مرضعة عما أرضعت وتضع كلّ ذات حمل حملها وترى الناس سكرى وما هم بسكرى ولكنّ عذاب الله شديدٌ^(٢) ﴿[الحج: ٢٦]﴾. فزلزلة الساعة أمر كبير شأنه، جليل خطبه، وهذا هو علة الأمر بتقوى الرّبّ ﷻ، وقال: ﴿إِنَّا زَلَّلْنَا الْأَرْضَ زَلْزَالاً﴾^(٣) وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا^(٤) وَقَالَ^(٥) الْإِنْسَانُ مَا لَهَا^(٦) يَوْمَذِ يُخْبِثُ أَخْبَارُهَا^(٧) ﴿١﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا^(٨)﴾، تحدث بما عمل الناس على ظهرها من خير أو شرّ، وتنطق عليهم بالحق، ولا يغيّب عنها شيء بإذن ربّها.

فالواجب على العبد أن يجعل ذلك اليوم نصب عينيه، ويعدّ له عدته، ﴿يَوْمَذِ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾^(٩) فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ^(١٠) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ^(١١) ﴿[الحج: ٢٦]﴾. كما يحب عليه أن يسارع إلى التوبة ويبادر بالأعمال الصّالحة، قبل أن يحال بينه وبينها بفتنة أو عذاب أو مرض أو موت ﴿وَأَيُّسُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾^(١٢) وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(١٣) ﴿[الحج: ٢٦]﴾.

وفقنا الله لفعل الخيرات وأعاننا على ترك المنكرات، إنه سميع قريب مجيب الدّعوات.



في حكم البناء الفوضوي

صفة العدوان والغصب عنه.

أما المضطر اضطراراً قائماً بالفعل لا متوقفاً ولا متوقفاً، الذي يخشى على نفسه تضييع مصالحه الضرورية وليس له وسيلة يدفع بها ضرورته إلا بارتكاب المحرم، فإن الضرورة الملجئة من أسباب الترخيص في حدود مقدار ما يدفع الضرورة، ويسقط عنه الإثم في حق الله تعالى بالنسبة لأحكام الآخرة رفعاً للخروج عنه، فإن الحق بفعله أضراراً بالغير نتيجة غصبه لرمه تعويضاً؛ لأن الضرورة لا تسقط حق الآخرين في أحكام الدنيا، ولا تجعل المضطر في حل منها رفعاً للخروج عنهم أيضاً.

هذا، وشأن القائم بالحكم والولاية العامة الابتعاد عن الحيف والجور، وإقامة العدل بين الناس بإعطاء كل ذي حق حقه وما يستحقه، فلا يميل به هو ولا تجرفه شهوة أو دنيا، وقد أخبر رسول الله ﷺ عن حب الله تعالى للمقسطين وكرامتهم عنده سبحانه، فقال ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَوْ»⁽²⁾، وقال ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ...»⁽³⁾، والعلم عند الله تعالى.

(2) أخرجه مسلم (1827)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(3) أخرجه البخاري (6806)، ومسلم (1031)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

■ السؤال:

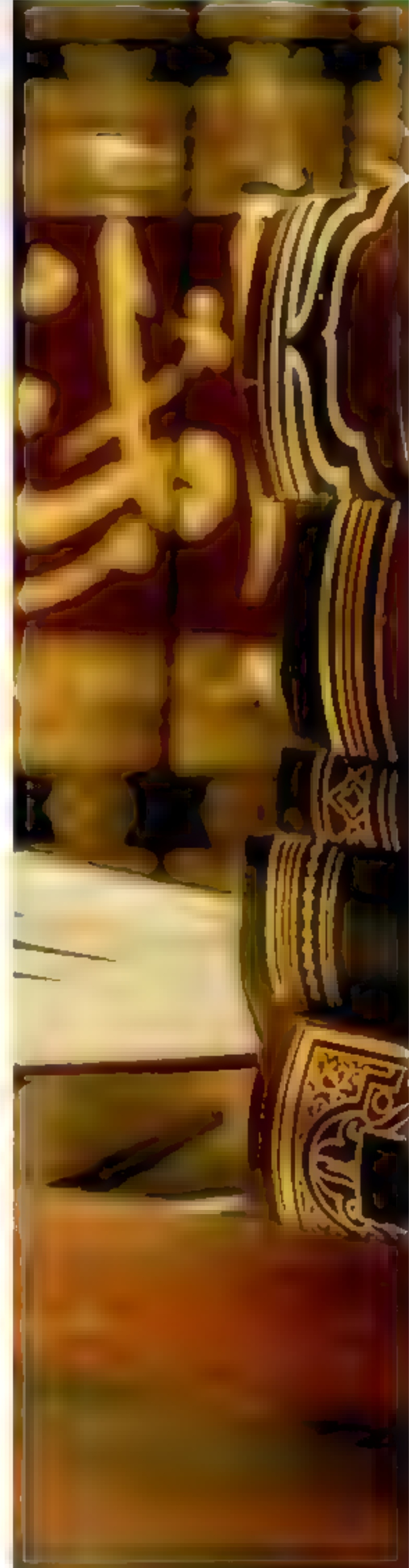
لا يخفى عليكم، أزمة السكن التي تمر بها البلاد، فما حكم بناء سكن فوضوي في أرض هي ملك للدولة بالنسبة للمضطر؟ وبارك الله فيكم.

■ الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالأصل في الاستيلاء على مال الغير علانية بغير وجه حق على سبيل المجاهرة بعد غصبا، والغصب ظلم واعتداء على مال الغير سواء أكان شخصا طبيعيا أو اعتباريا معنويا. كالدولة ومؤسساتها والمنشآت وغيرها، والغصب محرم في الجملة وهو معدود من الباطل المشمول بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾⁽¹⁾، وقوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مَسْلَمٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ»⁽²⁾، والعدوان على مال الغير لا يكون سبيًا للملك، والواجب رد المقتصب إلى صاحبه والخروج منه، ويكفي الإذن والترخيص من الجهة العمومية المستولة في جواز الانتفاع به، وانتفاء

(1) أخرجه أحمد (20695)، وأبو يعلى في «مسنده» (1570)، من حديث حنيفة الرقاشي رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الإرواء» (1459).



في حكم تقبيل الرأس واليد

■ السؤال:

ما حكم تقبيل رأس الكبير في السن كالجد والجدة ونحوهما؟

■ الجواب:

يجوز تقبيل الرأس واليد والجبهة على وجه الاحترام والإكرام، لما ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَاهَا [أي: ابنته فاطمة رضي الله عنها] قَدْ أَقْبَلَتْ رَحَبَ بِهَا، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا فَقَبَّلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهَا فَجَاءَ بِهَا حَتَّى يُجْلِسَهَا فِي مَكَامِهِ، وَكَانَتْ إِذَا أَتَاهَا النَّبِيُّ ﷺ رَحَبَتْ بِهِ، ثُمَّ قَامَتْ إِلَيْهِ فَقَبَّلَتْهُ، وَأَنَّهُ دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَرَصِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، فَرَحَبَ، وَقَبَّلَهَا»⁽⁴⁾، وعن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: «لَمَّا قَدِمَ جَعْفَرُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، قَبَّلَ رَسُولُ ﷺ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ»⁽⁵⁾، وفي حديث أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ»⁽⁶⁾، وثبت من حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه لَمَّا تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ كَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ»⁽⁷⁾.

- (4) أخرجه البخاري في «أدب المفرد» (947)، و أبو داود (5217)، والترمذي (3872)، وحوّد سنده لأثباتي في «المشكاة» (1329/3).
(5) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (108/2) و (100/22)، ورواه أبو داود في «سننه» (777/2)، عن شعبي مرسلاً، والحديث حوّد سنده لأثباتي في «الصحيح» (335/6).
(6) أخرجه البخاري (1303).
(7) أخرجه البخاري (1241).

وقد ثبت عن السلف العدل بين أولادهم في القبل، كما ثبت عنهم تقبيل اليد، فعن عبد الرحمن بن رزين قال: «مَرَرْنَا بِالرَّبْدَةِ، فَقِيلَ لَنَا: هَاهُنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ، فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «بَايَعْتُ بِهِاتَيْنِ النَّبِيَّ ﷺ وَسَلَّمْ»، فَأَخْرَجَ كَمَا لَهُ صَخْمَةٌ كَأَنَّهَا كَفٌ بِعِيرٍ، فَقُمْنَا إِلَيْهَا فَقَبَّلْنَاهَا»⁽⁸⁾، وفي الباب أحاديث وأثار كثيرة.

هذا، وإذا كان تقبيل الرأس واليد جائزاً فلا ينبغي أن يكون على وجه الاستمرار والدوام خشية أن تعطل به سنة المصافحة الثابتة مشروعيتها بقوله وفعله ﷺ، وفعل أصحابه رضي الله عنهم، حيث إنهم «كَانُوا إِذَا تَلَاقَوْا نَصَافَحُوا، وَإِذَا قَدِمُوا مِنَ السَّفَرِ تَعَانَقُوا»⁽⁹⁾ فضلاً عن أن المصافحة سبب شرعي لتكفير ذنوب المتصافحين وتساقط خطاياهما، والحريص لا يفوت مثل هذه المصلحة الشرعية، قال ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا لَقِيَ الْمُؤْمِنَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ بِيَدِهِ فَصَافَحَهُ تَنَاضَرَتْ خَطَايَاهُمَا كَمَا يَتَنَاضَرُ وَرَقُ الشَّجَرِ»⁽¹⁰⁾.

ويجدر التنبيه على مسألتين:

الأولى: حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتعلق بتقبيل اليد أن النبي ﷺ قال: «مَهْ، إِنَّمَا يَفْعَلُ هَذَا الْأَعَاجِمُ بِمَلُوكِهِمَا،

- (8) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (973)، والأثر حسن لأثباتي في صحيح الأدب المفرد (747).
(9) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (97)، من حديث أسد بن مالك رضي الله عنه، وقال الأثباتي في «الصحيح» (303/6): «هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ».
(10) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (84/1)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (473/6)، من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه الأثباتي في «الصحيح» (2692).

وَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ، إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ»⁽¹¹⁾، فهذا الحديث موضوع، لا يقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة.

والثانية: لا رخصة في تقبيل الفم - كما تفعله الشيعة وغيرها - ويكره ذلك لعدم نقل هذا الفعل عن السلف الصالح، قال البغوي: «وَمَنْ قَبَّلَ فَلَا يَقْبَلُ الْفَمَ، وَلَكِنْ الْيَدَ وَالرَّأْسَ وَالْجَبْهَةَ»⁽¹²⁾، وجاء في «الأدب الشرعية» (572/2) لابن مفلح بيان وجه الكراهة بقوله: «وَيُكْرَهُ تَقْبِيلُ الْفَمِ، لِأَنَّهُ قُلٌّ أَنْ يَقَعَ كَرَامَةً»، والعلم عند الله تعالى.



- (11) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (349/6)، وأبو يعلى في «المسنَد» (23/11)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (172/5)، قال الهيثمي في «مجمع الرواليد» (212/5): «وَهُوَ يَوْسُفُ بْنُ زِيَادٍ النَّصْرِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ»، وحكم عليه بالنوصح الأثباتي في «الصحيحة» (44/2).
(12) «شرح السنة» للبغوي (293/12).



في حكم تسويد المخلوق

■ السؤال:

هل يجوز أن يقال للمخلوق سيد أو سيدي فلان؟ وهل يجوز أن يقال قرية «سيدي فلان» للتعريف فقط؟ أفيدونا بارك الله فيكم.

■ الجواب:

السيادة من السُّودد، وهو بمعنى الشرف والجاه، وعلو الشأن والمنزلة، فإذا أطلق لفظ «السيد» بمعنى المستحق للسيادة المطلقة فلا يجوز أن يوصف مخلوق بهذه السيادة كائنًا مَنْ كان؛ لأنها خاصة بالله سبحانه، فهو السيد الكامل السُّودد الذي له الأمر كله، مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ، قال ﷺ: «السُّيْدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»⁽¹³⁾، أما غيره فيوصف

(13) أخرجه أبو داود (4806)، وأحمد (16316)، من حديث عبد الله بن الشيخير رحمته الله، وصححه لأساني في صحيح الجامع (3700).

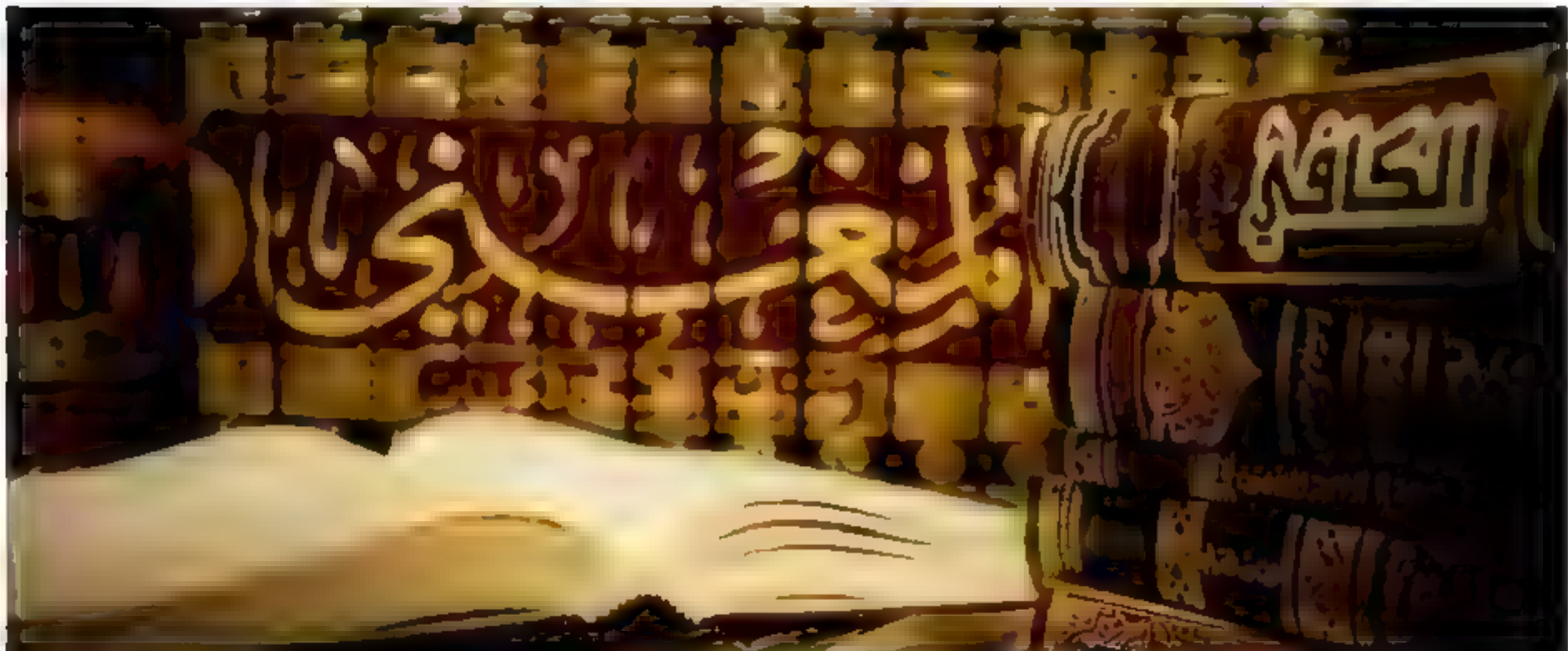
بسيادة نسبية إضافية تكون على نوع محدود من الخلائق، أي: مقيدة بمكان أو أشخاص أو أقوام، وتجوز أيضًا إذا ما ورد اللفظ مجردًا من الألف واللام (أل) أو قصد بها مجرد الاسم، أو كان مضافًا، ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا﴾ [النساء: 25]، أي: زوجها لدى الباب، وقوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدٌ وَلَدَ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁴⁾، وقوله ﷺ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعَمَ رَبِّكَ، وَصُيِّ رَبُّكَ، وَلَيَقُلْ:

(14) أخرجه مسلم (2278)، من حديث أبي هريرة رحمته الله.

سَيِّدِي وَمَوْلَايَ»⁽¹⁵⁾، وكذلك إذا تجرّد اللفظ من الألف واللام فيجوز ذلك فيقال: هو سيّد، بشرط أن يكون معناها صحيحًا، أي: أن يكون الموجه إليه الخطاب صاحب سيادة أو أهلًا لها، فإن كان فاسقًا أو زنديقًا أو كافرًا فلا يجوز أن يُعَظَّم بلفظ أو فعل، ولو كان أعلى مرتبة وشأنًا ومنزلة؛ لأن من أدله الله وأخزاه لا يُعَظَّم ويدل عليه قوله ﷺ: «لَا تَقُولُوا لِلْمَنَافِقِ: سَيِّدٌ، فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ سَيِّدًا فَقَدْ اسْخَطَظْتُمْ رَبَّكُمْ»⁽¹⁶⁾. وقال الله تعالى: ﴿حَتَّى يُمِطُوا الصَّخِرَةَ عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [النمل: 19]، ويجوز أيضًا إذا ما كان اللفظ لا يقصد به السيادة والإكرام، وإنما يُطلق مجرد اسم فردي أو عائلي أو اسم مدينة أو قرية أو منطقة لخلو احتمال المحذور فيه، والعلم عند الله تعالى.



(15) أخرجه البخاري (2552) ومسلم (2249) من حديث أبي هريرة رحمته الله.
(16) أخرجه أبو داود (4977)، والبخاري في «الأدب المفرد» (760)، وأحمد في «مسنده» (22939)، من حديث بريدة بن الحصيب رحمته الله، وصححه لأساني في «صحيح لجامع» (7405).



في أدب تقديم الأكابر في السن

■ السؤال:

هل بعد إلقاء السلام على الحاضرين يبتدئ المسلم في المصافحة بالأيمن أم بالأيسر؟

■ الجواب:

تطهر النصوص الحديثية الواردة في باب الآداب تدل على أن وصف السن معتبر في التقديم في وجوه الإكرام والآداب لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرني جبريل أن أقدم الأكابر»⁽¹⁷⁾، أي: أمرني عن الله تعالى بأن أقدم الأكبر في السن، وهو على الحقيقة، أما الكبر الممنوي كالكبر في العلم فهو على المجاز، والحقيقة مقدمة على المجاز، ويدل عليه حديث القسامة في أن عبد الرحمن ابن سهل ذهب ليتكلم قبل صاحبيه وكان أصغر القوم، فقال له رسول الله ﷺ: «كبر»⁽¹⁸⁾، يريد الكبر في السن⁽¹⁹⁾، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يستنّ وعنده رجالان فأوجي إليه:

(17) أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (934)، وأخرجه أحمد في «مسنده» (6191)، ولبهقي في «السنن الكبرى» (40/1)، بلفظ: «أمرني جبريل أن أكبر»، والحديث صحيحه الألباني في «الصحيح»: (74/4).
(18) أخرجه البخاري (3173)، ومسلم في «صحيحه» (1669)، من حديث سهل بن أبي حنمة رضي الله عنه.

(19) قال النووي في «شرح مسلم» (146/11): «وقوله: الكبر في السن، معناه: يريد الكبر في السن، والكبر منصوب بإصمار يريد وبحوها».

أن كبر: أعط السؤالك الأكبر»⁽²⁰⁾.

فإذا ثبت منصوصاً تقديم ذي السن في الكلام والسؤالك فيطرد ذلك في جميع وجوه الإكرام، بما في ذلك المصافحة إلا ما استثناء الدليل، كإمامة الصلاة فإنه يقدم فيها أقرؤهم لكتاب الله، لقوله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا»⁽²¹⁾، وفي أدب الإسقاء يبتدئ الساقى باليمنى، ولو لم يكن بكبير القوم لقوله ﷺ: «الأيمنُ فالأيمن»⁽²²⁾، وفي رواية: «الأيمنون الأيمنون، ألا فيمنوا»⁽²³⁾.

قال المناوي رحمته الله في معرض شرح حديث: «أمرني جبريل أن أكبر»: «وفيه

(20) أخرجه أبو داود في «سننه» (50)، والحديث حسنه ابن حجر في «فتح الباري» (357/1)، وصححه الألباني في «الصحيح»: (76/4).
(21) أخرجه مسلم (673)، وأبو داود (582)، والترمذي (235)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(22) أخرجه البخاري (2352)، ومسلم (2029)، من حديث انس رضي الله عنه.

(23) أخرجه البخاري (2571)، ومسلم (2029)، لأنه ذكر في الثالثة أيضاً «الأيمنون». كلاهما من حديث انس رضي الله عنه.

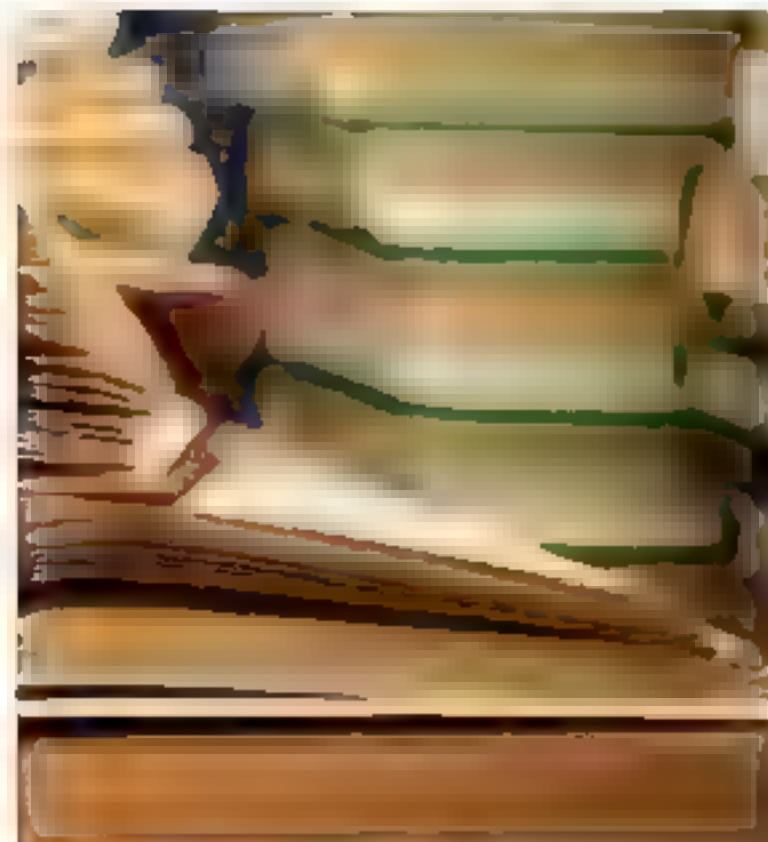
أن السن من الأوصاف التي يقدم بها، فيستدل به في أبواب كثيرة من الفقه سيما في مورد النص وهو الإرفاق بالسؤالك ثم يطرد في جميع وجوه الإكرام، كركوب وأكل وشرب وانتعال وطيب ومحلته ما إذا لم يعارض فضيلة السن أرجح منها، والأقدم الأرجح كإمامة الصلاة والإمامة العظمى وولاية النكاح وإعطاء الأيمن في الشرب، ولا منافاة بين ذلك والحديث؛ لأنه لم يدل على أن السن يقدم به على كل شيء بل إنه شيء يحصل به التقديم»⁽²⁴⁾.

قلت: ويقدم عموم تقديم الأكابر لكثرة أفرادها في حسن المعاملة والإكرام، ولا ينال في العمل بعموم اليمن في مورد النص، وفي المصافحة إذا تقارب المسلم عليهم في السن، أو لم يظهر له الكبير في المجلس، أو كان الكبير عن يمينه، ونحو ذلك.

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين وسلم تسليماً.



(24) هيص الضهير (193/2).



من أعلام المحدثين في الأندلس:

ابن خلفون

محمد بن إسماعيل، الأندلسي، الأونبي

د. رضا بوشامة

أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية بالجزائر

اعتنى ابن خلفون بالحديث وعلومه،
حتى أتقن صناعته.

قال ابن الزبير: «اعتنى بالرواية
والنقل اعتناء تاماً، وعكف على ذلك
عمره، وكان حافظاً للأسانيد، عارفاً
بالرجال»⁽²⁾.

وقال ابن عبد الملك المراكشي: «كان
من متقني صناعة الحديث، متقدماً في
معرفة روايته وتمييز طبقاتهم وأحوالهم»⁽³⁾.

وقد وقفت في كتب تراجم
الأندلسيين على عشرين شيخاً من
شيوخه؛ أبرزهم أبو بكر بن الجدة،
وأبو عبد الله بن زرقون، قال الرعيني:
«ومعتمده في الرواية عن الحافظ أبي
بكر ابن الجدة، والقاضي أبي عبد الله
ابن زرقون، وعنهما يُسند في تواليه،
ولم أر له غيرهما، وكفى بهما»⁽⁴⁾.

زحرت بلاد الأندلس على مر عصور
وجود المسلمين فيها بعدد من العلماء
الذين اختصوا بمعرفة الحديث وعلومه
وخدمة السنة والدفاع عنها.
ومن هؤلاء الأعلام الذين ذاع صيتهم
وانتفع بعلومهم أهل الحديث في المشرق
والمغرب: المحدث الشهير ابن خلفون.

وهو أبو عبد الله وأبو بكر محمد بن
إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن ابن
مروان بن خلعون، الأزدي، الأندلسي،
الأونبي⁽¹⁾، نزيل إشبيلية؛ المولود بأونبة
في أول سنة خمس وخمسين وخمسمائة.

(1) بفتح الهمزة وواو ساكنة ونون مفتوحة وياء
بوحدة، «الدليل والتكملة للمراكشي» (128/6).
وقال ابن سيد الناس: «كان شيخنا أبو الفتح
لقشيري (أي ابن دقيق العيد) ممن يُعظم ابن
مسدي (أي محمد بن يوسف الأزدي) وكان به
عارفاً، وله بالحفظ واصله، وذكر لي يوماً الأونبي
يعني أبا بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون.
فقال: أبوك يقول كذا، وكان ابن مسدي يقول لنا
كذا، يعني في حركة النون من الأونسي. وقال: هي
مفتوحة أو مكسورة، فقد حزننا بينكم؟ قلت له:
كان جدِّي أبو بكر ممن رحل إلى هذا الشخص،
وسمع منه وأكثر من الرواية عنه». «أجوبة ابن
سيد الناس» (238/2). «أبو الفتح اليعمري».

(2) «السيرة» (72، 71/23).

(3) «الدليل والتكملة» (129/6، 131).

(4) «برنامج الرعيني» (ص 54).

□ تنبيه: ذكر الأستاذ الباحث عبد العزيز السائوري في ترجمته لابن خلفون شيخاً سماً «معمماً» وذكر أن ابن أبي الربيع ذكره في شيوخه، وقال: أي السائوري: «لم أقف على ترجمته»⁽⁵⁾.

قلت: وهذا وهم منه - غفر الله لنا وله - فقول ابن أبي الربيع لا يدل على ذلك، بل ذكر شيخين لابن خلفون أجازاه، أحدهما خصص له الإجازة على عادته، والآخر عممها (أي جعلها عامة في كل ما يرويه) فقال: «وأجاز له مخصصاً أبو بكر بن الجدد، ومعمماً أبو بكر النيار»⁽⁶⁾، وليس مراده بـ «معمماً» شيخاً آخر لابن خلفون، وإنما مراده الإجازة العامة، وكلام ابن أبي الربيع واضح جلي، والخطأ لا يسلم منه أحد.

وأما الرواة عنه وتلاميذه فقد وقفت على عدد لا بأس به منهم، ولم يقف الذهبي على أسماء من روى عنه إلا القليل، بل قال: «ما علمت أحداً روى عنه والشقة بعيدة؛ بلى روى عنه أبو جعفر بن الطباع، وابن مسدي، وأكثر عنه أبو بكر بن سيد⁽⁷⁾ الناس»⁽⁸⁾.

وأما الحافظ ابن الأبار فقال: «حدث، وأخذ عنه جماعة من أصحابنا... وكان أهلاً للأخذ عنه والسمع منه»⁽⁹⁾.

ووصفه العلماء بأوصاف طيبة تنبئ عن المكانة العلمية المرموقة التي تبوأها، فوصف بالحافظ الناقد البصير

(5) نظروا: من أصلام الحديث في الأندلس في القرن السابع الهجري (ص 39، ضمن مجلة دعوة الحق).

(6) «برنامج ابن أبي الربيع» (ص 260).

(7) تصحفت في «شيرة» إلى «ست».

(8) «شيرة» (71/23).

(9) «تكملة» (141/2).

بالحديث وعلومه، المتقن لرواياته، الفقيه القاضي، اجتمعت فيه خلال كريمة ﷺ، وقد استفاد ثناء الناس عليه كما قال ابن عبد الملك المراكشي، وإليك بعض أقوالهم فيه:

قال ابن الزبير (ت 628هـ): «اعتنى بالرواية والنقل اعتناء تاماً، وعكف على ذلك عمره، وكان حافظاً للأسانيد، عارفاً بالرجال»⁽¹⁰⁾.

وقال ابن الأبار (ت 658هـ): «كان بصيراً بصناعة الحديث، حافظاً لأسماء رواه متقناً»⁽¹¹⁾.

وقال الرعيني (ت 666هـ): «شيخ جليل قدره، جميل ذكره، من الحفاظ النقاد، العارفين بصناعة الحديث، القائمين بها، وهو آخر أهل الإتيان لذلك الشأن مع الصلاحية والسذاجة»⁽¹²⁾.

وقال أيضاً: «لم يترك بعده مثله في شأنه وإتقانه لصناعة الحديث، نفعه الله»⁽¹³⁾.

وقال ابن رشيد السبتي (ت 721هـ): «الحاكم... إمام صناعة الحديث وعلم الرجال في وقته»⁽¹⁴⁾.

وقال ابن عبد الملك المراكشي (ت 743هـ): «وكان من متقني صناعة الحديث، متقدماً في معرفة رواه وتمييز طبقاتهم وأحوالهم، معروفاً بالصدق والدين المتين والجري على سنن السلف الصالح، وطأة أكتاف، وتواضعاً وأتباعاً للسنة، وتخلقاً بما يستحسن من سير فضلاء المحدثين»⁽¹⁵⁾.

(10) «شيرة» (32، 71، 72).

(11) «تكملة» (141/2).

(12) «برنامج الرعيني» (ص 54)، ولعل مراده بالسذاجة عدم الاهتمام بآمر دنياه، والله أعلم.

(13) «برنامج الرعيني» (ص 55).

(14) «هل المية» (210/2).

(15) «الدليل والتكملة» (129/6).

ووصفه الإمام الذهبي (ت 748هـ): «به الحافظ المتقن العلامة»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «الإمام المجود»⁽¹⁷⁾.

وذكره فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وقال: «الحافظ... من أبناء الثمانين، وأولي الإسناد والمعرفة»⁽¹⁸⁾.

وذكره السخاوي (ت 902هـ) في قائمة الأئمة الذين تكلموا في جرح الرواة وتعديلهم⁽¹⁹⁾.

وكانت أكثر مصنفات ابن خلفون في الحديث وعلومه خاصة علم الرجال، قال ابن الأبار: «له تاليف مفيدة»⁽²⁰⁾، وقال ابن عبد الملك المراكشي: «ومصنفاته في الحديث وعلومه والفقه كثيرة ومفيدة»⁽²¹⁾، ولم يصلنا من مصنفاته إلا كتابان:

فصنف في علم المصطلح كتاباً مختصراً سماً «التقريب في علوم الحديث وشروطه وصفة رواه»⁽²²⁾، وذكره ابن الأبار باسم: «كتاب في علوم الحديث وصفات نقلته»⁽²³⁾، والرعيني باسم: «كتاب علوم الحديث وشروطه وصفة رواه، في سفر»⁽²⁴⁾.

وذكره غيرهم باسم كتاب في علوم الحديث، كالذهبي، والصفي⁽²⁵⁾.

ومما قال فيه أبو أمية إسماعيل ابن

(16) «شيرة» (71/23).

(17) «تذكرة الحفاظ» (1400/4).

(18) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص 222، ضمن أربع رسائل في علوم الحديث).

(19) انظر: «الإعلان بالتوبيخ» (ص 350).

(20) «تكملة» (141/2)، وانظر: «شجرة تنوره» (181/1).

(21) «الدليل والتكملة» (129/6).

(22) «الدليل والتكملة» (130/6).

(23) «تكملة» (141/2).

(24) «برنامج الرعيني» (ص 54).

(25) «سير أصلام السلا» (71/23)، «الوابع بالوفيات» (218/2).

سعد السعدي بن عفير يصفه ويثني عليه:
يا ابن إسماعيل قرت بك عينا خلقون
بك أخيا ذكره الخالق من بعد المنون
جئت بالتقريب نهجاً للطريق المستبين
بصغير الحخم يعني عن عريضات المتنون
وكانت له عناية فائقة بـ «موطأ»
الإمام مالك، و«الصحيحين» وبعض
كتب السنن.

فمما ألفه عن «الموطأ»:

1 - «أسماء شيوخ مالك بن أنس
المخرج حديثهم في الموطأ».
وقد حققت الكتاب وطبع في مجلد
بمكتبة أضواء السلف بالرياض في
مجلد، ذكر فيه (126) شيخاً ممن
روى عنهم مالك في «الموطأ»، بذكر
شيوخهم والرواة عنهم، وأقوال أهل
العلم في الثناء عليهم وبيان مراتبهم من
حيث الجرح والتعديل، وبعض التماذج
من مرويات مالك عنهم.

2 - «أغاليط يحيى بن يحيى
الأندلسي في موطأ مالك روايته عنه».
ذكره ابن عبد الملك المراكشي، وهو
في كراسة⁽²⁶⁾.

3 - «تلخيص أحاديث الموطأ
مسنداً ومرسلها وموقوفها ومنقطعها
على أبواب الموطأ».

ذكره بهذا الاسم الرعيني، وقال:
«في سفر»⁽²⁷⁾، وسماه المراكشي:
«مختصر الموطأ، مجلد»⁽²⁸⁾.

وهذا الكتاب ذكره المصنف نفسه
في مقدمة كتاب «أسماء شيوخ مالك»،
واستخرج أسماء شيوخ مالك من هذا
المختصر، فقال كما في مقدمته: «رَحِمَنَا
اللَّهُ وَأَيَّاكُمْ فَإِنِّي ذَكَرْتُ فِي كِتَابِي هَذَا
(26) - لدبل ولتكملة، 6/129.
(27) - برنامج لرعيني، ص 54.
(28) - لدبل ولتكملة، 6/129.

أسماء شيوخ مالك بن أنس الذين
روى عنهم الآثار المذكورة في كتاب
التلخيص المستخرجة من موطأ مالك
بن أنس - رواية يحيى بن يحيى الليثي
القرطبي⁽²⁹⁾.

مسند حديث مالك بن أنس، ذكره
الرعي، والمراكشي وهو في مجلد⁽³⁰⁾.
وأما ما يتعلق بمصنفاته عن
«الصحيحين» أو أحدهما فله:

1 - «التعريف بأسماء أصحاب النبي
عليه السلام المخرج حديثهم في كتاب الجامع
للبخاري والمسند الصحيح لمسلم ابن
الحجاج».

ذكره الرعي، وقال: في سفر⁽³¹⁾،
وذكره أيضاً المراكشي وقال: «التعريف
بأسماء الصحابة المخرج حديثهم في
الصحيح، مجلد»⁽³²⁾.

2 - «المعلم بأسماء شيوخ البخاري
ومسلم».

ذكره بهذا الاسم الرعي، وقال:
«في سفرين»⁽³³⁾، والمراكشي، وقال:
«مجلد»⁽³⁴⁾، وقال الحافظ ابن حجر:
«المعلم برجال البخاري ومسلم»⁽³⁵⁾،
وسماه أيضاً: «رجال الشيخين»⁽³⁶⁾.

وسماه ابن الأبار والذهبي
والصفدي: «المفهم في شيوخ البخاري
ومسلم»⁽³⁷⁾.

وتصحف اسمه عند ابن مخلوف

(29) انظر: «أسماء شيوخ مالك» (ص 87)
(30) «برنامج الرعي» (ص 54)، «الدبل والتكملة»،
(130/6).

(31) «برنامج الرعي» (ص 54).

(32) «الدبل والتكملة»، (130/6).

(33) «برنامج الرعي» (ص 54).

(34) «الدبل والتكملة» (130/6).

(35) «تهذيب التهذيب» (1/269).

(36) «تهذيب التهذيب» (3/6).

(37) انظر: «التكملة» (2/141)، «الشيرة» (23/71).

«الويع» (2/118).

إلى: «المفهم في شرح البخاري
ومسلم»⁽³⁸⁾.

وهذا من الكتب التي وجدت ولم تفقد
من تراث هذا الإمام، وقد طبع في مجلد.
«رفع التماري في أسماء من تكلم

فيه من رجال البخاري».

ذكره المصنف نفسه في كتاب
«أسماء شيوخ مالك»، ففي ترجمة
الإمام الزهري ذكر طبقات الرواة عنه،
وذكر في الطبقة الثالثة ابن أخيه محمد،
وقال: «ومن العلماء من جعل في هذه
الطبقة محمد بن عبد الله بن مسلم،
وهو ابن أخي الزهري، وقد أخرج له
البخاري وغيره، وقد ذكرته في كتاب
«رفع التماري في أسماء من تكلم فيه من
رجال البخاري»»⁽³⁹⁾.

وله كتب ذكر فيها شيوخ الترمذي
وأبي داود والنسائي، ومن أكبر كتبه في
الرجال كتابه: «المنتقى في أسماء الأئمة
المرضيين والنقات المحدثين والرواة
المشتهرين من التابعين فمن بعدهم
رحمة الله عليهم أجمعين».

كذا سماه الرعي، وقال: «في أربعة
أسفار»⁽⁴⁰⁾، والتجبي، وقال: «قرأت
صدراً منه بحاضرة تونس كلاًها الله
تعالى، على الشيخ الجليل الحبيب
الأصيل أبي إسحاق إبراهيم بن الشيخ
الفقيه القاضي أبي الوليد محمد ابن
الشيخ الفقيه القاضي أبي القاسم أحمد
بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن خلف
ابن إبراهيم بن أبي عيسى القرطبي ثم
الإشبيلي ابن الحاج رحمه الله تعالى،

(38) «شجرة النور الزكية» (1/181).

(39) انظر: «أسماء شيوخ مالك» (ص 198)، وهو

في مجلد كما في «برنامج لرعيني» (ص 55).

و«الدبل والتكملة» (6/130).

(40) «برنامج الرعي» (ص 54).

وتناولت جميعه من يده في نسختي منه التي بخط يد مصنفها، وهي ثلاثة أسفار كبار وسفر رابع صغير، وحدثنا بها عنه رحمه الله تعالى إجازة، وإجازته منه ثابتة في السفر الصغير المذكور.

وهذا الديوان أحد التالوين المفيدة في بابه، وقد وقفت عليه قاضي القضاة الإمام المتقن تقي الدين أبا الفتح ابن دقيق العيد. رحمه الله تعالى. فاستحسنه وكتبه من عندي وبالله التوفيق⁽⁴¹⁾.

وذكره بهذا الاسم أيضاً ابن رُشيد إلا أن عنده: «المشهورين» بدل «المشتهرين»، ووصفه بأنه مصنف كبير، فقال: «وقد وقفت على إجازة أبي عبد الله بن خلفون له⁽⁴²⁾ في آخر سفر من مصنفه الكبير الذي سماه «المنتقى في أسماء الأئمة المرضيين والثقات المحدثين والرواة المشهورين من التابعين فمن بعدهم رحمه الله عليهم أجمعين»، والتصحیح عليها بخطه، نصها: قرأ جملة من هذا السفر ومما قبله من الأسفار على مؤلفه الفقيه الحافظ أبي بكر ابن خلفون رحمته الله؛ عبد الله ابن محمد بن أحمد بن محمد التَّجِيبِي ابن الحاج، وابنه محمد يسمع، وناولهما جميع الديوان، وأذن لهما أن يحدثا به عنه وبجميع تواليفه وبمجموعاته وبكل ما روى إذناً عاماً على الشرط في ذلك، وذلك في جامع ولبة كلاًهما الله، عقب شعبان المكرم عام خمسة وثلاثين وستمائة، وكذلك أجاز جميع تواليفه لجماعة بني الحاج التَّجِيبِيين الذين منهم أحمد ويحيى وإبراهيم

(41) «برنامج التَّجِيبِي» (ص 259، 260).

(42) يعني عبد الله بن محمد بن الحاج أبا محمد لتجيبى، وتقدم ذكره.

بن محمد بن أحمد بن محمد المذكور أولاً، ولعبد الواحد وعباس ومحمد وفق الله جميعهم، وكتب الشيخ تحته ما نصه: المكتوب فوقه صحيح، قاله ابن خلفون⁽⁴³⁾.

وقال المراكشي: «المنتقى في الرجال التابعين فمن بعدهم، خمسة مجلدات ضخمة»⁽⁴⁴⁾.

وهذا الكتاب ينقل منه عدد من الأئمة، كابن رُشيد⁽⁴⁵⁾، والتَّجِيبِي⁽⁴⁶⁾، والزركشي⁽⁴⁷⁾، ومغلطاي في كتابه «إكمال تهذيب الكمال، والحافظ ابن حجر باسم كتاب «الثقات» وإنما يعنون به هذا الكتاب، والله أعلم⁽⁴⁸⁾.

ولابن خلفون غير ما ذكر من الكتب، ومن خلال ما تقدم وما ورد في ترجمته تظهر عنايته الدقيقة بعلم الرجال خاصة فيما يتعلق بـ«الموطأ» و«الصحيحين» ورجالهم، وينبئ عن مكانة كلامه في توثيق الرواة وتجريحهم وبيان مراتبهم وطبقاتهم، وقد استفاد منه كثير ممن أتى بعده من علماء الحديث والتَّراجم.

وبعد أن قضى أبو عبد الله ابن خلفون حياة مليئة بالعلم والتعليم، توفي ببلده أوثنية بعد أن كفَّ بصره في

(43) «ملء العيبة» (143/2).

(44) «الدليل والتكملة» (130/6).

(45) انظر: «السنن الأبي» (ص 153).

(46) انظر: «استفاد الرُّحطة والاغتراه» (ص 262).

(47) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي» (1/408، 498)، (3/369، 384).

(48) انظر: «تفصيل المنفعة» (ص 54، 62، 136، 146، 138....)، «تهذيب التهذيب» (1/409)،

(2/387)، (4/114، 344، 358)، (5/82،

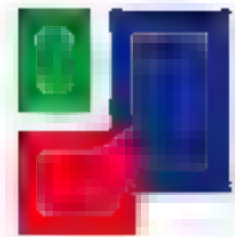
140، 270، 289، 334)، (6/31، 72،

134، 197)، (7/327)، وغيرها.

آخر عمره، نفعه الله وذخر له أجر كريمته⁽⁴⁹⁾، وهو ابن إحدى وثمانين سنة، وكانت وفاته سنة ست وثلاثين وستمائة، لم يختلف في ذلك، إلا أنه اختلف في اليوم والشهر الذي توفي فيه، رحمه الله رحمة واسعة.

(49) ذكر ذلك الرعيني في «برنامج» (ص 55)، والمراكشي في «الدليل والتكملة» (131/6).





جزء في

بين العزة الناجية من النار

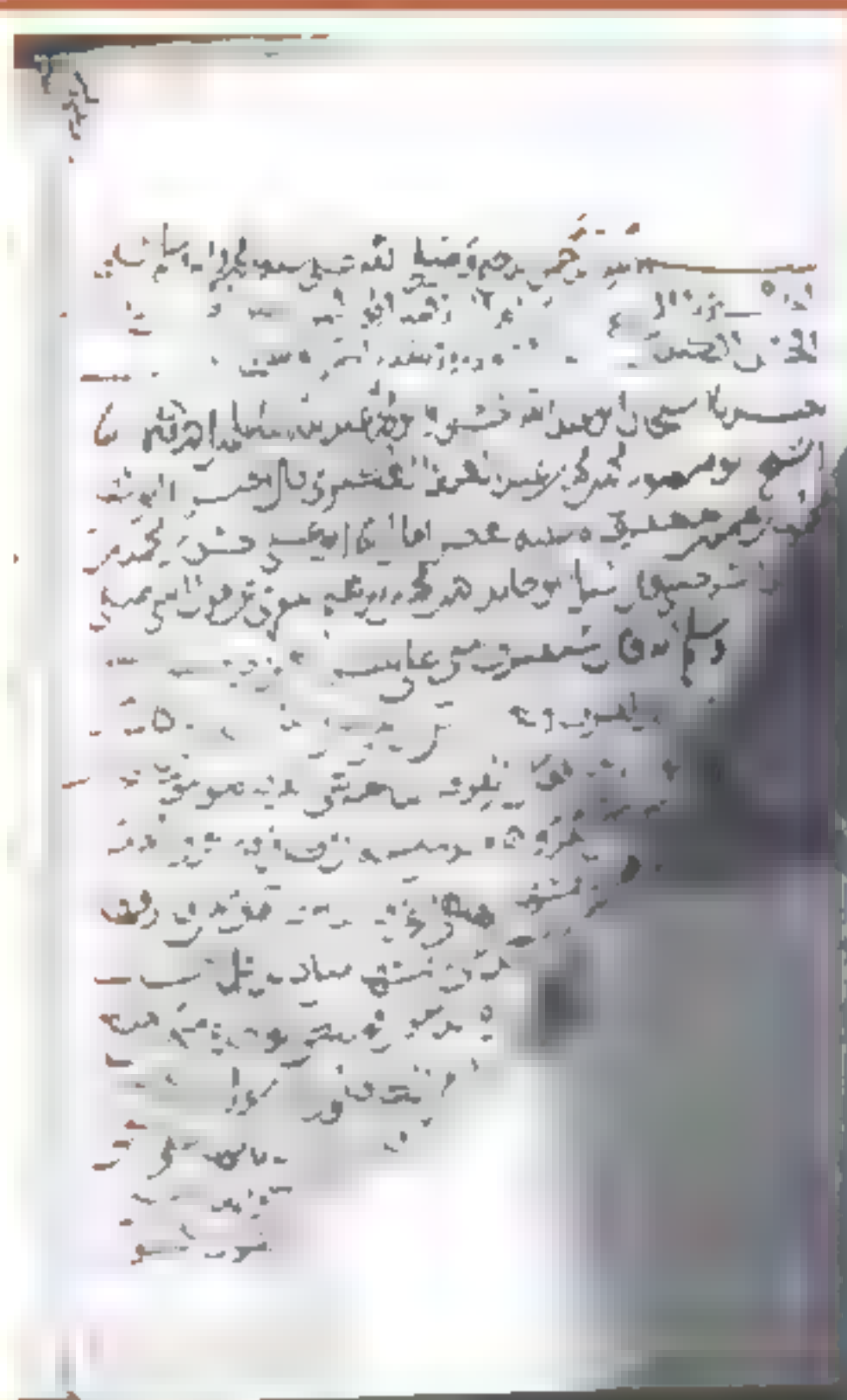
بسم الله الرحمن الرحيم

على سائر الخائبات المتألمين

أبي حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم المصري

توفي سنة 364هـ

إن علماء الحديث، أعلامهم مشهورة، ومآثرهم منتورة، فهم الطائفة المنصورة؛ إذ هم ورثة النبي ﷺ، إليه ينتسبون، وبه يقتدون، وإلى سنته يستندون، حفظ الله تعالى بهم الدين، ينضون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ويرغمون المبتدعين. مناقبهم أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تحصر، سئل إمام أهل السنة أحمد بن حنبل عن قوله ﷺ: «لا يزال ناس من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»، فقال: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم»، ذكره الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (2)، وعلق عليه فقال: «وفي مثل هذا قيل: من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحق، فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أن الطائفة المنصورة التي يرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة، هم أصحاب الحديث، ومن أحق بهذا التأويل، من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين، بسنن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله أجمعين».



في هذا السياق، تأتي هذه الدرة النفيسة، والرسالة الأنيسة، في بيان قدر أهل الحديث، ومعرفة منازلهم ومراتبهم، وبيان أنهم هم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة؛ فقد ساق مُصنّفها الأدلة من المنقول والمعقول على صحة ذلك، وأنهم هم أولى بهذه التسمية والصفة من جميع الفرق والطوائف.



ومُصنّفها هو أحمد بن محمد ابن إبراهيم، أبو حامد النيسابوري الواعظ المقرئ، المتوفى سنة (364هـ)، قال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (224/8): «رجل فاضل عالم، ذكره الحاكم، فقال: كان يُعطي كل نوع من أنواع العلوم حقّه، وكتب الحديث الكثير، ولم يحدث تورّعاً، ولزم مسجده ثلاثين سنة، وكانت شمائله تشبه شمائل السلف.

سمع عبد الله بن شيرويه، وأحمد ابن إبراهيم بن عبد الله، وابن خزيمة، ولسراج.

وله مصنّفات تدل على كماله؛ وتوفي في شوال، وله ست وسبعون سنة، ولم يحدث قط.



وقد صحت نسبة هذا الجزء إلى مُصنّفه قطعاً، ويدل على ذلك أمور، من أهمّها:

أن الشيخ العلامة المسند أبا اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي المتوفى سنة (613هـ) رواها عنه بسنده المتّصل. والكندي هذا،

ترجم له الذهبي في «السيرة» (34/22) ترجمة حافلة، قال فيه: «الشيخ، الإمام، العلامة، المفتي، شيخ الحنفية، وشيخ العربية، وشيخ القراءات، ومُسند الشام، تاج الدين، أبو اليمن زيد ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن حمير الكندي، البغدادي، المقرئ، النحوي، اللغوي، الحنفي، حفظ القرآن وهو صغير مميّز، وقراء بالروايات العشر، وله عشرة أعوام، وهذا شيء ما تهيأ لأحد قبله، ثم عاش حتى انتهى إليه علو الإسناد في القراءات، والحديث.

الثاني: أنه ثبت فيه روايات وسماعات كثيرة، منها سماع على راوي هذا الجزء، وهو أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي، كما هو مثبت في طرّة المخطوط.

كما ثبتت بأخر الجزء سماعات وتوثيقات بسماع أكابر العلماء، منها:

«قرأت جميع هذا الجزء على الإمام العالم العلامة بقیة السلف، رحمة الوقت فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد ابن عبد الواحد المقدسي. فسح الله في مدته. بسماعه فيه نقلاً من الكندي بسنده يستمع جمال الدين عبد الله ابن علي بن أحمد البشريشي، وولده محمد في الثانية، وصلاح الدين محمد ابن أحمد... البعلبكي، وابنه محمد وهاطمة ابنة شمس الدين محمد بن المسمع، وأختها ست العرب في الرابعة وست الفقهاء في أول الثالثة، وأمه خديجة ابنة الفراء إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر؛ وصح وثبت في يوم السبت التاسع والعشرين من شوال سنة تسع وثمانين وستمائة بمنزل

المسمع بسفح قاسيون ظاهر دمشق، وكتب علي بن إبراهيم ابن داود بن العطار الشافعي - عفا الله عنه - حامداً لله تعالى ومُصلّياً ومُسَلِّماً، وفي هذا الجزء بيان الفرقة الناجية، وحديث أبي أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد البغدادي، وصح وثبت.

وغير ذلك من السماعات، وهي كافية في إثبات صحة نسبة الجزء إلى مؤلفه.



هذا، وقد اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على نسخة نفيسة نادرة إلا أن في أولها تأويلاً، مصدرها المكتبة الظاهرية العامرة، وهي برقم: 4560، وتقع في 13 لوحة (11. 1) ق، ضمن رسالتين، هذه أولها، والثانية: «حديث أبي أحمد عبيد الله ابن محمد بن أحمد البغدادي»؛ ونسخت بيد عبد الرحمن ابن عبد الخالق بن محمد بن هبة الله بن أبي هشام القرشي الشافعي.



وقد قمت بنسخها، وتخريج ما ورد فيها من الأحاديث، بحسب جهد المقل، والله المستعان، وعليه التكلان، والحمد لله الرحيم الرحمن.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيّدنا محمد، وآله،
وسلم تسليمًا

أخبرنا الشيخ الإمام العلامة أبو
اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن
الكندي. رحمه الله عليه. في شهر سنة
إحدى وستمائة قال: أخبرنا الشيخان
أبو عبد الله الحسين، وأبو محمد عبد
الله، ابنا علي بن أحمد قالوا: أبنا الشيخ
أبو منصور محمد بن محمد بن عبد
العزيز العكبري قال: أخبرنا أبو سهل
محمود بن عمر بن جعفر قراءة عليه
بـ«عكبرا» قال: أبنا أبو علي الحسن ابن
محمد بن الحسن السرخسي قال: سئل
أبو حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم
المصري عن قول النبي ﷺ أنه قال:
«سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ
فِرْقَةً»⁽¹⁾؛ منها فرقة ناجية من تلك
الفرق، وبعده بين أن النبي ﷺ كان من
أهل الحديث

(1) أخرجه أبو داود (4596)، والترمذي (2640)،
وبن ماجه (3991) عن أبي هريرة رضي الله عنه؛
وأولاه: «افترقت اليهود على أثنيتين
وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على أحدى
أو اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على
ثلاث وسبعين فرقة»؛ وقال الترمذي: حديث
حسن صحيح. وصححه الشيخ الألباني بشواهده
في «الصحيح» (203).

❦ فقال:

الفرقة الناجية هي الفرقة الموسومة
بأصحاب الحديث الفرق.

والدليل عليه أن كل فرقة من فرق
الأمّة تدّعي لنفسها أنها هي الفرقة
الناجية، فإن لمن فرقها
تدّعي لنفسها مثل ذلك، فلما كانت ..
هذه الدعوى فهل يكن لواحدة منها
منع ... الغافلون عن رسول الله ﷺ ...
الفرقة الناجية بأنها على الحق ...
والهالكة

يكون للحق دليل يثبت، وللباطل
دليل يمحى ويذهب، إذ غير جائز أن
يكون دليل الباطل ثابتًا قائمًا، لأنه لو
ثبت دليل الباطل، كما ثبت دليل الحق،
لاشتبه الحق والباطل، ويعير المستدلون،
وحاشا لله من أن يفعل ذلك .

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ
وَرَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾⁽²⁾
[سورة الإسراء: 1].

وقال جل ثناؤه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى
الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنعام: 118].

وقال جل وعزّ: ﴿فَأَمَّا الزُّبَيُّ فَيَدْهَبُ
جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾
[الأنعام: 17]، هذا بعد قوله جل وعزّ:
﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ﴾ [الأنعام: 117]
أي: مثل الحق والباطل.

فلما وجب ما ذكرناه وجب أن نطلب
الدليل الذي يثبت ويدل على الفرقة
الناجية، فطلبنا ذلك فوجدنا كتاب الله عزّ
وجلّ يدل على ذلك، وسنة رسول الله ﷺ
تشهد به، واتّفاق الفرق كلها تصرّح بذكره،
والأخبار المأثورة عن السلف تصحّحه،
والطبائع السليمة تتسارع إلى قبوله.

أما كتاب الله عزّ وجلّ، ودلالته عليه
بقوله ﷻ: ﴿وَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾⁽⁴⁾
فمن اتّبع هداى فلا يضلّ ولا يشقى [سورة آل عمران: 175].

قيل في تفسيره: إن من اتّبع القرآن
أجبر من الضلالة في الدنيا، والشقاء في
الآخرة⁽⁵⁾.

وقوله: ﴿وَأَعِصُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا
وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [الأنعام: 103]، وحبل الله
القرآن⁽⁶⁾.

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا
فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَلْبِغُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ
عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: 153] دينه،
والصراط المستقيم القرآن.

فالمتمسكون به هم الناجون،
والمتفرقون عنه، والمؤثرون عليه غيره،
هم الهالكون.

فأما سنة رسول الله ﷺ الشاهدة
به فقوله: «إِنِّي تَارِكٌ هَيْكُمَ مَا إِنِ
تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ
وَعَزَّ، وَسُنَّتِي»⁽⁷⁾.

وقوله رضي الله عنه: «مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي عِنْدَ
فَسَادِ أُمَّتِي فَلَهُ أَجْرُ سَبْعِينَ مِائَةً»⁽⁸⁾.

(2) هو مروي عن ابن عباس رضي الله عنه، ونسجه «تضمن
الله لس قرأ القرآن، وتبع ما فيه أن لا يضل في
الدنيا، ولا يشقى في الآخرة» بطر «تفسير
الطبري» (191/16).

(3) هو ورد في حديث في «صحيح مسلم» (2408)
عن زيد بن أرقم مرفوعًا: «كتاب الله ﷻ هو
حبل الله».

(4) أخرجه مالك في «الموطأ» (2618) بإسناد؛
وللعديد شوهد يتقوى بها، كما في «الصحيح»
(1761).

(5) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (5414) ومن
طريقه أبو يعقوب في «الحلية» (200/8) عن أبي
هريرة، لأنه قال في الأخير: «له أجر شهيد»
بدل «له أجر سبعين مائة» وقال الهيثمي في

وقوله: «لِيَذَانٌ»⁽⁶⁾ رجال يوم القيامة عن حوضي كما تذاذ غرائب الإبل» القصة، ثم قال في آخرها: «فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثُوا بِعَدَاكَ، فَأَقُولُ: سَخَقًا»⁽⁷⁾.

وسائر السُّنَنِ التي تكثر على الإحصاء، وتدل على ما ذكرناه.

وأما اتفاق الفرق كلها التي تشهد وتصرح بما ذكرناه فما اتفق عليه الفرق المختلفون كلهم على أن الفرقة الناجية هي الفرقة المتمسكة بكتاب الله عز وجل، فلم تقارقه، وتمسكت بسنة رسول الله ﷺ، فلم تخالفها.

فلما دل الكتاب، والسنة، واتفاق الأمة على أن الناجية من الفرق هي التي تمسكت بكتاب الله عز ذكره، وسنة رسوله ﷺ؛ نظرنا في أهل هذه الصفة، وطلبناهم فلم نجدهم غير أهل الحديث، وذلك أننا وجدنا الله تعالى ذكره، سمى كتابه حديثاً فقال عز ذكره: «اللَّهُ زَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابِي» [البقرة: 123].

وقال جل ذكره: «وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا» [الشورى: 1].

وقال جل ثناؤه: «أَوَّلَ هَذَا الْحَدِيثِ

«مجمع نرو شد (418/1)؛ روه الطبراني في «الأوسط»، وفيه محمد بن صالح العدوي، ولم أر من ترجمه، وبقيّة رجاله ثقات، وله شاهد عن ابن عباس عيشة بالفظ: «مائة شهيد» أخرجه ابن بشر في «الأمال» (501 و700)؛ وفيه لحسن ابن هنية الخري لدافني، قال الدهسي في «المير» (518/1)؛ هالك، وانظر «الضعيفة» (326).

(6) أي ليطردن كما في «النهاية» في غريب الحديث (172/2).

(7) أخرجه مسلم (249) عن أبي هريرة ع.

تَجِبُونَ» [البقرة: 178] وَتَصْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ» [البقرة: 178].

وقوله عز وجل: «مَنْزِلِي وَمَنْ يَكْذِبْ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ» [البقرة: 178] إلى غير ذلك من الآيات التي سمى كتاب الله فيها حديثاً. ثم ما لا خفاء على جاهل وعالم، أن سنن رسول الله ﷺ تسمى حديثاً؛ فإذا كتاب الله جل وعز هو الحديث، وسنن رسوله ﷺ هو الحديث؛ فالمتمسكون بها إذا هم أهلها، وأهلها إذا هم أهل الحديث، وهم الناجون، الذين لا يصلون في الدنيا، ولا يشقون في الآخرة، لأنهم المتبعون لهما؛ ومن أتبعهما فهو المهتدي، المفلح، الفائز، الناجي.

فَقَدْ بَانَ، وَاتَّضَحَ بما ذكرته، أن أهل الحديث هم الفرقة الناجية.

وأبضاً، فإن الله تعالى قال في صفة رسول الله ﷺ: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» [الشورى: 2] «إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» [الشورى: 1]. «وَأَتَّبِعْ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» [البقرة: 239]. وقال: «وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [البقرة: 26]. وقال: «وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَأْتِ زَكَاةُ اللَّهِ وَلَا تَتَّبِعِ أَهْوَاءَهُمْ» [البقرة: 149]. وقال: «وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ» [البقرة: 181]. وقال: «قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ» [البقرة: 255]. «إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ» [البقرة: 255]. وقال: «قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ» [البقرة: 255]. «قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي» [البقرة: 257]. وقال: «قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِي تَفْوِيٍّ إِنَّ أَتَّبِعُ إِلَّا

مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ» [البقرة: 257] «إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ» [البقرة: 257]؛ وما شابهها من الآيات التي أخبر فيها عن رسول الله ﷺ أنه أتبع ما أُوْحِيَ إليه، ولم يتكلف من تلقاء نفسه، ولم يتبع هواه ورأيه؛ وأمره بها أمراً، ونهاه عن اتباع الهوى نهياً، والهوى هو الرأي، والرأي هو الهوى، فإذا نهاه عن الهوى فقد نهاه عن الرأي.

وأما أمره باتباع الوحي والحكم به، فقد أمره باتباع الكتاب الذي يسمي حديثاً، وأمره بأن يكون من أهله.

وقد أمره إذا بان يكون من أهل الحديث، ونهاه عن أن يكون من أهل الرأي والهوى؛ فقد بَانَ وَاتَّضَحَ بما ذكرناه أن النبي ﷺ كان من أهل الحديث، بلى إنه كان سيدهم، وإمامهم؛ والمأمور بأن يتبع، ويُقْتَدَى به.

ثم أمر جل وعز الأمة قاطبة باتباعه، وطاعته، فقال: «وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» [البقرة: 192]. وقال: «وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ» [البقرة: 193]. وقال: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [البقرة: 255]. وقال: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا» [البقرة: 255].

وإذا أمر الله عز وجل أمته باتباعه، وأخذ ما يؤتيهم، والانتها عما ينهاهم، فقد أمرهم بأن يكونوا من أهل الحديث، ونهاهم عن أن يكونوا من أهل الهوى والرأي.

فإن تعلق مُتعلق لضعف عقله، وقصور علمه، بقول الله عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النحل: 105] وزعم أن الله عز وجل قد أمره أن يحكم بالرأي لقوله: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾.

فليعلم الجاهل أن الله عز وجل، لم يطلق له الحكم بما رأى من قبل نفسه، لكن أمره أن يحكم بما أراه، وما أراه الله فهو الكتاب الذي أنزله عليه، وأراه فيه أحكامه، وفرائضه؛ والكتاب الذي أنزله الله إليه هو الذي سمّاه الله حديثاً بقوله: ﴿زَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾، وبما ذكرناه من الآيات في صدر هذه المسألة، فقد أمره الله عز وجل ذكره أن يحكم بالحديث، وكان معنى قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ إذا حقق، أي ليحكم بين الناس بما أراك الله في الكتاب الذي أنزله عليك هو الذي يُسمى حديثاً؛ فكانه قال: فاحكم بين الناس بالحديث، لأنه الذي أراكه الله، ولا تخالفه إلى غيره من الهوى والرأي، فتكون من الظالمين بقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [النحل: 116].

فإن تعلق أهل كل فرقة بما ذكرناه وزعم كل واحد منهم أنه هو المتمسك بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وأنه هو المستحق النجاة لمتسكه بهما.

فيل لمن تعلق بذلك كائناً من كان: ليس قد تحققت، وتيقنت، أنك لو لم تكن متمسكاً بهما، لم تستحق النجاة؟ فإذا قال: بلى. ولا بد منه.

قيل: أفليس التمسك بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ هو السبيل إلى النجاة؟ فإذا قال: نعم!

قيل: أو ليس كتاب الله جل وعز هو الحديث الذي أنزله الله، وتلى عليه تلك الآيات التي تلونها في صدر هذه المسألة؟

فإذا قال: بلى.

قيل: أو ليس سنة رسول الله ﷺ هو الحديث؟ فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس التمسك بها هو الكون من أهلها؟ فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس طريق النجاة إذا هو الكون من أهل الحديث؟ فإن قال: لا.

أعيد عليه الفصل من الكلام، وحقق عليه حتى يقر به طوعاً أو كرهاً، لأنه لا يجد مهرباً ومحيصاً. إذا حقق عليه المطالبة.

فإن قال: بلى!

قيل: فقد بان إذا أن الفرقة الناجية هي الفرقة الموسومة بأهل الحديث، وأن من خالفها هي الهالكة، وإن كان من أهل هذه الفرقة فهي الناجية.

فكن منها تنج برحمة الله، ولا تفارقها فتهلك بخذلان الله. فهذا ما أردنا بيانه وبالله التوفيق.

ثم اعلما. رحمكم الله. أن أسامي فرق البيانات، وخاصة فرق الإسلام مشتقة من أفعالها، واختياراتها. وذلك أن الشيعة، إنما سميت شيعة؛

لأنهم شيعوا علياً؛ إلى منازلة من نلوا، وقالته.

والخوارج، إنما سموا به لخروجهم على علي بن أبي طالب عليه السلام لتحكيمه، والمعتزلة، إنما سميت معتزلة لاعتزالهم مجلس الحسن رضي الله عنه، ومجالس أهل الحق حين أظهروا القول بالقدر.

وقيل: إنهم سموا معتزلة لاعتزالهم أمر علي ومعاوية عليهما السلام. وليس كذلك، بل الأول أصوب.

ثم كذلك الجهمية، إنما نيزوا بها لاختيارهم رأي جهم ابن صفوان، واتباعهم إياه.

وكذلك القدرية، لخوضهم في قدر الله، وإنكارهم قدر الله لأعمال خلقه. ثم كذلك أهل الرأي، لاتباعهم آراءهم في كتاب الله، وسنن رسوله ﷺ، وتحكيمهم إياها فيهما.

وكذلك الرافضة، سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ثم كذلك الكرامية، إنما نسيوا إليها لاتباعهم محمد ابن كرام، واختيارهم مذهبهم، واتباعهم إياه.

فإذا كانت الأسامي، إنما اشتقت من أفعال الفرق واختيارها، فكل اسم نيز به فرقة فهو إذا دال على فعلها، واختيارها؛ وإنما وقعت عليها، ونُسبت إليها، ونُيزت بها عند إحدائهم إياها.

فكذلك إنما نيز⁽⁸⁾ أهل الحديث

(8) لئلا يتحرك القلب، ولجمع لأسر والنسر بالتشديد المصدر، قول سره ينسره نر، أي نشه وهلا ينسر بالصبيان، أي يلقيهم، شد للكثرة وتشاور، بالانقباض، أي لقب بعضهم بعضاً، الصحاح، (3/897).

بهذا الاسم، ووسم بهذه السمة لاشتغالهم، وإيثارهم إياه على ما سواه، وتمسكهم به، وتركهم مضارقتة في الابتداء والانتهاء؛ فهم إذا المتسكون به، والمتعلقون بحبله، وهم إذا الناجون، المهتدون، الفائزون، المفلحون.



وأما العبرة الصحيحة فما لا يخفى على متدبر عاقل أن رسم كل ملك، وإمام، ورئيس، ومتغلب، وصاحب مذهب عالم، إنما يبقى ويرفع ويثبت في بلده وصنعه⁽⁹⁾ الذي ولد ونشأ فيه، وفي المواضع التي أقام بها، والبلاد التي تضاهيها وتقاربها دون ما تباعد عنها من البلدان، ونأى عنها من المراكز، كما بقى رسم الأموية بالشام وما والاها، ورسم العباسية بالعراق وما دناها، ورسم السامانية⁽¹⁰⁾ بما وراء النهر وحواليها، حتى إن طلابها إياها يقصدون بطلبهم لها، ولا يؤمنون غيرها في وقت طلبتهم لما يريدونها منها.

وكذلك شأن المذاهب، فإنه يغلب على كل إقليم، وبلد، وصقع، مذهب إمامهم الذي يأنمونه به، ويقتدون بأرائه، كما غلب على الحجاز وما والاها

(9) الصق بالصم: الناحية؛ ويقال: ما أبري أين صق أي ذهب، وملا من أهل هذا الصق. أي من هذه الناحية. «المصباح» (3/1243).

(10) نسبة إلى رجل فارسي اسمه سامان، وكان مجوسياً، وكان ينسب إلى الأكاسرة، ثم اعتنق الإسلام، وهم من الروم، شمل حكمهم ما وراء النهر، وخراسان، وسجستان، وجرجان، وطبرستان، والري، وكرمان، وكانت بخارى عاصمتهم، ودام ملكهم ما بين (261هـ إلى 390هـ).

نظر «موجز لتاريخ الإسلام» أحمد العميري (222) وكذا «منتظم» (5/141).

مذهب مالك بن أنس رحمته الله، وعلى تهامة، ومصر وما والاها مذهب الشافعي، وعلى خراسان وما والاها مذهب الكوفيين لظهور أئمة ذلك المذهب بها، وعلى العراق وما والاها أحمد بن حنبل، وعلى طوس وما والاها مذهب محمد ابن أسلم، وعلى بلخ وما والاها من الترمذ وغيرها مذهب جهم بن صفوان، وعلى الكوفة وما والاها مذهب الشيعة.

فكذلك العبرة الصحيحة تدعو طالبي سنة محمد صلوات الله عليه وآله، وسيره، ومذاهبه إلى أن طلبوها من مواضع مولده ومنشأه وأماكن مقامه وإنفاذ أحكامه وإظهار نبوته ومركز شريعته، ومهبط وحي الله عز وجل وأحكامه، وأن لا يقصدوا بطلبها إلا منها يتوجهوا في طلبها إلا نحوها⁽¹¹⁾، وهي مكة والمدينة وما والاها وضامهما ولا حفاء لظهور مذهب الحديث عليهما، وعلى ما والاها في جميع أسبابهم ومتصرفاتهم حتى لا يعرف الصغير والكبير منهم غير ذلك ولا يتوارث الخلف منهم عن السلف إلا ذلك المذهب.

فهو إذا المذهب الذي كان عليه محمد صلوات الله عليه وآله وأصحابه، فهذا وجه دلالة للعبرة الصحيحة على صحة مذهب الحديث وأهله.



وأيضاً: فإن الطبائع تتأثر عن تبرأ من الرأي والهوى ولا تتبرأ من الألقاب التي لقيت بها المذاهب كالشيعة.

(11) كذا في الأصل؛ ولعل الصواب: ولا يتوجهوا في طلبها إلا نحوها.

والخوارج، والمرجئة، والقدرية وغيرها من سائر المذاهب، ولا تلحقه من الكل الأئمة والتعير، بل تسكن النفوس عند التبري منها كلها؛ حتى إذا تبرأ المتبري من الحديث أقبلت عليه قلوبهم بالإتكار، والألسن بالطمع، والأئمة بالتهجين.

فعقل أن الحديث له موقع من الدين، ومحل من الإسلام، وموضع من النفوس السليمة، ليس لغيرها من المذاهب، فليس يدعي أحد من فرق الأئمة البراءة من الحديث، ولا جعله مذهباً؛ بل أجمعوا جميعاً على تكفير من اعتقد ذلك، وأطلقه.

وقد وجد في الأئمة فرقة، بل فرق يمتقدون بإبطال ما سوى الحديث، ويهجنون المذاهب التي خالفت الحديث ويبتلون بها، فني ذلك أعظم دلالة على أن مذهب الحديث وأهله، هو الأصل الذي لا يرغب عنه إلا من سفه نفسه، وجعل من أمر دينه ما كان ينبغي أن يعلمه.



وأيضاً: فإن العقل الصريح يشهد على صحة مذهب الحديث، وتفضيلها على غيرها⁽¹²⁾ من المذاهب، وذلك أن كل ذي مذهب، نيز بلقب من الألقاب، إذا أخذ نسبه لقب به، وسمه مذهبه إلى من أحدثه واخترعه، وأنه إذا صرف عن أمره نسبه إلى غير النبي صلوات الله عليه وآله، كالشيعة فإن المرجوع في قولها إلى تشييعهم علياً عليه السلام على أقاويله، وأرائه.

والخوارج؛ فإن مرجوع أمرهم إلى نسبة ذلك إلى خروجهم على علي عليه السلام (12) كذا في الأصل؛ ولعل الصواب: تفصيله على غيره.

عليه السلام، ومفارقتهم إياه في تحكيمه.

وكذلك سائر المذاهب؛ فإنّ منهاها إلى أئمتهم، ورؤسائهم، كالجهمية إلى جهم، والقدرية إلى معبد الجهني وذويه، وغير ذلك من المذاهب، فإن أحدث أهل الحديث وسائر الفرق كلها بنسبة الحديث، لم ينسبوه إلا إلى النبي ﷺ دون غيره؛ فهو إذا الأصل المتمد، والمذهب الموثوق، وبالله التوفيق.



وأيضاً فإنّ الأخبار الواردة المأثورة عن النبي ﷺ، وعن السلف الصالحين، ينطق بصحته؛ وذلك أن المتدين المتحقق بكثرة الحديث، لو تتبع الأخبار لوجد عن النبي ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين أخباراً تنطق بتهجين هذه المذاهب كلها، وتضليل أهلها، مثل الخبر الذي روي عن النبي ﷺ في القدرية والمرجئة، وقوله عليه السلام: «لُعِنَتِ الْقَدَرِيَّةُ وَالْمَرْجِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا»⁽¹³⁾.

وقوله عليه السلام: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي، وَكَيْسَ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ

(13) أخرجه بن أبي عمير في «السنة» (325 و952)، والطبراني في «الكبير» (117/20) وفي «مسند الشاميين» (400)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص 237) وفي «القصص» والقدر» (427) من طريق بقية عن أبي العلاء الدمشقي عن محمد بن جحادة عن يزيد ابن حصين عن معاذ بن جسل مرفوعاً به، وقال لهيثمي في «مجمع الروايد» (416/7): «رواه لطبري، وفيه بقية بن الوليد، وهو لئيم، ويريد بن حصين لم أعرفه، وصحّفه أيضاً الشيخ الألباني في «إسلام سؤال وجواب» وللحديث شوهد عن جمع من الصحابة، منهم ابن عمر، وعلي، وأبو هريرة، وأبو أمامة؛ وكلها إمّا ضعيفة أو صميّة حدّ، لا يرتقي بها الحديث إلى درجة المسحّة ونظر «الضعيفة» (3785 و5581).

نَصِيبُ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمَرْجِيَّةِ»⁽¹⁴⁾.

ومثل ما روي أنّه قال ﷺ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمّةُ، وَالْمَرْجِيَّةُ يَهُودُهَا»⁽¹⁵⁾.

ومثل ما روي في شأن المخدّثين في الدين، ولعنته إياهم⁽¹⁶⁾.

ومثل ما روي في الرافضة وما أمر بقتالهم وإخراجه إياهم عن

(14) تفق المصنف بين حديثين فالطرف الأوّل أعني قوله: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي الْقَدَرِيَّةُ وَالْمَرْجِيَّةُ» أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (254/9)، وابن بطّة في «الإبانة» (1220 و1523)؛ وضعّفه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (3496)، وروي أيضاً عن جابر وابن عباس، ولا يصحّ. وأما الطرف الثاني، أعني قوله: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لُهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ الْقَدَرِيَّةُ وَالْمَرْجِيَّةُ»، أخرجه الترمذي (2149) وابن ماجه (62) عن ابن عباس، وإسناده ضعيف، فيه علي ابن نزار، قال الذهبي في «الميزان» (159/3): «اشتهر بهذا الحديث؛ قال ابن عدي: هذا مما أنكره عليّ عليّ وعلى والده، وقال الحافظ في «التقريب» ضعيف، ورواه الترمذي من طريق آخر، وإسناده ضعيف أيضاً، فيه سلام بن أبي عمرة، وهو ضعيف كما في «التقريب» والحديث صحّفه الشيخ الألباني في «صحيح السنن» وفي الباب عن جابر وابن عمر وأبي سعيد الخدري.

(15) أخرج الطرف الأوّل منه أبو داود (4691) عن ابن عمر به، وتماّمه: «إِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُوذُ لَهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُ لَهُمْ»؛ وحسنه الشيخ الألباني في «إسلام سؤال وجواب» (338)، وأما الطرف الثاني من الحديث فلم أجده، وإنما رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (723)، اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (1809)، وابن شاهين في «الكتاب اللطيف» (12) عن سعيد بن جبير مرفوعاً قال: «الْمَرْجِيَّةُ يَهُودُ الْقَبِيلَةِ»؛ وفيه الغيرة بن عتبة ابن النّحاس، سكّث عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (1385)، وسماه مقبرة بن عينة بن عباس، لكنّ نقشه ابن أبي حاتم في «بيان حطاً البخاري» (532) فقال: «وإنما هو لنّحاس، سمعت أبي يقول: إنّما هو مقبرة بن عتبة بن نّحاس، وليس للنّحاس معنى، وذكره ابن حبان في «الثقات» (10957).

(16) يشير إلى ما رواه عليّ بن فضال مرفوعاً: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، مَا بَيْنَ عَافِرٍ إِلَى كِنَا، مِنْ أَحَدِثِ فِيهَا حَنْتًا، أَوْ أَوْى مَخْدَتًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ» أخرجه البخاري (1870) ومسلم (1370)؛ وله شاهد عن أنس،

الإسلام⁽¹⁷⁾.

ومثل ما روي في الخوارج وما نسبهم إلى الخروج من الدين⁽¹⁸⁾.

ومثل ما روي فيمن يقول: الايمان باللسان...؛ وغير ذلك.

ولا نجد في أخبار رسول الله ﷺ، ولا في أخبار الصحابة، والتابعين، خبراً، فيه تهجين الحديث وأهله، بل نجد فيها مدائح الحديث والسُنن، والمتمسّكين به، والأمر بالعض عليها، وترك مفارقتها؛ هدًى على ما ذكرناه، وما لم نذكره مما تركناه مخافة التّطويل، على صفة مذاهب أهل الحديث، ونجاة أهله من ضلالة الدنيا، وشقاء الآخرة.

والى الله نرجب في أن يُحيينا عليه، ويميتنا عليه، ويبعثنا عليه، إنّه وليّ.

وما ذكرنا على رؤوس الملائكة في المجلس وما تكلم به في هذا الباب بحمد الله ومنه كاف؛ آخر هذا الفنّ.



(17) يشير إلى ما رواه عبد بن حميد (698) عن «ابن عباس مرفوعاً: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَرُّونَ الرُّفْصَةَ، يَرْفُصُونَ الْإِسْلَامَ وَيَلْفُظُونَهُ، يَقُولُونَ هَاتُوا لَنَا مَشْرُوكًا»، وإسناده ضعيف، فيه عمران بن زيد ثعلبي، قال الحافظ في «التقريب» لئيم؛ وشيخه حجاج بن تميم الجزي، قال الحافظ: ضعيف.

(18) ورد ذلك عن جمع من الصحابة منهم عليّ بن فضال مرفوعاً: «سَنُخْرِجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سَمَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ السَّرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ النَّبِيِّ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيَتْهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا، لَنْ قَتَلْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه البخاري (3611) ومسلم (1066)



القصيدة الميمية في المنهج والأدب

عبد القادر شكيمة

وادي سوف

الحمد لله ذي الآلاء والكرم
ثم الصلاة على المبعوث بالسُنن
كذا على الصّحب والآل جميعهم
وبعدُ فاعلم بأن الله قد فرض
أن تعبد الله فهو الواحد الأحد
تلك العبادة ليس الله يقبلها
أن تُضرد الله بالأقوال والعمل
أخلص إلى الله لا تركز إلى أحد
واتبع السُنّة البيضاء مجتهداً
واسلك سبيلاً رسول الله بيّنه
فهو السبيل الذي ينجيك من لهب
واظفر بعلم تُزج جهلاً به أبداً
وادعُ إلى الله لا تقعد عن العمل
جمل زمانك بالأخلاق والأدب
أحسن إلى الوالدين لا تُعقهما
لكن إذا اشمتم الأمر على حظرك
وكن سخياً كريماً غير مقتتر
لا تغضبين وكن بالعضو متصفاً

والشكر دوماً على التوفيق والنعم
مع السلام مدى الأزمان والأمم
والتابعين ذوي الأخلاق والشيم
على الخلائق من عُرب ومن عجم
السيد الموجد الأشياء من عدم
إلا إذا وافقت شرطين يا فهم
متبعاً خير خلق الله فاعتنم
تحفظ من الشرك والإغراق في الظلم
تحفظ من البدعة الشنعاء والندم
فهم الصحابة للآيات والحكم
يوم القيامة فاحذروا القدم
وخالف النفس عند النوم والنهم
واصبر تعيش في الحياة خير منتظم
والنفس صنّها عن الأطمع والجُرم
وعندما يأمران كن من الخدم
فلا تطع وعن المعروف لا تصم
عن صفة الخير لا تغفل ولا تنم
والجار أكرم وأحسن لذوي الرحم

نُضْضِ عَنِ الْمُؤْمِنِ الْمَكْرُوبِ كَرِيهَتَهُ تَلْقُ الْجِزَاءَ الْعَظِيمَ عِنْدَ ذِي الْعَظَمِ
وَأَوْفِ بِالْعَهْدِ لَا تَكْسِلْ وَلَا تَشِرْ تَعِشْ كَرِيمًا بَرِيئًا غَيْرَ مُتَّهِمٍ
وَأَقْضِ الدُّيُونَ عَلَى الْأَجَالِ إِنْ كُتِبَتْ تَعِشْ عَزِيزًا شَرِيفًا غَيْرَ مُنْهَزِمٍ
أَذِّ الْأَمَانَةَ لَا تَغْضُلْ وَلَا تَخْنِ وَكُنْ بِحَبْلِ الْإِلَهِ خَيْرَ مُعْتَصِمٍ
احْفَظْ إِلَهَكَ عِنْدَ الْأَمْرِ وَالْحَظَرِ يَحْفَظُكَ عِنْدَ حُلُولِ الدَّاءِ وَالْأَلَمِ
ارْجِعْ إِلَى اللَّهِ حَالِ الْيُسْرِ وَالنَّعَمِ يَعْرِفُكَ عِنْدَ حُلُولِ الْعُسْرِ وَالنُّقَمِ
وَاحْفَظْ لِأَهْلِ التَّقَى وَالْعِلْمِ حَقَّهُمْ وَقُرْ كَبِيرَكَ وَالْأَطْفَالَ فَاحْتَرَمِ
وَاحْذَرْ دُعَاةَ لَدَى النَّيْرَانِ قَدْ وَقَفُوا يَخْضُونَ لِلنَّاسِ رُوحَ الشُّمِّ فِي الدُّسَمِ
لَا تَخْرُجَنَّ عَنِ الْحُكَامِ مُرْتَدِيًا ثَوْبَ الضَّلَالَةِ وَخُشَا غَيْرَ مُحْتَشِمِ
لَا تَرْكَبَنَّ إِلَى الْأَحْزَابِ وَالضَّرَقِ وَلَا تَكُنْ عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ ذَا صَمَمٍ
كُنْ حَلَسَ بَيْتِكَ إِنْ خَفَتْ مِنَ الْفِتَنِ أَمْسِكْ لِسَانَكَ بِالْوَحْيَيْنِ فَالْتَزِمِ
كُنْ مُسْتَعِدًّا لِيَوْمِ الْهَوْلِ وَالْفُرْعِ وَرَضَى رُبُّكَ رَبَّ الْحَلِّ وَالْحَرَمِ
تَدْخُلْ إِلَى جَنَّةِ الْفَرْدُوسِ مُبْتَهَجًا وَتَنْظُرَنَّ إِلَى الْوَهَابِ مُبْتَسِمِ
يَا رَبِّ يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ يَا صَمَدُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَذَا الْإِحْسَانِ وَالْكَرَمِ
وَذَا الْإِجَابَةِ فِي الْأَجَالِ وَالْعَجَلِ اغْضُرْ لَنَا الذَّنْبَ وَالزَّلَاتِ وَاللُّمَمِ
وَتُبَّ عَلَيْنَا وَتُبَّتْنَا وَكُنْ مَعَنَا وَهَبْ لَنَا رَحْمَةً يَا رَافِعَ الْهَمَمِ





واقعة الإصطلام

إعداد: أسرة التحرير

من خصال المؤمن

■ قال وهب بن منبه رحمته الله:
«المؤمنُ يخالطُ ليعلمَ، ويسكتُ لیسلمَ،
ويتكلمُ ليفهمَ، ويخلو ليفنمَ».

[أحلية الأولياء (68/4)]

المشي المحمود

■ قال حسان بن عطية رحمته الله:
«امشِ ميلاً وعدَّ مريضاً، امشِ ميلين
وأصلح بين اثنين، امشِ ثلاثة وزرَّ في الله».

[تاريخ دمشق (440/12)]

درر من كلمات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله

■ «قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ لِن تَفْعَلِ الذِّكْرَى ۝١١ سَيَذَكِّرُ مِنْ يَحْتَسِبِ ۝١٢ وَنَجِّنَهَا الْأَشَقَى ۝١٣﴾
الَّذِي يَصَلِّي النَّارَ الْكَبْرَى ۝١٤ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ۝١٥﴾؛ فالجزء من جنس
العمل، لما كان في الدنيا ليس بحي الحياة النافعة التي خلق لأجلها، بل
كانت حياته من جنس حياة البهائم، ولم يكن ميتاً عديم الإحساس،
كان في الآخرة كذلك، فإن مقصود الحياة هو حصول ما ينتفع به الحي
ويستلذ به، والحي لا بد له من لذة أو ألم، فإذا لم تحصل له اللذة لم
يحصل له مقصود الحياة؛ فإن الألم ليس مقصوداً.
كمن هو حي في الدنيا، وبه أمراض عظيمة لا تدعه يتنعم بشيء مما
يتنعم به الأحياء، فهذا يبقى طول حياته يختار الموت، ولا يحصل له».

[الحسنة والسيئة (ص 67)]

■ «ولهذا عظمت الفتنة بالكتب المصنفة في الكلام والفلسفة، حتى آل الأمر
بالأفاضل من أهلها إلى الحيرة والشك، إذ كان فيها من الأمور الإلهية
مما يخالف المعقول الصريح والمنقول الصحيح ما يوجب الحيرة والشك
لمن لم يعرف الهدى إلا منها، كما أصاب ذلك كثيراً من رؤساء النظار
في الكلام المحدث والفلسفة، حتى دخل من ذلك في كلام الفقهاء وأهل
أصول الفقه ما دخل، فتجد الواحد منهم إذا بحث في الفقه بحث فيه
بفطرته وإسلامه، معللاً للأحكام بالعقل المناسبة، ذاكراً أن الله أمر
بكذا لكذا، وخلق كذا لكذا، وفي موضع آخر ينكر هذا ويقول: لا يخلق ولا
يأمر لعل، واللام في ذلك لام العاقبة لا لام كي».

[جامع المسائل (280279/2)]

■ «والجهاد: هو بذل الوسع - وهو كل ما يملك من القدرة - في حصول
محبوب الحق، ودفع ما يكرهه الحق؛ فإذا ترك العبد ما يقدر عليه من
الجهاد كان ذليلاً على ضعف محبة الله ورؤسوله في قلبه.
ومعلوم أن المحبوبات لا تنال غالباً إلا باحتمال المكروهات سواء كانت
محبة صالحة أو فاسدة؛ فالمحبون للمال والرئاسة والصور لا ينالون
مطالبهم إلا بضرب يلحقهم في الدنيا مع ما يصيبهم من الضرر في
الدنيا والآخرة؛ فالمحب لله ورؤسوله إذا لم يحتمل ما يرى ذو الرأي من
المحبين لغير الله مما يحتملون في سبيل حصول محبوبهم، دل ذلك على
ضعف محبتهم لله إذا كان ما يسلكه أولئك في نظرهم هو الطريق الذي
يشير به العقل؛ ومن المعلوم أن المؤمن أشد حبا لله».

[العبودية (ص 96)]



بريد القراء

في ذلك؛ وهو فقر البرامج التعليمية من موضوعات التربية الإسلامية الكفيلة بتصحيح العلاقة بين التلميذ والأستاذ، فجزاها الله خيراً.

■ نشكر كثيراً الأخ الفضال عماد من وهران على حبه وتقديره للمجلة والقائمين عليها ودعائه لهم بالتوفيق والسداد، وفقه الله وأعانه.

■ والشكر موصول إلى الأخت سهام آل براهيم من مدينة الشريعة - ولاية التبسة على محاولتها الشعرية المتعلقة بقصة نبي الله إسماعيل عليه السلام، وهي قصيدة في مائة بيت تقريباً؛ مطلقاً:

باسم الإله بدأت نظمي مطلقاً

وزها الحديث بخير بدء منتقى

ثم الصلاة على النبي المصطفى

وعلى جميع الأشياء مسبقاً

نشكرها على هذه المحاولة الناجحة، ونرجو لها مزيداً من التوفيق.

■ جزى الله خيراً الأخ الكريم علي بن أرسن على تواصله معنا وسروره بعمل إخوانه في المجلة، نسأل الله أن يجعلهم خيراً مما يظن بهم.

ونقول له: نرحب بكل مقال علمي مفيد، وتسعد بكل نقد هادف سديد.

أما الأخ الودود أمين سعدي، فله منّا جميل الشكر وحسن التقدير على دفاعه عن مجلة الإصلاح عمومًا، وعن رئيس تحريرها الشيخ عز الدين رمضان. حفظه الله. خصوصًا، حيث فتد ما أثير حوله من شبهات وأدحضها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن للمجلة والقائمين عليها أعواناً وأنصاراً، كثرهم الله، وجعل لها التوفيق والثبات والاستمرار.

■ بعث إلينا الطالب عبد الواحد بلعباس من بلدية حاسي الغلة - ولاية عين تموشنت؛ رسالة قيمة في بيان مكانة علماء أهل السنة، والمصيبة العظيمة في موتهم، وذكر منهم الشيخ الجليل زيد بن هادي المدخلي، المتوفى قبل شهور تاركاً وراءه نقصاً كبيراً في الأمة.

جزى الله أخانا عبد الواحد خيراً على هذا التنبيه، فلقد كان الشيخ زيد من العلماء المعروفين بالذب عن السنة وأهلها والرد على البدعة وأصحابها، بعيداً عن المداراة والتميع والتخذيل، رحمه الله رحمة واسعة وأحقه بالصالحين.

■ ولا يفوتنا أن نشكر الطالب النجيب وليد ساسان على اقتراحه نشر مقالات الشيخ محمود شاكر رحمه الله في الدفاع عن الإسلام والرد على أعدائه، بارك الله فيه على الاقتراح، والله الموفق والمعين.

■ ونتوجه بالشكر الجميل للأخت الوفيّة لطيفة أسير على رسالتها المتضمنة لموضوع مهم، وهو ظاهرة الاعتداء على المدرسين، ولم يفتها التنبيه على السبب الرئيس